ردود الفعل التركية على إتفاقية الحماية البريطانية للكويت

دراسة مقارنة بين الوثائق الإنكليزية والعثمانية

د. ميمونة خليفة العذبي الصباح *

مقدمة :

يتناول هذا البحث جانباً هاماً من تاريخ الكويت، والعلاقات الكويتية العثمانية، والعلاقات الكويتية البريطانية، بعد عقد إتفاقية الحماية البريطانية على الكويت عام ١٨٩٩م، وعبر النصف الأخير من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن الحالي .

كما يتعرض هذا البحث بالعرض والتحليل لموقف الدولة العثمانية من الكويت، وردود فعلها المختلفة بعد توقيع إتفاقية الحماية مع بريطانيا. ومما يزيد من أهمية هذا البحث إنعكاسات نتائجه على مصالح ونفوذ كل من بريطانيا والدولة العثمانية في الكويت ومنطقة الخليج العربي والعراق .

وتكمن أهمية البحث بإعتماد الباحث على الوثائق الأصلية التي أمكن الحصول عليها من كلا الجانبين البريطاني والعثماني، أصحاب الصلة المباشرة بأحداث هذا المرحلة مما يلقي مزيداً من الضوء على الأحداث، ويؤمن مزيداً من المصادر الأصلية التي تساعد في الوصول للحقيقة التاريخية وهي الهدف المنشود من هذا البحث .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، بذل الباحث جهوداً كبيرة للحصول والإطلاع على الوثائق العثمانية ودراستها وتحليلها ومقارنتها مع عدم الإكتفاء بالوثائق البريطانية التي تهيأت للعديد من الباحثين .

ولا شك أن إضافة الوثائق العثمانية كمصدر أساسي للبحث، ومقارنتها بالوثائق البريطانية تشكل جانباً جديداً هاماً لم يسبق للباحثين الوصول إليه والتعامل معه بالنسبة لتاريخ الكويت. وهو الأمر الذي ينتج عنه كشف جوانب لم تكشف من قبل، كما أن هذه الإضافة ستحقق عدالة في الموازنة إعتماداً على كلا وجهتي النظر لا على وجهة نظر واحدة، وهي البريطانية .

* استاذ مساعد ـ قسم التاريخ ـ جامعة الكويت .

ولتحقيق الهدف المنشود من البحث، تم تقسيمه إلى مجالات تتكامل مع بعضها، بحيث يتناول :

المجال الأول :

الإهتمام العثماني بالكويت وسبقه الإهتمام البريطاني .

المجال الثاني :

التوقعات البريطانية للموقف العثماني في أعقاب إتفاقية الحماية، وكيف جاءت هذه التوقعات مغايرة لما تم في الواقع .

المجال الثالث :

محاولات الدولة العثمانية لإستمالة الشيخ مبارك، بإستخدام اللين معه وإيفاد نقيب أشراف البصرة للتأثير عليه .

المجال الرابع :

المواجهة البريطانية العثمانية حول الكويت .

المجال الخامس :

الدولة العثمانية تستخدم القوة ضد الشيخ مبارك وتحاول إقصاءه عن الحكم .

المجال السادس :

بريطانيا تحمي الشيخ مبارك في مواجهة تحركات الدولة العثمانية ضده .

المجال السابع :

إحتجاج الدولة العثمانية على الإجراءات البريطانية في الكويت والتي إتخذت بهدف حماية الشيخ .

المجال الثامن :

رفض الدولة العثمانية وإحتجاجها على الإجراءات البريطانية لحماية الشيخ مبارك وإصرارها على تبعية الكويت لها، والإجراءات التي إتخذتها في سبيل تأكيد ما تدعيه من تبعية .

المجال التاسع :

إبن الرشيد والشيخ مبارك ومساعدة الدولة العثمانية لإبن الرشيد لتنفيذ نزاعه مع الشيخ مبارك .

المجال العاشر :

إعلان الحماية البريطانية رسمياً وموقف الدولة العثمانية من ذلك .

وينتهي البحث بخاتمة توضح جوانب الخلاف والإتفاق بين الوثائق العثمانية والبريطانية من خلال ما تم من مقارنتها أثناء الدراسة ونتائج تلك المقارنة على تاريخ الكويت ووضع كلاً من بريطانيا والدولة العثمانية في المنطقة .

الإهتمام العثماني بالكويت :

إذا كانت إتفاقية الحماية الموقعة بين بريطانيا والكويت في ٢٣ يناير كانون الثاني سنة ١٨٩٩م قد مكنت بريطانيا من تأكيد نفوذها في الكويت ومواجهة التنافس الأوربي عليها، مما إضطر الدول الأوربية إلى الإقرار بالأمر الواقع والإعتراف بالنفوذ البريطاني في الكويت، فإن إتفاقية عام ١٨٩٩م كانت بمثابة ضربة موجهة للدولة العثمانية، وتهديد لنفوذها ومصالحها في العراق[١] .

وقد حرص طرفا الإتفاقية على سرية بنودها، وجعلها في طي الكتمان، ولعل السبب في ذلك يعود إلى رغبة بريطانيا في عدم الإساءة إلى علاقتها بالدولة العثمانية بقدر الإمكان. هذا في الوقت الذي كان فيه الشيخ مبارك حريصاً على عدم إثارة الدولة العثمانية، أو الإضرار بمصالح بلاده وبممتلكات الأسرة الحاكمة في البصرة، مما جعله يبقي على الأعلام العثمانية المرفوعة على ساريات السفن الكويتية[٢] .

إلا أنه لم تكن هذه الأحداث الخطيرة لتمر دون أن تشعر بها الدولة العثمانية وتتخذ الخطوات الإيجابية في مواجهتها، وتكون لها ردود فعل قوية إزاءها، وذلك لأن الدولة العثمانية كانت تقدر أهمية الكويت القصوى بالنسبة لمركزها في المنطقة، بل لا بد أن يؤكد بشكل مطلق أن تقدير الدولة العثمانية لأهمية الكويت والإندفاع لربطها بها قد سبق الإهتمام البريطاني بهذا الخصوص، وذلك إذا إستثنينا العلاقات والمصالح الوقتية التي تنتهي بإنتهاء أسباب حدوثها، مثلما حدث عام ١٧٧٦م أثناء الإحتلال الفارسي لمدينة البصرة، حيث إستفادت بريطانيا من الكويت في تصريف بضائعها المكدسة في الهند وسوارات. كما حولت بريدها الصحراوي إلى الكويت بدلاً من الزبير ثم إنتقلت الوكالة البريطانية من البصرة إلى الكويت (١٧٩٣ ـ ١٧٩٥م) على أثر خلافها مع والي البصرة. أي أن الإهتمام البريطاني كان بدافع مصلحة مؤقتة فحسب. أما إتجاه بريطانيا لربط الكويت بها بواسطة معاهدة فلم يتضح حتى عام ١٨٩٧م، عندما طلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية، ولكن الأخيرة لم تستجب لذلك الطلب نظراً لأن الوقت لم يكن قد حان لتدخلها في الكويت، لأنها لا تريد زيادة التوتر الحادث بينها وبين الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي[٣]. لذلك رأت الحكومة البريطانية أنه من المستحسن عدم منح الحماية للشيخ مبارك، وأوصت بعدم التدخل أكثر من اللازم لحفظ السلام والأمن في الخليج[٤]. ولكن هذا الإعلان عدل فيما بعد فقد غيرت الحكومة البريطانية موقفها نتيجة للحماس الذي أظهرته حكومة الهند وموظفيها في المنطقة، لموضوع الحماية البريطانية على الكويت[٥]، فبالرغم من إعتراض المسؤولين

---

(١) Craves Philip, - The life of Sir Percy cox, London, 1951, p.101

(٢) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ص١٨٥، القاهرة ـ ١٩٧٢ .

(٣) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ودراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ ص٢٦٢، القاهرة، مطبعة عين شمس ـ ١٩٦٦م .

(٤) F.O.78/5113 from (Telegraphic) 19th September 1897 .

(٥) د. محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ص١١٧، القاهرة ـ ١٩٦١ .

البريطانيين على الحماية لما سيترتب عليها من تكاليف باهظة لكنهم رجحوا الرأي القائل : بأن مركز شيخ الكويت غير قوي، وإذا رفضت بريطانيا مساعدته فسوف يتجه إلى الأتراك، أو يبحث عن الحماية لدى طرف آخر، وفي الحالتين فإن تغيير الوضع ليس من مصلحة بريطانيا[1] .

وذلك إلى جانب المصلحة البريطانية التي ظهرت بوضوح في الكويت، فكثرت تقارير المسؤولين البريطانيين التي تعدد المزايا والمصالح البريطانية التي ستترتب على فرض الحماية على الكويت، ومن ذلك مذكرة الكولونيل ميد Col Meade (المقيم السياسي في الخليج العربي) السرية لحكومته والتي بين فيها أهمية الكويت، موضحاً أنها تملك ميناء ممتازاً وإذا ما أصبحت تحت حماية الحكومة البريطانية بالإضافة إلى إحتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط حديد من الإسكندرية أو بورسعيد، فستكون الحكومة البريطانية في وضع يساعدها من أجل حماية هذا الخط، فإن تجارة الكويت مع البصرة ناجحة، وكذلك مع نجد وسوريا، وستنال تجارة الرقيق وكذلك القرصنة ضربات قاضية فيما إذا أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية[2] .

أما فيما يتعلق بالدولة العثمانية فتشير الدلائل إلى أنها إهتمت بالكويت قبل البريطانيين بوقت طويل، فلقد سبق لها أن تعرفت على العتوب عند مطلع القرن الثامن عشر، عندما إستقر الآخرون في الكويت، ولم يجدوا مناصاً من تقديم الولاء للدولة العثمانية، التي رحبت بذلك الولاء، وحرصت على الإحتفاظ بالكويت وأظلتها بنوع من السيادة الاسمية. ثم سعت بجهود حثيثة لتحويل سيادتها الإسمية إلى سيادة فعلية، إلا أنه يستدل من واقع الأمور أن سكان الكويت قاوموا بنجاح جميع المحاولات التي بذلت لجعلهم تحت السيادة العثمانية، وأنهم حافظوا على إستقلالهم[3] .

وقد زاد إهتمام الدولةالعثمانية بالكويت بشكل كبير عام ١٨٦٩م عندما تولى مدحت باشا ولاية بغداد فتطلع بنظره إلى الكويت، وقدر أهمية موقعها الإستراتيجي بالنسبة للدولة العثمانية لذلك أراد إدخال التنظيمات العثمانية إليها، وتأكيد التبعية العثمانية عليها، وجعلها تحت الإدارة المباشرة لولايته، فكتب إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) يستأذنه في إرسال حامية من مائة نفر، والتباحث مع شيخ الكويت حال عودته من الحج ليقبل الحامية، ويرفع العلم العثماني على قصره، وذلك لإظهار وإعلان التابعية العثمانية[4]، وإعترف مدحت باشا في كتاب آخر بميل أهل الكويت

---

(١) وثيقة رقم (٣) من المجموعة م ف ٢ من وثائق حكومة الهند الموجودة في المكتبة المركزية في المباركية .

(٢) F.O. 78/5113 Co/Meade to Secretary to Government of India, No. 20, April1897 .

(٣) F.O.78/5113 Consul Wiakislaw to Meade, Dated, 2/6/1898 .

(٤) كتاب من مدحت باشا والي بغداد إلى الصدر الأعظم بتاريخ ٨ ذي القعدة ١٢٨٦هـ .

إلى الإستقلال، وإصرارهم على الحفاظ عليه، ومقاومتهم لمحاولات نامق باشا والى بغداد السابق لضم الكويت، فلم تجد معهم محاولة الأخير لإستعمال القوة[1]. لهذا احترم مدحت باشا توجه الكويتيين نحو الإستقلال فإستصدر فرماناً بإعتبارها سنجقاً عثمانياً مستقلاً استقلالاً ذاتياً. وأكد مدحت باشا إهتمام الدولة العثمانية بالكويت فإتصل بالشيخ عبدالله الصباح (الثاني) عام ١٨٧٠م طالباً مساهمة الكويت في حملته المشهورة على الأحساء[2]، وكانت حملة مدحت باشا جزءاً من خططه وتطلعاته الهادفة إلى تقوية النفوذ العثماني في الخليج، وضم الكويت إلى ولايته في العراق[3].

وقد إقترنت تلك السياسة التي إتبعها مدحت باشا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بظروف مواتية لتنفيذها. فقد تم فتح قناة السويس عام ١٨٦٩م وبواسطتها أصبح هناك خط ملاحي مباشر بين القسطنطينية والبصرة وأنشئت دار لبناء السفن في البصرة[4] وإلى جانب ذلك فإننا نلمس إهتمام الدولة العثمانية البالغ للإحتفاظ بالكويت وعدم التفريط بها من رسالة بعث السلطان عبدالحميد الثاني إلى السفير البريطاني في الآستانة بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٩٩م ذكر فيها : أنه يعلم أهمية الخليج العربي بالنسبة للمصالح البريطانية، وهو يقدر رغبة الحكومة البريطانية بعدم السماح لأية دولة أوروبية أخرى بالتدخل في شؤون الخليج وعرقلة الطرق التجارية المؤدية إلى الهند، وأكد السلطان بأن الدولة العثمانية لن تسمح لأية دولة أوربية ما عدا بريطانيا بالحصول على إمتيازات تجارية في مياه الخليج العربي، ولكنها ليست مستعدة للتنازل عن البصرة، أو الكويت، أو البحرين، أو القطيف[5] وفي رسالة السلطان عبدالحميد الثاني تلك تأكيد على عدم إستعداد الدولة العثمانية للتفريط بالكويت والتضحية بها، وفيها أيضا إحتجاج على ما تم أخيراً من توقيع إتفاق بين بريطانيا والكويت ولكن بأسلوب ودي وبلهجة دبلوماسية ذكية ومرنة.

التوقعات البريطانية للموقف العثماني إزاء إتفاقية الحماية :

يتضح لنا من مطالعة الوثائق البريطانية : أن ردود فعل الدولة العثمانية على إتفاقية الحماية كانت عنيفة، وأنها مارست ضغوطاً كبيرة على الشيخ مبارك، وأن أول خطوة إتخذتها بهذا الشأن كانت إعادة حمدي باشا المؤيد لأبناء أخوي الشيخ مبارك (أبناء الشيخين محمد وجراح) والياً على البصرة، وأن في ذلك بلا شك إعادة لمطالب الآخرين المضادة للشيخ مبارك، وتأييد الدولة

---

(١) كتاب من مدحت باشا إلى الصدر الأعظم بشأن الكويت في ٨ ذي القعة ١٨٦٥هـ - ٢٨ يناير ١٨٦٩م.

(٢) مذكرات مدحت باشا (ترجمة حاله) من وثائق وزارة الخارجية الكويتية.

(٣) كان العراق يشكل ولاية واحدة ولكن فصلت ولاية البصرة عن ولاية بغداد عام ١٨٧٥م وأعيد توحيدهما عام ١٨٨٠م ثم فصلتا مرة أخرى عام ١٨٨٤م وكانت ولاية الموصل قد فصلت قبل ذلك لذا يرمى مراعاة الفترة الزمنية لدى ولاية بغداد أو ولاية العراق.

(٤) Lutsky : Modern History of the Arab Countries (Moscow 1969)

(٥) F.O. 78/5114 Endorsed ir. O, Conor to Foreign office, No. 442 dated 4th September, 1899

العثمانية لهذه الحقوق لأن فيها تأكيداً لسيادتها على الكويت[1] وتناست الوثائق البريطانية أنه بالرغم من إزدياد شكوك الدولة العثمانية في نوايا الشيخ مبارك على أثر تقربه من الإنكليز، وعقده إتفاقية معهم، إلا أنها إستجابت لرغبة الإنكليز في عزل حمدي باشا، المناوىء للشيخ مبارك[2] وتشير الوثائق البريطانية إلى أن حمدي باشا عند إعادة تعيينه قام بمقابلة القنصل البريطاني راتسلو Wratislow في ٤ مايو ١٩٨٩م، حيث أشار إلى أن أخبار المشاريع البريطانية في الكويت قد أزعجت السلطان عبدالحميد، الذي قابل بعض السفراء في الآستانة، وعرض عليهم وجهة النظر العثمانية حول الكويت .

وإقترح حمدي باشا على القنصل البريطاني : أن يقوم السفير البريطاني في الآستانة بإيضاح الموضوع للسلطان[3]. وفي هذا ما يؤكد أن حمدي باشا ومن قبله السلطان عبدالحميد قد سلكا مسلكاً دبلوماسياً في تبليغ إحتجاج الدولة العثمانية على المشاريع البريطانية في الكويت للمسؤولين البريطانيين والسفراء الأجانب .

ونتيجة لتوقعات المسؤولين البريطانيين عن إحتمال توجيه هجوم عثماني على الكويت فقد أنذر المقيم السياسي البريطاني في الخليج المسؤولين العثمانيين بوجوب الإمتناع عن مثل هذا الهجوم. بينما فوضت الحكومة البريطانية نائب الملك في الهند لإصدار التعليمات للقوة البحرية لمنع الهجوم المتوقع. كما اقترح أوكنور (O'Conor) السفير البريطاني في الآستانة وجوب توجيه إنذار للباب العالي قبل القيام بأعمال عسكرية[4] .

إن هذه القيود التي أوردها أوكنور قد أهملت لأن ميد (المقيم السياسي البريطاني في الخليج) رأى أنها قد تعني أن العثمانيين يقنعون بالحقوق والسلطة في الكويت. وقد يفسر لنا ذلك سبب توقع المسؤولين البريطانيين في المنطقة بأن تستخدم الدولة العثمانية الشدة مع الشيخ مبارك، نتيجة تفاوضه مع البريطانيين، وأنها ستستخدم القوة العسكرية لتهديد الشيخ، وإرغامه على الإبتعاد عن البريطانيين وعدم الإرتباط بهم .

الدولة العثمانية تحاول إستمالة الشيخ مبارك :

ولكن بالرجوع إلى الوثائق العثمانية المتعلقة بالموضوع يتبين لنا أن الدولة العثمانية سلكت مسلكاً مغايراً للتوقعات البريطانية تماماً ففي أول الأمر حاولت جاهدة إستعمال اللين لكسب

---

(١) F.O. 78/5114 Memorandom on Kuwait Confidential Foreign offic (secret 29 Oct. 1901 .

(٢) د. صلاح العقاد، المرجع السابق، ص١٨٥ .

(٣) رسالة الباحثة للدكتوراه، بعنوان العلاقات البريطانية الكويتية في الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٦١ غير منشورة ص٢٣ .

(٤) F.O. 78/5114 from Sir Nichola O'conor to Lord Salisbury No. 228(Secret) .

الشيخ مبارك، والإبقاء على ولائه للدولة العثمانية، وتحويله عن الميل إلى البريطانيين، والتباحث معهم لربط بلاده بهم. وفي ذلك ما نجده في المكتبات الرسمية العثمانية التي تشير بوضوح إلى تكرار محاولات الدولة العثمانية لإستمالة الشيخ مبارك، وصرفه عن البريطانيين، تقديراً منها لأهمية الكويت الإستراتيجية. وهذا ما نجده في مضبطة (محضر) المجلس المخصوص ـ المنعقد في ١٤ شعبان ١٣١٣هـ الموافق ١٨٩٦م ـ المرفوعة من الصدر الأعظم إلى السلطان حيث تذكر المضبطة ما ترجمته «كما لا يخفى عن علمكم العالي أن المبادرة من قبل إنجلترا بخصوص الكويت، الواقعة على خليج البصرة، إزدادت حرارة، فإن إنجلترا تصرف جهدها لإثارة مبارك الصباح، ومن ثم إقتضى الأمر اتخاذ التدابير لإزالة مفعول تحركاتها وأغراضها، ذلك أن الحفاظ على الكويت ضد كل تجاوز أجنبي هو في غاية الأهمية، نظراً لما لموقع الكويت من أهمية بالغة».

وقد عرض نجل نقيب الأشراف الموجود في الآستانة وساطة أبيه الذي ذكر أنه يضمن القيام بهذه الخدمات[٢]، وفي هذا ما يؤكد تقدير المسؤولين العثمانيين لخطورة المخططات البريطانية في الكويت، ووجوب إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها حيث تشير المضبطة «إلى أن إيفاد النقيب المشار إليه إلى مبارك، مبني على الخوف من تحقيق التحريضات والمؤثرت الأجنبية (لا سمح الله) وما قد يترتب على نجاحها من أضرار جسيمة، في حين أن إحباط المخططات الأجنبية يقتضي توحيد كلمة المسلمين المرتبطين بمقام الخلافة (العظمى) بالروابط الدينية فيما يخص الدولة والدين». ويؤكد المجلس المخصوص في ذات الجلسة على «ضرورة الإتفاق في العمل في صف واحد مع التركيز على إبراز آثار الديانة والحمية في سبيل التأثير على الشيخ مبارك»[٣].

وتبين ذات المضبطة للمجلس المخصوص : أنه لهذا الغرض تم ترشيح نقيب أشراف البصرة نجل شقيق أحمد باشا لإيفاده إلى الشيخ مبارك، من أجل إسداء النصح إليه، وإقناعه بالميل إلى جانب الدولة العثمانية، وعدم الإلتفات إلى تأثير الإنجليز وتحريضهم. وتشير المضبطة إلى أن الفكرة حظيت بقبول وموافقة السلطان، وبناء على ذلك ناقش المجلس المخصوص التدابير الواجب إتباعها بهذا الخصوص[٤]، وقد ورد كتاب من رئيس كتّاب السلطان في قصر يلدز الهمايوني (قصر الخلافة) إلى الصدر الأعظم بيّن فيه أن السلطان إستصوب وإستحسن كافة التدابير التي إتخذت بشأن الكويت، وأجاز إختيار نقيب أشراف البصرة ليقوم بمهمة زيارة الشيخ

---

(١) المجلس المخصوصي : هو مجلس تكون من كبار المسؤولين العثمانيين من نظار (وزراء) ووكلاء وقضاة وغيرهم ليكون مجلساً استشارياً للسلطان.

(٢) صورة مضبطة مجلس النظار الموقعة بتوقيعاتهم والمؤرخة في ١٤ شعبان ١٣١٣ والموافق فبراير ١٨٩٦م ـ ملحق رقم (١)،

(٣) نفس المضبطة المشار إليها أعلاه.

(٤) صورة مضبطة المجلس المخصوص المتعلقة بمحضر إجتماعه بتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٣هـ الموافق فبراير ١٨٩٦ ـ ملف ٧٨ ص٤م.

مبارك ونصحه بلطف وإستمالته، لا سيما وأن نجل النقيب الموجود في الآستانة قد ضمن قيام والده بهذه الخدمة بكل إخلاص ووفاء[1] .

كما أقر المجلس المخصوص العثماني (في جلسة أخرى) كافة الإقتراحات المتعلقة بشأن إيفاد نقيب أشراف البصرة للشيخ مبارك، لوعظه ونصحه بوجوب العمل على إحباط المؤامرات الخارجية وإزالة مفعول محاولات الإنجليز للتأثير عليه[2]. وأكد الصدر الأعظم نفس المعاني في كتابه إلى السلطان مركزاً على وجوب أداء النصح إلى قائممقام الكويت مبارك باشا، حتى لا يقع في شرك الأجانب، الذين يسعون لفصل الكويت عن الدولة العليا، وإحباط مبادراتهم في الكويت التي هي من أعمال البصرة (وفقا لادعاء الصدر الأعظم) بناء على منطوق الإرادة السنية الملكية[3] .

ومن هذه الكتب الرسمية يتضح أن الدولة العثمانية كانت تنوي إستعمال اللين لإستمالة الشيخ مبارك ونصحه باللطف بواسطة نقيب أشراف البصرة إلى عدم الإلتفات لمؤامرات الأجانب والإبقاء على ولائه للدولة العثمانية .

ولقد أبدى السلطان العثماني نفسه إهتماما كبيراً بموضوع الكويت، وضرورة كسب الشيخ مبارك وملاينته، وإستعمال الأساليب الودية معه لكي يبقي على إرتباط الكويت بالدولة العثمانية، ويرفض المخططات البريطانية الرامية لفصلها عنها. وهذا ما جاء في كتّاب لرئيس كتاب السلطان (المتحدث الرسمي بإسم السلطان) يفيد فيه بإستلام مضبطة المجلس المخصوص (آنفة الذكر) وأنه قد تم عرضها على السلطان (الأنظار العالية) الذي أشار إلى ما ترجمته بشأن وجوب إحباط مناورات الإنكليز وإزالة مفعول أطماع إنجلترا في الكويت، وذلك بمحاولة التأثير على مبارك الصباح وهو ما إستوجب إعزام (إيفاد) المومىٰ إليه النقيب ليفهمه بكلام مؤثر ولسان مناسب درجة ما يترتب من أضرار جسيمة لا سمح الله على منافع الدولة الإسلامية، نتيجة تحقق مؤامرات الدول الأجنبية في الكويت، وذلك على عكس ما سيجنيه من سعادة مادية ومعنوية، حين يلتزم هو والأهالي بالإرتباط بروابط الدين وبمقام الخلافة (العظمى) وما سيترتب على التركيز على هذه الأمور في مخاطبة الشيخ مبارك من إثارة الحمية الإسلامية في الشؤون المتعلقة بالدين والدولة. وأن مبارك بصفته موظفاً في المملكة (حسب إدعاء الدولة العثمانية) يترأس إدارة (قطر) منها يجب عليه مراعاة وخدمة مقاصد الدولة، وترويج ما يرضيها من إجراءاته، ومن ذلك : السهر على حفظ وحماية حقوق الأهالي، وتأمين أسباب راحتهم، إذ هم ودائع إلاهية للخلافة الكبرى .

---

(١) كتاب رئيس كتّاب السلطان (حضرة الشهريار) قصر يلدز الهمايوني ـ دائرة الرئيس الكتاب ـ رقم : ٦٢٢٩ ص٣ بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٣١٧هـ الموافق ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٩ .

(٢) كتاب الى باب العالي من مجلس المخصوص بتاريخ ١٧ جمادي ١٣١٨هـ الموافق ١٨ آب (أغسطس ١٨٩٩م) ملف رقم ٧٨ ص٥ م .

(٣) كتاب إلى الباب العالي من دائرة الصدارة العظمى (الأوراق الواردة للديوان الهمايوني بتاريخ ٧ محرم ١٣١٧هـ الموافق ٢٣ نيسان (ابريل) ١٨٩٨م ملحق رقم٢ .

وأنه إذا عمل في جد لإنجاز التدابير المفيدة قوبل بالتلطيف والتشريف من الدولة، وهو بذلك سيقدم ما يرضي الباري (الله)، مع الرضاء العالي، وسيحصل على المكافأة والمديح[1] وبين رئيس كتاب السلطان في كتابه المعبر عن رأي السلطان نفسه : أنه يجب على نقيب الأشراف أن يأخذ من يد الشيخ مبارك عرضاً يرفعه للأعتاب العالية (السلطان الذي هو خليفة المسلمين) يفيد عن قوة ارتباطه بمقام الخلافة وازدياد طاعته لها، وفي حالة استجابة الشيخ مبارك وتقديمه العرض أو الكتاب المطلوب فعلى نقيب الأشراف أن يكتب إلى المسؤولين ليمنح الشيخ مبارك بمقتضى ما تلطف به السلطان برتبة ووسام. ومن ناحية أخرى يشير الكتاب على نظارة (وزارة) المالية إعطاء مبلغ ٢٠,٠٠٠ غرشاً عثمانياً لطالب باشاً نجل نقيب أشراف البصرة من الخزينة مقابل مصاريف الطريق لوالده (الخرج راه)[2].

نتائج مهمة نقيب أشراف البصرة في التأثير على الشيخ مبارك :

واستكمالاً لعرضنا للوثائق العثمانية التي تبين بوضوح كيف أن الدولة العثمانية إستعملت في البداية كافة وسائل اللطف واللين مع الشيخ مبارك ـ وذلك لتحويله عن الميل إلى جانب (البريطانيين) وتشجيعه على التمسك بالإرتباط بها ـ لا بد أن نعرض لبعض الوثائق التي تبين نتائج مهمة نقيب أشراف البصرة الذي أوفد إلى الكويت من أجل إسداء النصح للشيخ مبارك وإستمالته إلى جانب الدولة العثمانية، ودفعه إلى بند المخططات البريطانية في الكويت.

وفي كل تلك الوثائق العثمانية دحض لما تدعيه الوثائق البريطانية من أن الدولة العثمانية إستعملت الشدة والقوة مع الشيخ مبارك، كردود فعل أولية عندما تبين لها إتجاهه لبريطانيا وتوقيعه إتفاقية الحماية معها، وبالنسبة لنتائج مهمة النقيب فتتضح من كتاب والي البصرة (محسن باشا) أي نظارة الداخلية الذي يبين فيه ما ترجمته : أنه سبق وأن أوفد السيد رجب (أفندي قائم مقام نقيب أشراف البصرة) إلى عند مبارك قائم مقام الكويت، طمعاً في جلب قلبه وإستمالته، والتأثير عليه، لإزالة مفعول مبادرات الإنكليز المضرة في يقظة الكويت، ويسعى ليأخذ من يده عرض حال يعبر فيه عن صداقته وإرتباطه، حسب ما ورد في الأمر الوزاري الصادر عن الإدارة السنية لمقام صاحب الخلافة بهذا الشأن، والتي جادت على إبن النقيب المومىٰ إليه بمبلغ ٢٠,٠٠٠ غرش لأجل مصاريف الطريق». ويشير الوالي في كتابه أن السيد/ رجب قد عاد البارحة من الكويت وأبلغ بإنجاز مهمته وفقاً لمنطوق الإرادة السنية. وأنه جاء بالعرض حال من يد مبارك الصباح

(١) إستعملنا بعض التعابير العثمانية كما جاءت في كتاب رئيس كتاب السلطان لنوضح ما تحمله من معاني للقراء الكرام وما يظهر من تلك المعاني من إهتمام كبير من جانب السلطان وكبار المسؤولين العثمانيين بموضوع الكويت ووجوب التأثير على الشيخ بإثارة الحمية الإسلامية وما يترتب عليها من وجوب البقاء على الإرتباط بالدولة العثمانية مقر الخلافة ورأس العقيدة.

(٢) كتاب من رئاسة الكتاب في قصر يلدز الهمايوني بتوقيع تحسين رئيس كتاب السلطان حضرة (الشهريار) بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٣١٧هـ الموافق ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٩٩م ملحق رقم (٣)..

وأودعه لدى الوالي). كما أن النقيب قدم مذكرة يطلب فيها قبول إسترحامه بتوجيه ومنح الشيخ مبارك رتبة «ميرميران» (أمير أمراء) مع وسام يتناسب مع وضعه. وإعادة إعطاء التمور التي منعت وقطعت عنه، وقدرها ٢٨٠ طونيلاتو[١] وذلك لما سينتج عن هذه المنح من فائدة عظيمة في تدعيم صداقته مادياً ومعنوياً. لا سيما وأن قيمة التمور التي ستمنح سنوياً للشيخ مبارك تتجاوز الـ٥٠ ليرة تركية على حساب البصرة[٢].

وعند إستلام ناظر الداخلية كتاب والي البصرة أرفقه بكتاب إلى الصدر الأعظم، يبلغه فيه باتمام مهمة نقيب البصرة على خير وجه. وإستحصاله العرض حال المطلوب من الشيخ مبارك، ويؤيد ناظر الداخلية ما جاء في مذكرة نقيب أشراف البصرة من إسترحام لمنح الشيخ مبارك رتبة ميرميران مع الوسام، ويرى قبول إسترحام الشيخ مبارك بإعادة منحه النقود التي كانت تؤدي إلى عائلته على المعتاد، لما سيترتب على ذلك من فائدة عظيمة في إزدياد صداقته وإرتباطه بالدولة العثمانية[٣].

وبناء على هذين الكتابين الواردين من والي البصرة وناظر الداخلية فقد كتب ناظر الأمور المالية إلى حكومته مبيناً أنها لما كان الشيخ مبارك يسترحم إعادة إعطاء مخصصاته من التمور التي كانت الدولة تدفعها لعائلته وقدرها وفقاً لقول الشيخ مبارك ٢٨٠ طونيلاتو. وبناء على المذكرة الواردة لنظارة الأمور المالية من الصدر الأعظم فإن نظارة المالية ترفع للصدر الأعظم تقريرها، بعد مراجعة المحاسبة العمومية، من الدوائر التابعة لنظارة المالية، وقد إتضح «أنه كان يؤدي ـ بشرط إحتفاظ الدولة بحقوقها تامة وكاملة في قضاء الكويت، وشرط تأسيس إدارة حسنة فيها وإستتباب وسائل الأمن والإستقرار ـ إلى الشيخ محمد الصباح شقيق الشيخ عبدالله الصباح[٤] المتوفى مقدار ١٠٨ طونيلاتو من التمور من حاصل أموال سنجق البصرة، وإتضح أن القيد قد شطب نتيجة لذكر وفاة الشيخ محمد في قسم المعاشات (الرواتب) من العام ١٣١٣هـ بناء على وفاته في أواسط سنة ١٣١٢هـ ١٨٩٦م»[٥].

وبعد هذه الوثائق الرسمية للدولة العثمانية فلا بد من الإقتناع بشكل كامل نتيجة ما تبين منها بصورة واضحة، بأن الدولة إستعملت مع الشيخ مبارك كافة وسائل اللين في محاولة إستمالته، ودعوته إلى نبذ ورفض المخططات الأجنبية في بلاده وعدم الإصغاء للتأثيرات والمؤامرات

---

(١) الطونيلاتو يساوي ١٠٠٠ (ألف كغم) ويختلف سعر طونيلاتو من التمر ما بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ غرش عثمان.

(٢) كتاب من والي البصرة محسن باشا إلى ناظر الداخلية ـ الباب العالي ـ دائرة الأمور الداخلية ـ مكتب المكتوبي ـ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩م ملحق رقم (٤)...

(٣) كتاب من ناظر الأمور الداخلية إلى الصدر الأعظم ـ الباب العالي ـ دائرة الأمور الداخلية مكتب مكتوبي ـ في ١٥ شوال ١٣١٧هـ الموافق ٣ شباط فبراير ١٨٩٩م.

(٤) يتبين من تعريف الشيخ محمد بشقيقه الشيخ عبدالله شهرة الأخير لإشتراكه في حملة الإحساء.

(٥) كتاب ناظر المالية إلى الصدر الأعظم ـ نظارة الأمور المالية ـ المحاسبة العمومية عدد ٢٤٠ ص٥ م٤ بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٣١٧هـ الموافق ٢٦ مارس (آذار) عام ١٨٩٨.

الإنكليزية للتحول عن جانب الدولة العثمانية، وقبول النفوذ ومشاريع السيطرة البريطانية في بلاده التي هي جزء من أملاك الدولة العثمانية (حسب إدعاء العثمانيين). وإعتمدت الدولة العثمانية في سبيل ذلك على أسلوب اللين وإسداء النصح ووسائل الاقناع المعنوية والمادية والدينية وذلك بإعادة مخصصات الكويت من التمور التي كانت جارية في عهود أسلافه والتي قطعت على أثر وفاة الشيخ محمد الصباح. ومنحه رتبة أمير الأمراء ووسام يتناسب مع وضعه ـ وهذا ما يقترحه المسؤولون العثمانيون في مكاتباتهم السابقة ـ وكذلك محاولة التأثير عليه من النواحي الروحية والدينية، وإقناعه بضرورة الإرتباط بدولة الخلافة الإسلامية، والإبتعاد عن الإنكليز الكفار، لأن في ذلك أحسن الجزاء في الدنيا والآخرة، وكل ما تطلبه الدولة العثمانية في مقابل ذلك هو تأكيد الولاء لها والإرتباط بها، وعدم الإستجابة لتحريض الإنكليز بالإضافة إلى تأسيس إدارة حسنة في الكويت وضمان إستتباب الأمن والإستقرار فيها، وهي تطلب منه تقديم (عرض حال) أي كتاب تعهد يؤكد فيه إلتزامه بهذه الأمور. مما يعني أن الدولة العثمانية لم تستخدم الشدة مع الشيخ مبارك على نحو ما تذهب إليه الوثائق البريطانية .

وقد أظهر الشيخ مبارك إستجابة لدعوة الدولة العثمانية ظاهرياً، فكتب العرض حال الذي طلبته منه، وأرسله مع نقيب أشراف البصرة، وقد أكد فيه وأثناء لقائه مع نقيب أشراف البصرة ولاءه للدولة العثمانية وللسلطان، ولتأكيد هذا الولاء فقد تبرع الشيخ مبارك بمبلغ ٣٦٠٠ (ثلاثة آلاف وستمائة) ليرة تركية خصصها لبناء مسجد في الكويت، وأسماه بإسم السلطان، واستأذن الدولة العثمانية في هذه التسمية فوردت إرادة الخليفة (السلطان) بالموافقة والرضى على هذه التسمية[1] .

ولم يقتصر أسلوب الملاينة التي إتبعته الدولة العثمانية على الشيخ مبارك بل تعداه إلى بريطانيا نفسها حين إستخدمت الدولة العثمانية الوسائل الدبلوماسية الرقيقة لإظهار تمسكها بالكويت، وعدم تنازلها عنها لأي جهة، ونلمس ذلك في رسالة السلطان الآنفة الذكر للسفير البريطاني في الآستانة في ٤ سبتمبر ١٨٩٩م والتي أظهر فيها تقديره لأهمية الخليج بالنسبة للمصالح البريطانية، ولطرق تجارتها إلى الهند، لذلك فإن الدولة العثمانية لن تسمح لأي دولة أوروبية عدا بريطانيا بالحصول على إمتيازات تجارية في الخليج، ولكنها ليست مستعدة للتنازل عن البصرة أو الكويت أو القطيف أو البحرين[2]. إلا أن الدولة العثمانية حينما وجدت أن هذا الأسلوب لم يجد نفعاً تحولت عنه

---

(١) مذكرة من رئيس كتاب (حضرة الشهريار) السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني مكتب رئيس ـ الكتاب رقم : ٤٤٦٦ ص٦ في ٦ جمادي الاخرة الموافق ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٠٠م. ملحق رقم (٥) .

(٢) F.O. 78/5114 from O'Conor to Foreign office No. : 442, 4th Sept1899 .

المواجهة البريطانية العثمانية :

وعلى الصعيد الآخر تشير الوثائق البريطانية إلى الحرج الذي وقع به المسؤولين البريطانيين في تعاملهم مع المسؤولين العثمانيين، في أعقاب عقد إتفاقية الحماية السرية مع الكويت، لذلك إستفسر السفير البريطاني في الآستانة من حكومته حول الأسلوب الذي يجب أن يتبعه في مقابلته مع السلطان، وكان رد هاملتون «بأنه مدرك للصعوبات التي قد تنشأ من إعلان إستقلال الكويت، كما يدرك الفوائد التي يمكن أن تجنيها من إعلان تعهد رسمي بأن تركيا لن تتخلى عن أي من حقوقها في الخليج الفارسي (العربي) لأية دولة فيما عدا بريطانيا، ولكنه ينبه إلى أنه يجب أن لا يغيب عن البال إرتباط بريطانيا بتقديم يد المعونة للشيخ وخلفائه، وأن هذا التعهد سيظل نافذاً طالما ظل الشيخ وخلفاؤه متمسكين بإتفاقهم مع بريطانيا. وطالما ظلوا مستقلين عن تركيا. وأن لهم الحق في طلب الحماية البريطانية تجاه أي خطر يشعرون به «كما يرى هاملتون أن هناك مخاطر جسيمة من جراء أتباع أي أسلوب قد يسمح بوجود حق إقليمي لتركيا في الكويت، وهذا ما يجيز إتخاذ إجراء بريطاني لحماية الشيخ في حالة طلبه ذلك، لهذا يوصي هاملتون بأن يستخدم أوكنور أسلوباً موزوناً، حتى لا يحول ذلك بين الحكومة البريطانية وبين تنفيذ إلتزاماتها تجاه الشيخ بموجب إتفاقية الحماية[1].

وفي سبتمبر عين العثمانيون مديراً للميناء في الكويت، فأعتبرت الحكومة البريطانية هذا العمل خطيراً جداً إلى درجة جعلتها تفكر (ولأول مرة منذ توقيع الاتفاقية) في إبلاغ الدولة العثمانية بإتفاقها مع الشيخ[2]. وقد جرت مراسلات طويلة بين الدبلوماسيين البريطانيين للتشاور حول ما إذا كان ينبغي إعلان إستقلال الكويت أو الإكتفاء باعلام الأتراك بأنهم لا يعترفون بأي موظف يعينه والي البصرة[3]. وبعد التشاور مع حكومة الهند أبلغ أوكنور برقياً بالآتي «أنه يجب تحذير الحكومة التركية أن لبريطانيا علاقات ودية مع الشيخ وأنه إذا ما حاولت تركيا إقامة جمارك بدون موافقة مسبقة من حكومة صاحبة الجلالة فإن هذه المسألة ستدعو إلى عدم الرضا من قبل الحكومة البريطانية[4].

وكان ميد قد أرسل برقية إلى حكومته في ٣١ أغسطس ذكر فيها أنه سمع أن أربع فرق للمشاة والمدفعية في طريقها إلى البصرة، لكنه لا يعرف الهدف من مجيء هذه القوات[5].

ورأى قادة الأسطول البريطاني في الخليج : أن تركيا بإرسالها مديراً للميناء في الكويت تنوي أن تكون أول المراكز التي ستنشئها على الخليج العربي إلا أن الشيخ رفض السماح لهذا الموظف

(١) F.O. 78/5114 India office Secretary to Government of India, 18 July 1899

(٢) وثيقة ٢٣ من المجموعة م ف ٢ وثائق حكومة الهند .

(٣) (Secretary to Government of India Foreign office 7 September 1899. F.O. 78/5114 .

(٤) F.O. 78/5174 Memorandom on Kuwait Confidential, Forei office (Secret) 29 Oct1901 .

(٥) F.O. 78/5114 Secretary to government of India to lord George Hamelton, 2, September1899

التركي بالنزول إلى أرض الكويت. لهذا يبدو أن السلطات العسكرية التركية تدعو بشدة إلى إحتلال الكويت عسكريا. ولذلك رأت الحكومة البريطانية ـ التي تعتبر شيخ الكويت زعيماً مستقلاً، ولها علاقات ودية معه ـ إرسال إحدى سفنها إلى الكويت لحماية الشيخ ضد أي عمل عدواني صريح تقوم به السلطات التركية، وبناء على هذا فقد حثت الحكومة البريطانية قادة الأسطول لإتخاذ الإجراءات الفورية[1]، وقد أرسلت السفينة البريطانية (سفنكس) إلى الكويت بناء على إقتراح السير أوكنور للقيام بأعمال الزيارة[2].

وقد أعلن قائد الأسطول البريطاني في الخليج (دوغلاس) أنه في حالة وقوع هجوم على الكويت فإن البحرية البريطانية تستطيع تحمل مسؤولية الدفاع وحماية الكويت.

ولكن ناظر الخارجية العثماني صرح للسير أوكنور أن حكومته لا تنوي إنشاء مبنى للجمارك في الكويت، وإحتلالها بالقوة العسكرية، وأنها لم تصدر أية تعليمات بهذا الخصوص، وأن إرسال الموظف كان بمبادرة من ناظر الحربية وقيادة الأسطول في البصرة، وبناء على هذا التصريح من ناظر الخارجية العثمانية فإن السير أوكنور يرى أنه ليس من مصلحة بريطانية في الوقت الحاضر إثارة المسألة، ويجب أن يكتفي المسئولون البريطانيون في المنطقة بمراقبة إجراءات الأتراك بحذر، كي تتاح الفرصة أمام إتفاقية بريطانيا مع الشيخ لتصبح قابلة للتنفيذ. وعلى ضوء هذه الإعتبارات فإن السير اوكنور يعتقد أنه ليس هناك ضرورة للإسراع بإتخاذ أي إجراءات عسكرية، أو إرسال سفينة حربية إلى الكويت في الوقت الحاضر، لا سيما بعد أن أظهر السلطان عدم رغبته في التصديق على قرار الزوارق التجارية لشركة لنش، ولكن السفير البريطاني يرى من ناحية أخرى أنهم قد يضطروا لإبداء بعض مظاهر القوة لضمان تنفيذ هذا الوعد، كما قام أوكنور بزيارة لناظر الخارجية العثمانية في ١١ سبتمبر ١٨٩٩م حيث أبلغه «بأنه نظراً للمصالح الخطيرة للحكومة البريطانية في الخليج فإنها لا تستطيع أن تنظر نظرة اللامبالاة إزاء ما جرى في الكويت التي أقامت حكومة جلالتها مع حاكمها علاقات ودية للغاية، وتبعاً لذلك فإن الحكومة البريطانية لن توافق بدون مشاورات مسبقة على تعيين موظفين عثمانيين، والضغط على الشيخ لقبولهم، وعلى مواصلة الباب العالي محاولاته لإقامة دار جمارك أو إرسال قوة مسلحة كما ذكر مؤخراً، وإن مثل هذه الإجراءات تعتبر غير مناسبة، لا سيما وأن حكومة جلالتها ليس لديها أية نوايا عدوانية وقد نصح أوكنور ناظر الخارجية العثماني أن يتجنب إتخاذ أية خطوات قد تثير مشكلة (كويتية) بين بلديهما.

فوافق ناظر الخارجية العثمانية على أنه من غير اللائق القيام بمثل هذا العمل، وأوضح لاكنور رأي حكومته بأنه نظراً لأن شيخ الكويت قد رفض إستقبال مدير الميناء التركي الذي أرسل من قبل ناظر الحربية وقيادة الأسطول بدون تعليمات الباب العالي، فإنه لن تجري محاولة أخرى

(١) F.O. 78/5114 Foreign office to Viceroy, No. Secret, 9 Sept. 1899.

(٢) F.O. 78/5114 Foreign office to Viceroy, No. 9 Secret, 13 September 1899.

للإصرار على تعيين مدير للميناء، كما أكد بأنه ليس في نية حكومته إنشاء دائرة جمارك في الكويت، أو إرسال قوة عسكرية إليها، فأبلغه أوكنور ناظر الخارجية بأنه سينقل هذه الضمانات التي قدمها إلى حكومته فوافق على ذلك[1] .

وفي اليوم التالي قام السفير العثماني في لندن (انثوبولو) بزيارة السفير أوكنور وسلمه رسالة من السلطان تتضمن إنزعاجه من الملاحظات التي قدمها أوكنور إلى ناظر الخارجية بخصوص الكويت، وإعتقاد السلطان بأن هناك سوء تفاهم بسبب إختلاف اللغة، إذ أنه لا يصدق أن الحكومة البريطانية ترغب في التدخل في الإجراءات التي قد يتخذها في الأراضي التركية، كما أنه يدرك المصالح البريطانية الهامة في الخليج العربي، ورغبة الحكومة البريطانية في عدم السماح لدولة أجنبية بالتدخل في طريق مواصلاتها إلى الهند، لهذا فإن السلطان يرغب في أن يذكر بريطانيا بأنه إذا كانت المصالح البريطانية مهددة من قبل دول أخرى فإنه على إستعداد للحيلولة دون ذلك بالقوة .

فأجاب أوكنور ما ترجمته بأن هذه الضمانات التي قدمها السلطان سوف تقابل بإستحسان كبير من قبل حكومة صاحبة الجلالة، وأن الإتجاه الودي الذي أبداه عظمة السلطان سوف يجد كل تقدير. كما أوضح أوكنور للمبعوث التركي أنه لا يعتقد أن ناظر الخارجية قد أساء فهم لغته، وأن مصالح دولتها المشتركة والعلاقات الودية بين حكومتيها تدفعها إلى إزالة سوء التفاهم، وتحسين العلاقات وتوثيقها لذلك فقد كرر أوكنور ما سبق أن ذكره لناظر الخارجية، مؤكداً أن ليس لدى الحكومة البريطانية نوايا عدوانية في تلك الأجزاء، وأنها ترجو من الحكومة العثمانية ألا تثير أية مسألة معقدة وغير مرضية بدون ضرورة، كما أوضح أن لحكومته علاقات ودية مع شيخ الكويت، لذلك فإنها لن تستطيع أن تقف موقف اللامبالاة أو تتغاضى عن أي عمل عدواني ضده[2]. ومن الملاحظ أن أوكنور تجنب إثارة مسألة إستقلال الكويت بصورة مباشرة، كي لا يثير الأتراك .

ومن خلال ما إستعرضناه من وثائق بريطانية، متعلقة بالإتصالات الرسمية التي تمت بين المسؤولين البريطانيين والعثمانيين، حول الكويت في أعقاب توقيع إتفاقية الحماية معها، يتضح لنا محاولات بريطانيا إحاطة علاقاتها مع الكويت في أعقاب إتفاقية الحماية بشيء من الغموض، فهي تصر على المحافظة على سرية إتفاقيتها، حتى لا تدخل في مواجهة ومشاكل مع الدولة العثمانية، التي تدعي تبعية الكويت لها، في ذات الوقت الذي تريد فيه بريطانيا التمتع بما حصلت عليه من نفوذ ومصالح في الكويت بموجب الإتفاقية المذكورة، كما أنها ترفض الإعتراف للدولة العثمانية بما

(١) F.O. 78/5174 Memorandom on Kuwait, from Foreign office, Dated 29, October1901 .

F.O. 78/5114 from Sir O'Conor to the Marquis Salisbury, no, 440 Secret 135 September.

F.O. 78/5114 from Sir O'Conor to Lord Salisbury, No. 442 (secret) 145 September 1899.

حاولت تأكيده من سيادة ونفوذ في الكويت، لمواجهة ما إستجد من نفوذ بريطاني هناك .

وقد نتج عن هذا الموقف البريطاني الغامض وغير الواضح صعوبات وتعقيدات في الإتصالات واللقاءات التي تمت بين مسؤولي الجانبين، كانت الدولة العثمانية خلالها تستغل محاولات بريطانيا للتستر على إتفاقيتها مع الشيخ مبارك، في فرض خطوات عملية من جانبها لإحراج بريطانيا، ودحض مخططاتها ونفوذها في الكويت من ناحية، وإضفاء بعض مظاهر التبعية والنفوذ لها في الكويت من ناحية أخرى. وهو أمر جديد بالنسبة لعلاقتها مع الكويت التي إستمرت لفترة طويلة من الزمن تعتمد على الروابط الدينية والروحية بالإضافة إلى الصداقة وحسن الجوار، بينما خلت من أي مظهر من مظاهر التبعية والسيادة، كمحاولة فرض موظفين عثمانيين بإرسال مدير عثماني للميناء، وغير ذلك من الأمور التي رفضها الشيخ مبارك، ولم يرضخ لها، اعتماداً على مساندة بريطانيا له .

وفي مواجهة الإجراءات العثمانية كانت بريطانيا تتعامل في منتهى الحذر حفاظاً على سرية إتفاقيتها مع الشيخ، ففي حين تستعرض إمكانات مجابهة أي إعتداء عثماني على الكويت، وتقوم بالإستعدادات الكافية لرده، فإنها تكتفي من الناحية الرسمية بتقديم تحذيراتها للدولة العثمانية وبشكل مبطن وغير واضح . وحتى هذه التحذيرات كانت الدولة العثمانية غالباً ما ترفضها محتجة بتبعية الكويت لها، ووجوب عدم التدخل بينها وبين تابع لها. معربة عن إعتقادها : أنه لا بد أن التحذيرات التي قدمتها بريطانيا ناتجة عن سوء فهم، نظراً لاختلاف اللغة، وإلا فهي تعتقد أن لا مبرر للتدخل من قبل الحكومة البريطانية في الإجراءات التي تتخذها الدولة العثمانية في أراضي عثمانية. (كما تدعى وأن الدولة العثمانية في الوقت التي ترفض فيه هذا التدخل فإنها مستعدة لحماية المصالح البريطانية في أراضيها الواقعة على طريق مواصلات بريطانية إلى الهند .

وإستمرت الدولة العثمانية في محاولاتها لتحويل تبعية الكويت الإسمية لها إلى تبعية فعلية، وذلك بإيجاد أدلة عينية تؤكد بها تلك التبعية .

فعندما فشلوا في فرض موظف تركي كمدير للميناء حاولوا تعيين موظف كويتي لهذه الوظيفة، فقد تلقى والي البصرة تعليمات بذلك من الصدر الأعظم، وكان هذا التعيين نابع من رغبة الأتراك وتصميمهم على تأكيد السيادة العثمانية على الشيخ، الذي قدروا أنه يرفض هذا التعيين، لكون الموظف كويتياً وليس موفداً من قبل البصرة، وعزز الوالي هذا الأمر بإرسال قوة من الجيش للإشراف على طريق الكويت، وذلك لإرغام الشيخ على الطاعة وقبول التعيين[1] .

ولكن هذه الإجراءات إتخذت قبل مقابلة السفير البريطاني لناظر الخارجية في ١١ سبتمبر، لهذا صرف العثمانيين النظر عنها، لا سيما بعد أن لمسوا معارضة الشيخ وبريطانيا .

(١) F.O. 78/5114 from office to India office, No.5 (secret) 26 September 1899

لقد قام أوكنور بمقابلة ناظر الخارجية بناء على طلب الأخير الذي أبلغ السفير بأنه أطلع السلطان على تفاصيل المقابلة التي تمت بينهما بخصوص الكويت، وقد طلب منه السلطان إجراء مقابلة للإستفسار منه عما إذا كان موقف الحكومة البريطانية إزاء الكويت ناتج عن وصول معلومات تشير إلى أن دولة أخرى تقوم بمؤامرات في تلك الأجزاء ضد الدولة العثمانية فنفى السفير البريطاني ذلك، كما أكد ناظر الخارجية بلسان السلطان أن السيادة العثمانية على هذه الأجزاء معترف بها .

الدولة العثمانية تلجأ إلى إستخدام القوة :

ومما تقدم يتضح أن الدولة العثمانية إضطرت إلى التحول عن أسلوب اللين الذي إتبعته في البداية مع الشيخ مبارك إلى إستخدام القوة بعدما وجدت أن اللين لم يجد نفعاً. لذلك إستعدت لإرسال قوة عسكرية، كما تبين من مراسلات المسؤولين البريطانيين في المنطقة مع حكومتهم. حيث بينت الوثائق البريطانية المتعلقة بالموضوع : أن الدولة العثمانية لم تكتف باستعمال القوة مع الشيخ مبارك في تلك المرحلة، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك حين إستنكرت بشدة تدخل الحكومة البريطانية بينها وبين أحد أتباعها (الشيخ مبارك)، وهذا ما يتضح من مذكرة رئيس كتّاب السلطان، التي أشار فيها إلى ما ترجمته «أنه على أثر رفض الشيخ مبارك قبول الموظفين الذي أرادت الدولة العثمانية إرسالهم إلى الكويت، وعندما علم السفير البريطاني بعزم الدولة العثمانية على إرسال العساكر الشاهانية (السلطانية) إلى الكويت، بادر بالقول : بأن حكومته لا ترضى بسوق عسكر على هذا النحو إلى الكويت، بسبب العلاقات التجارية القائمة بين إنكلترا، وبين هذا الموضع (الكويت). فأجيب بأن خط نجد هو بلا منازع جزء من الممالك الشاهانية، وأن الكويت جزء منها، وأنه لا يحق لأحد شيئا بقوله أو بفعله بشأن ذلك «فأجاب السفير البريطاني قائلاً أن حكومته لا تنوي قطعاً أن تتجاوز على الكويت، وهي لا تريد إلا أن تبقى على ما هي عليه في الحاضر، لأنها مطمع أنظار دول أجنبية أخرى ويشير رئيس الكتّاب في مذكرته إلى أن السفير البريطاني كرر هذا الإدعاء عند مقابلته لناظر الخارجية ذاكراً أن حكومته لن تسفر عن وجه الرضى لسوق العساكر إلى الكويت» فرد عليه ناظر الخارجية العثماني بأن من حق الدولة العثمانية الصريح أن ترفض تدخل أي دولة أجنبية وإعتراضها على أي إجراء أو تدابير تنوي الدولة العثمانية وضعها موضع التطبيق لتأمين حقوقها ومنافعها في مكان يعد من أملاكها[1] .

وتفيد مذكرة أخرى من رئيس كتّاب السلطان نفس المعنى، إذ تشير إلى أنه جرى إبلاغ السلطان بما تم بحثه مع السفير البريطاني عن الكويت، وتؤكد المذكرة ما ترجمته «إن الكويت ونجد

---

(١) مذكرة من تحسين باشا رئيس كتّاب السلطان، قصر يلدز الهمايوني، دائرة رئيس الكتاب رقم ٤٤٦٦ بتاريخ ٦ جمادي الأولى ١٣١٧هـ المصادف ٣١ أغسطس (آب) ملحق رقم ٦ .

أجزاء من الممالك المحروسة العثمانية، ولا يحق للسفير المشار إليه أن يتدخل كلما توجهت الدولة لترتيبات عسكرية هناك، وأن قيام السفن الحربية الإنكليزية بالمظاهرات على السواحل النجدية يعتبر خدشاً وتشويشاً لأفكار أهلها، لذلك فإن الدولة العثمانية لن تسكت عنها وتقابلها بعدم الإهتمام، وإنه ينبغي العمل على إتخاذ الوسائل الممكنة لصيانة حقوق ومنافع الدولة، والسعي بقوة لمواجهة والتصدي للحكومة الإنكليزية بهذا الشأن، ولمنع تكرار ما يخل بحقوق ومنافع الدولة العليا (العثمانية) والإمتناع عن التمادي في ذلك»[1] .

وبهذا نرى إتفاق الوثائق البريطانية والعثمانية في سرد الأحداث التي وقعت في تلك الفترة ابتداءاً من إرسال الدولة العثمانية لموظف من قبلها لإدارة ميناء الكويت، ولكن الشيخ مبارك لم يقبل بذلك مما دفع الدولة العثمانية إلى محاولة إستخدام القوة لإرغام الشيخ مبارك على تقبل أوامرها .

فرأت بريطانيا : أن من واجبها أزاء ما إعتزمت الدولة العثمانية عليه حماية الكويت بإجراء الإستعدادات اللازمة لمواجهة أي خطر عسكري على الكويت. ومن ذلك قيام السفن الحربية البريطانية بمناورات إستعراضية في المنطقة، والتردد على الكويت. كما تقدم السفير البريطاني في الأستانة بإحتجاج لناظر الخارجية العثمانية، الذي أظهر له أن إرسال الموظف إنما كان تصرفاً فردياً من قبل ناظر الحربية وقيادة الأسطول، إلا أن السلطات العثمانية ـ وبأمر من السلطان ـ إحتجت على الملاحظات البريطانية بشأن الكويت والإستعدادات العسكرية البريطانية لمواجهة التحركات العسكرية التي تنوي الدولة العثمانية اتخاذها في الكويت، وإعتبرتها تدخلاً من بريطانيا في شؤون منطقة تعتبر من أملاكها. وأن في ذلك إثارةً وتشويشاً لأهالي الكويت، واعتداءاً وتجاوزاً على حقوق الدولة العثمانية في أملاكها. وإنه بناء علىَ ذلك يجب على الدولة العثمانية إتخاذ كافة الوسائل الممكنة من قبلها لمواجهة المخططات البريطانية في الكويت وحفظ حقوقها فيها .

محاولة الدولة العثمانية إقصاء الشيخ مبارك عن الحكم :

على الرغم من أن الحكومة البريطانية أصرت على الدوام أن تظهر للدولة العثمانية أن أي خطوة عدائية تتخذها الأخيرة ضد الكويت ستقابل بعدم الرضا من قبل الحكومة البريطانية[2] إلا أن الدولة العثمانية قامت من جانبها بمحاولات كثيرة للضغط على الشيخ مبارك بكافة الوسائل[3]. ومثالاً على ذلك : قامت الدولة العثمانية بإعادة تعيين حمدي باشا والياً على البصرة، فكان ذلك

---

(١) مذكرة من رئيس كتّاب السلطان، قصر يلدز الهمايوني، مكتب رئيس الكتاب رقم ٩٧٢٧ ص٢٣ .
ملاحظة : أول السنة الرومية التي كانت الدولة العثمانية تؤرخ بها هو آذار (مارس) وليس يناير كما هو في السنة الشمسية الميلادية .

(٢) F.O. 78/5147 Memorandam on Kuwait confidentiol, Foreign office, 29 Oct 1899 .

(٣) F.O. 78/5114 from Sir O'conor to the Marquis Salisbury, No. 440Secret .

عملا غير ودي بالنسبة للشيخ مبارك، وذلك بسبب موقف حمدي باشا المعارض المعروف، فلقد ساند أبناء شقيقيه منذ بداية ولايته، فأيد جميع مطالبهم، وحث الباب العالي على ضرورة إحتلال الكويت بالقوة، ونبه إلى خطر الإعتراف بمغتصب يهدف إلى الإستقلال عن الدولة العثمانية. وبالرغم من أن الشيخ مبارك قد نجح في كسب كبار المسؤولين الأتراك، بحيث ضمن إعتراف الدولة العثمانية بحكمه، وبالتالي أمن إستمرارية حكمه، إلا أن إعادة تعيين حمدي باشا على البصرة بعد عامين من عزله عنها بدت كما لو كانت بمثابة نذير بعودة مطالب أبناء أخوي الشيخ مبارك بحقوقهم المضادة، وإعادة تأكيد السيادة العثمانية على الكويت.

كذلك إنتهزت الدولة العثمانية فرصة إنهزام الشيخ مبارك في معركة الصريف أمام إبن الرشيد (مارس ١٩٠١م)، وآنست فيه ضعفاً، فأبرق الباب العالي إلى مشير بغداد ليبلغه بأن منطوق المعاهدة الدولية ينص على «أن المناطق التي ترفع العلم العثماني أو يوجد بها مركز عسكري، أو مأمور حكومه، ليس للدول الأخرى حق التدخل في شؤونها»، وأراد مشير بغداد تنفيذ هذا الأمر بالقوة، إلا أن محسن باشا (والي البصرة الجديد) نصحه بالتريث[1]. ونصح الشيخ بالذهاب معه إلى الفاو، ليعلن طاعته برقياً للباب العالي، ففعل الشيخ مبارك بعد أن إتصل بالمقيم البريطاني في الخليج سراً وأخذ موافقته.

وقد قبلت الدولة العثمانية طاعة الشيخ، وكف مشير بغداد عن مهاجمة الكويت، إلا أن الأخير رفض السماح لقوات تركية بالتواجد في الكويت[2] . . وإستمر ينتهج سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية التي لم تطمئن إلى ولائه، فأرسلت السيد رجب النقيب (نقيب أشراف البصرة) يحمل إنذار بوجوب خروج الشيخ مبارك من الكويت إلى الآستانة أو إلى حيث يشاء من ولايات الدولة العثمانية، وذلك في مقابل قيام الدولة بتخصيص راتب شهري له يعيش منه، فإن لم يخرج طائعاً دخل الجند مع عرب إبن الرشيد وأخرجوه بالقوة، فإستفسر الشيخ عما فعله لكي يطلب منه الخروج من بلاده؟ وذكر نقيب البصرة بما يعرف من إخلاصه للدولة العثمانية وإعانته لها وطلب منه أن يعود إلى البصرة ويقنع المشير بمراجعة الآستانة، فأجاب النقيب والوفد المرافق بأنهم إنما عليهم البلاغ وليس بأيديهم غيره[3].

وعلى أثر ذلك إتصل الشيخ مبارك بالمقيم السياسي البريطاني بالخليج عن طريق قائد السفينة البريطانية (سفنكس) في ٢٨ مايو ١٩٠١م طالباً منه الإسراع بإعلان الحماية البريطانية، وفي ذات الوقت إتصل الشيخ بالقنصل الروسي العام في بغداد لنفس الغرض. ولكن الحكومة البريطانية لم تقتنع بإعلان الحماية نظراً لما ينتج عن ذلك من مشاكل دولية وما سيؤدي إليه من زيادة

---

(١) الوثيقة رقم ١٨ ـ المجموعة م ف ٢ ـ من وثائق الهند.

(٢) الوثيقة رقم ٢٦ مجموعة م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند.

(٣) الوثيقة رقم ٢٦ ـ مجموعة م ف ٢ ـ من وثائق حكومة الهند.

جهود الدول الأخرى في محاولة السيطرة على الشيخ[1] .

وبهذا تظهر المراسلات الرسمية البريطانية : أن الدولة العثمانية إنتهزت فرصة هزيمة الشيخ مبارك في معركة الصريف عام ١٩٠١م لكي تضغط عليه، بهدف إرغامه على الرضوخ لتبعيتها وطاعتها، ورفض النفوذ البريطاني في بلاده وتحذيره بل وتهديده بإخراجه من بلاده، إذا لم يستجب لأوامرها بهذا الشأن، بينما نجد أن المراسلات الرسمية العثمانية تذكر بأن «مبارك باشا» مال بعد انكساره أمام إبن الرشيد إلى انكلترا، وأنه يوجد الآن سفينتان حربيتان لإنكلترا راسيتان أمام الكويت كما فتحت وكالتان بريطانيتان للنقل البحري في ميناء الكويت، ورفع عليهما العلم الإنكليزي، وأضحى من الضروري إحداث إدارات حكومية كإدارة الجمارك وإدارة الميناء وأمثالها بسرعة، لوضع أساس لنفوذ الحكومة السنية هناك، حسبما أشار إليه السفير الفرنسي في مذكرة قدمها لنظارة الخارجية العثمانية «وإن تكن المطالعة الأساسية هي منوطة بلفظ السلطان المقدسة ورأيه الصائب السديد لحقوق الحكم في المنطقة، فإن حكومة فرنسا تنبه عن شدة ضرورة إكثار ما يعبر عن رسوخ الملكية العثمانية من آثار وتشاركها الدولة الألمانية في خصوص الإعراب عن ذلك. فالمنطقة عثمانية، ولا ينبغي التخلي عن التعبير عن حق الحكومة السنية في الحكم (بإنشاء الدوائر الحكومية) فإن في الأغماض عن نصح هاتين الدولتين اللتين تريدان خير الدولة، وعدم الإلتفات والإعتناء بآرائهما محاذير الجهر بتبعية الكويت للدولة العثمانية، وعدم تأكيد حقوقها هناك. لذا تدارس مجلس الوكلاء المخصوص قضية إنشاء الدوائر الحكومية الرسمية العثمانية المقتضى تأسيسها في الكويت، بناء على الإدارة السنية الصادرة عن مقام الخلافة العلية»[2] ومن هذا الكتاب يتضح كيف أن الدولة العثمانية في الوقت الذي ترد فيه ميل الشيخ مبارك لبريطانيا بسبب إنهزامه أمام إبن الرشيد وتشير إلى ما تحصلت عليه بريطانيا من مصالح ونفوذ في الكويت، نتيجة هذا الميل، فإنها تؤكد على وجوب إستحداث إدارات عثمانية في الكويت، لتأكيد تبعية الكويت لها، وترسيخ هذه التبعية، وأنها تلقت نصائح من فرنسا وألمانيا بهذا الخصوص. لذلك فهي ترى وجوب الأخذ بهذه النصائح، لأنها صادرة من دولتين محبتين، تريدان خير الدولة العثمانية .

كما يبين هذا الكتاب مدى المساعي الحثيثة التي بذلتها الدول المنافسة لبريطانيا في المنطقة، للتأثير على الدولة العثمانية، ودفعها إلى مقاومة النفوذ والمصالح البريطانية في الكويت والتمسك بحقوقها وسيادتها هناك وإقامة الأدلة العينية على هذه الحقوق وتلك السيادة (التي تدعيها) . ومدى إستحسان الدولة العثمانية وإستجابتها لهذه المؤثرات الخارجية . كذلك لا بد من الإشارة إلى أن ما ذكرته المراسلات البريطانية بشأن إيفاد السيد رجب النقيب حاملاً أوامر السلطات العثمانية

(١) F.O. 78/5173 Col Kemball to the secretary to Government of India No. 11,23 April1901 .

(٢) مذكرة من رئيس كتاب السلطان (تحسين) قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٢٢٦٦ ص ٨ بتاريخ ١ ربيع ١٣٠٩هـ الموافق ٤ تموز (يوليو) ١٩٠١م ملحق (٧).

بموجب خروج الشيخ من بلاده، أمر لم يظهر في المراسلات الرسمية العثمانية إذ لم تحمل أي منها هذه الأوامر لوالي البصرة، أو لنقيب أشراف البصرة (السيد رجب النقيب) بل يتبين لنا من المراسلات الرسمية العثمانية السابقة أن إيفاد السيد رجب النقيب كان في وقت سابق لوقوع معركة الصريف بين إبن الرشيد والشيخ مبارك التي وقعت في شهر مارس سنة ١٩٠١م بينما أوفد النقيب عندما إتضح لها تقرب الشيخ مبارك للإنكليز وإستجابة الأخيرين له، أي أن هذا الإيفاد كان قبل ذهاب النقيب على ظهر البارجة «زحاف» والذي سيأتي ذكره فيما بعد ـ وأن الغرض من إيفاده كما إتضح من الوثائق العثمانية التي تلوناها آنفا كان من أجل ثني الشيخ مبارك عن الإستجابة للمؤثرات البريطانية، والسماح للأخير بالسيطرة على الكويت، وملاينته من أجل تأكيد ولائه للدولة العثمانية وإرتباطه بها، وكل ما طلب منه السيد رجب النقيب هو كتابة (عرض حال) أو مذكرة يؤكد فيها هذه الأمور وهذا الولاء للدولة العثمانية .هذا بينما إسترحم الشيخ مبارك الدولة العثمانية بواسطة السيد رجب النقيب بإعادة مخصصات التمور التي كانت جارية لأسرة آل الصباح على عهود أسلافه من حكام الكويت وأن الدولة العثمانية رأت الإستجابة لهذا الإسترحام، ومنحه وسام ورتبة شرف لأنها كانت لا تزال تتبع وسائل اللين مع الشيخ مبارك الصباح. وعلى أية حال فإن بريطانيا وتحسبا للأخطار التي أحاطت بالشيخ مبارك الصباح على أثر تغيير سياسة الدولة العثمانية تجاهه بعد أن يئست من التأثير عليه وإستعمالها القوة معه ـ لذلك إستعدت لمواجهة هذه الإجراءات العثمانية المعادية للشيخ مبارك .

بريطانيا تحمي الشيخ مبارك في مواجهة تحركات الدولة العثمانية ضده :

ورغبة من بريطانيا في تقديم حمايتها للشيخ مبارك عمدت إلى إرسال سفنها الحربية إلى الكويت، فبعثت السفينة (بيرسوس) إلى الكويت بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١م، والسفينة (سفنكس) في يوم ٢١ أغسطس، وعلى ظهرها المقيم السياسي البريطاني، الذي قابل الشيخ مبارك بحضور قبطاني السفينتين البريطانيتين، حيث أبلغ الشيخ بأن بريطانيا لا ترغب في إعلان الحماية على الكويت، ولكنها سوف تؤيده وتحميه إذا حافظ على المعاهدة المعقودة بين بلديهما، وسوف تمنع إنزال القوات التركية إلى الكويت ولو أدى الأمر إلى إستخدام القوة بواسطة السفن البريطانية، وذلك في حالة وصول معلومات أكيدة عن تقدم القوات التركية إلى الكويت عن طريق البر. فعلى الشيخ في الحال أن يبلغ الضابط البحري البريطاني الموجود في الكويت بذلك، وفي حالة غيابه فليبلغ المقيم في بوشهر. ثم عاد المقيم السياسي البريطاني إلى بوشهر في ٢٢ اغسطس بواسطة الباخرة سفنكس .

وبقيت الباخرة بيرسوس راسية في الكويت، حيث شاهد قائدها الكماندوربيرز الباخرة الحربية التركية (زحاف) تدخل ميناء الكويت بعد ظهر ٢٤ أغسطس وتقف على بعد ٦ أميال من الكويت. ويذكر بيرز أنه صعد ومعه مترجم إلى ظهر الباخرة (زحاف) فوجد سطحها مملوءاً

بأكياس الدقيق ومواد أخرى، وأنه لم يشاهد أية قوات أو رجال غير المواد التجارية[1]. وقد سأل بيرز قائد زحاف عن سبب زيارته، وكم من الوقت سيبقى في الكويت، وهل سيذهب إلى موانىء أخرى ؟ فأجاب قائد زحاف بأن لديه عمل مع الشيخ، وأبدى رغبته الواضحة في الإقامة أقل مدة ممكنة. وقد بين له بيرز أنه طبقاً للتعليمات التي لديه فإن الحكومة البريطانية قررت تأييد الشيخ مبارك، ولن يسمح بإنزال قوات تركية، وأية محاولة بهذا الصدد ستقابل بالقوة إذا لزم الأمر. وأنذره بأنه إذا حاول هو أو أية سفينة تحت قيادته أن تنزل قوات مسلحة إلى الكويت فسوف يضطر (بيرز) لفتح النار عليها. ويذكر بيرز أن القبطان التركي أجابه بأن كل البلاد من الفاو إلى بر قطر بما فيها الكويت هي أراضي تركية، والشيخ مبارك رعية تركية، ويجب ألا يكون هناك تدخل من جانب الدول الأخرى في شؤون الكويت.

فرد عليه بيرز بأنه لا يمكن أن يناقش معه الوضع السياسي للكويت. فإعترف القبطان التركي أن لديه أوامر وعليه تنفيذها، وأن الكويت أرض تركية، فسأله بيرز عما إذا كان يرغب في أن ينزل أية قوات فأجاب بالنفي، ذاكراً أن ليس لديه قوات للإنزال، وكل ما يريده هو أن يتحدث للشيخ، موضحاً بأنه لم يبلغ قبل مغادرته البصرة بقرار الحكومة البريطانية لتأييد إستقلال الشيخ مبارك. فأعاد بيرز إنذار قائد زحاف بنتائج محاولة إنزال قوات من جانبه. وعلى أثر هذه المقابلة نزل بيرز لمقابلة الشيخ مبارك فلم يجده، فقابل إبنه الشيخ جابر، وأخبره بما تم بينه وبين قبطان زحاف، ورجاه أن يبلغه بإتصالاته مع قائد زحاف، وبأية محاولة لإنزال رجال مسلحين من زحاف.

وقد زار قائد زحاف الشيخ مبارك الذي أرسل أحد موظفيه ليبلغ قائد السفينة البريطانية بما تم، مبيناً أن القائد التركي بدأ يتملق الشيخ، ذاكراً أن تركيا مسلمة بينما بريطانيا مسيحية، وأظهر الشيخ أنه يتمتع بتأييد إنجلترا، ويرغب في أن ينهي علاقته مع تركيا، فحاول القبطان التركي إغراء الشيخ بتغيير موقفه فلم يوافق، لذا أعلن عن رغبته في البقاء بالكويت، فأجابه الشيخ بأن لديه مطلق الحرية في البقاء بقدر ما يحلو له بشرط ألا ينزل رجلاً إلى الكويت. ثم إستعمل قائد زحاف لهجة تهديدية وقال : إنه لن يبقى في الكويت بل سيعود إلى الفاو ويبلغ السلطات العثمانية عن سير الأمور في الكويت، وأنه سيعود ببارجتين أو ثلاثة وقوات كبيرة لغرض تأكيد السيادة العثمانية على الكويت، فرد عليه الشيخ «بأنه حر في الإبحار إلى الفاو وقت ما يشاء، وأنه (الشيخ) ليس لديه علاقة مع السلطات العثمانية، وإذا أرادت بحث أي أمر يتعلق بالكويت فلتتصل بالقنصل البريطاني»[2].

---

(١) الوثيقة ٢٥ ـ مجموعة م ف ٢ ـ من وثائق حكومة الهند.

(٢) وثيقة ٢٥ ـ مجموعة م ف ٢ ـ وثائق حكومة الهند.

وهكذا إنسحبت زحاف دون أن تتمكن الدولة العثمانية من فرض أي أمر من خلالها وذلك بفضل موقف بريطانيا الحازم منها والذي أظهره بيرز قائد البارجة الحربية (بيرسوس) .

وبعد إنقضاء أزمة الباخرة زحاف وصل رأي الحكومة البريطانية بشأن ما تم والذي يفيد بأنها تعتبر ما قام به النقيب وقائد الباخرة زحاف خرقاً للتفاهم القائم بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وأنها تؤيد الشيخ ولن تسمح بأي هجوم عليه من جانب القوات أو السفن التركية. وأن على الشيخ عدم مغادرة الكويت والإستمرار في الإلتزام بنصوص اتفاقية عام ١٨٩٩م. فسر الشيخ مبارك لهذا الرد البريطاني وأبلغه إلى جميع ذوي الشأن في الكويت. وقد تلقت الحكومة البريطانية إحتجاجاً على ما قامت به السفينة (بيرسوس) من كل من السفيرين الألماني والتركي في لندن. فذكر السفير التركي في إحتجاجه أن إتفاقية عام ١٨٩٩م غير صالحة، لأنها عقدت مع مسؤول تابع للدولة العثمانية. فردت الحكومة البريطانية على إحتجاجات السفيرين بأنها لا ترغب في تغير الوضع القائم في الكويت[١]. وأخذت الدولة العثمانية تعد العدة لمهاجمة الكويت وقامت بإغراء سعدون باشا زعيم المنتفق وحاكم جنوب غرب الزبير على مهاجمة الشيخ مبارك. كما وصل قاسم باشا (قائد القوات التركية في العراق) إلى البصرة في طريقه إلى مهاجمة الكويت بناء على أوامر الآستانة[٢] .

وقد أفاد قائد الباخرة الحربية (بيرسوس) الراسية في الكويت بالإستعدادات التركية لغزو الكويت، وذكر أنه قابل الشيخ مبارك في ٣ سبتمبر ١٩٠١م مقترحاً عليه نقل غير المحاربين إلى جزيرة فيلكا في حالة وقوع هجوم على الكويت. وأن الشيخ أظهر له إمكان تنفيذ هذه الخطة، وبين له وجود مياه كافية في الجزيرة، وأن عدد غير المحاربين حوالي ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠، ومع ذلك لم يستحسن الشيخ الفكرة وعبر عن إعتقاده بأن القوات البريطانية قادرة على منع الأتراك من دخول الكويت، وأنه يطمع في حماية بريطانيا، التي يعتمد عليها، وأنه بدون حمايتها لا يستطيع مواجهة القوات التركية النظامية[٣] .

وقد أرسل الشيخ مبارك. (حاجي علي بن غلوم) ليبلغ قائد بيرسوس بأن قائد القوات التركية (مشير باشا) قد إستدعى سعدون باشا وأعطاه الهدايا ووعد بدفع مبلغ (٧٥٠) جنيه إسترليني شهرياً في مقابل تعهده بتطهير الطريق جنوب الزبير. وبالرغم من أن الشيخ سعدون صديق الشيخ مبارك، فإن في وسع الأتراك الحصول على تأييده بالمال .

---

(١) لوريمر، المصدر السابق، ص ١٥٤٤ - ١٥٤٧ .

(٢) د. جمال زكريا قاسم، دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ص٢٦٣ - ٢٦٩ .

(٣) وثيقة ٢٧ - مجموعة م ف ٢ - وثائق حكومة الكويت .

وقد وصلت السفينة البريطانية (لوتس) إلى الكويت في ٥ سبتمبر وأكد قائدها وجود تحركات حربية تركية، والتي تجرى على نطاق واسع في المنطقة المجاورة وأن هناك ٢٥٠٠٠ تركي تحت السلاح، وأن العمليات يقصد بها الكويت ويبين قائد (لوتس) بأن الرأي العام في البصرة يؤكد بان العرب سينضمون للأتراك كما ذكر ربان الباخرة (لوتس) بأن القوات التركية تصل بإنتظام إلى البصرة من بغداد وأماكن أخرى، وأنه يجري تجنيد جميع القادرين على حمل السلاح، إلى درجة أنه وجد صعوبة كبيرة في تدبير عدد كبير من الرجال (الكوليه) للعمل في باخرته وذلك نظراً لحاجة السلطات العسكرية التركية لهم .

وقد أكد ربان الباخرة (لوتس) ما ذكر من أن الشيخ سعدون في البصرة، وأنه نال الهدايا من السلطات التركية، كما ذكر أن (عدليم باشا) الجنرال التركي (والقائد العام خلال الحرب التركية اليونانية) في طريقه من القسطنطينية إلى بغداد لقيادة القوات التركية، وأن الهجوم سيقع في نهاية الشهر (سبتمبر ١٩٠١م) وبذلك يتأكد قبطان السفينة الحربية البريطانية (لوتس) من المصادر المختلفة بأنه لا يوجد شك بأن العمليات الحربية ضد الكويت يجري الإستعداد لها على نطاق واسع وأنها ستبدأ عند بداية فصل الشتاء، ويشير إلى أنه إذا ضمن الأتراك تحالف العرب المجاورين فإن موقف الشيخ مبارك سيكون خطيراً جداً، إلى درجة أن السفن البريطانية الراسية في المرفأ لا تستطيع حماية الكويت بطريقة فعالة، ولكنها تستطيع المساعدة في الدفاع فحسب، إلا أنه إذا لم يكن الدفاع ناجحا أو إذا ما دخل الأتراك المدينة وطردوا بعد ذلك فإن هيبة بريطانيا في المنطقة ستهتز .

كذلك يقترح قائد السفينة الحربية البريطانية (بيرسوس) تزويد الشيخ مبارك بالمدافع والعبارات المحمولة على عربات ميدان. وذلك من أجل زيادة قوة مركز الشيخ الذي قد يتمكن بواسطة القوات من السيطرة على إمدادات المياه في الكويت وبقطعها عن الأتراك، التي بدونها سيهلك الأتراك[1] في حالة تواجدهم في الكويت .

وقد أمرت الحكومة البريطانية بتزويد الشيخ بالقوة اللازمة وإتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الشيخ من الهجوم التركي المنتظر .

الدولة العثمانية تحتج على الإجراءات البريطانية لحماية الشيخ :

ونتيجة للإجراء الحاسم من قبل قائد السفينة الحربية البريطانية بيرسوس بمنع قائد السفينة الحربية العثمانية (زحاف) من إنزال قوات إلى الكويت، وإعلان تأييد الحكومة البريطانية الرسمي للشيخ مبارك وإعتباره مستقلاً فقد إعتبرت الدولة العثمانية في هذا التصرف تعدياً وتجاوزاً من قبل بريطانيا على حقوقها وسيادتها في أملاكها، وتحفزت لإتخاذ الإجراءات المواجهة لهذا التعدي،

(١) وثيقة رقم ٢٧ - مجموعة م ف ٢ - وثائق حكومة الهند .

فكان ان كتب والي البصرة برقية إلى حكومته مرفقاً بها صورة من برقية قائد السفينة (زحاف) والتي وصف بها ما وقع بينه وبين قائد السفينة البريطانية (بيرسوس) مبيناً أنه منذ دخوله إلى الكويت بادر قائد السفينة الحربية البريطانية إلى الإفادة على سبيل التهديد بأنه سيعلن رسمياً بأن الكويت توجد تحت الحماية البريطانية، وأنه سوف يعلن الحرب إذا أنزل هو (قائد زحاف) عسكراً، أو قام بأية مهمات حربية في البر. ويذكر قائد زحاف بأنه في الوقت الذي تلقى فيه التهديد من قائد السفينة الحربية البريطانية فإنه تبين حين قابل الشيخ مبارك : أن الأخير لم يطلب الحماية البريطانية، ولم يطلب تدخلها. ولكنه أظهر انه إذا ما ضيقت عليه الدولة العثمانية الخناق فسيجد تدخل بريطانيا ضرورياً في المستقبل.

هذا وقد عبر قائد السفينة التركية عن أن تهديد قائد السفينة البريطانية له شخصياً من حين دخوله إلى الكويت، وقبل إجراء المراسم الرسمية لزيارة السفينة العثمانية يعتبر منافياً للحقوق الدولية، والمراسم البحرية، ويقتضي إجراء المعاملة الرسمية[1]. أما برقية والي البصرة للباب العالي، والتي أرفق بها برقية لقائد السفينة زحاف المشار إليها آنفاً ـ فإن الوالي بيّن فيها أن قائد الباخرة زحاف الذي غادر البصرة في ٩ أغسطس ١٩٠١م ليقوم بجولة تفتيش على السواحل النجدية قد عاد إلى الفاو (القريبة من البصرة)، ويلقي والي البصرة اللوم في برقيته على مبادرات ما يسميه بـ(المشير باشا) الذي قام منذ وصوله إلى البصرة بتهديد الشيخ مبارك، وبالرغم من أن الوالي لم يذكر من هو المشير، ولكن يعتقد أنه قائد البحرية العثمانية التي وصلت إلى البصرة لأن هذا الإسم جاء في وثيقة بريطانية سابقة تشير إلى قائد القوات التركية. والمهم بالنسبة لنا أن التهديد من وجهة نظر والي البصرة جاء من مسؤول عثماني مما دفع الشيخ مبارك باشا إلى الاستنجاد بأبناء عبدالرحمن الفيصل، لإستفزاز العشائر النجدية، عندما علم بحشد إبن الرشيد للعشائر ليزحف بها على الكويت. ويبين الوالي أن هذا ما بلغه من مصادر موثوقة ويذكر والي البصرة : أنه قد أرسل مراراً يستفسر من الباشا المشار إليه (الشيخ مبارك) ولم يصله جواب، كما أن وسائل المخابرة في الأحوال السائدة معدومة نتيجة لإنعدام الأمن. لذلك فقد أسرع بتوجيه برقية مستعجلة إلى الباب العالي، لإطلاع الصدر الأعظم على ما وصل إليه الوضع هناك من أحوال، وما سيترتب على ذلك في المستقبل. كما أضاف الوالي بأن قائد البحرية ينتظر الجواب لإتخاذ الطريقة التي يجب على قائد زحاف سلوكها والتي يستأذن العمل بموجبها[2].

هذا ومن برقية والي البصرة الجديد محسن باشا يتضح ميله إلى جانب الشيخ مبارك، وتبريره لأعماله وإتجاهه نحو الإنكليز، بأنها نتيجة مضايقة المسؤولين العثمانيين وتهديدهم له. وفي هذه البرقية أول أشارة إلى صدور تهديدات تركية للشيخ مبارك وبالرغم من أن الوالي لم يذكر اسم من

---

(١) صورة لبرقية قائد السفينة الحربية زحاف المرفقة ببرقية والي البصرة إلى الباب العالي بتاريخ ١٣ أغسطس عام ١٩٠١م.

(٢) صورة للأصل حول البرقية الشفرة الواردة من ولاية البصرة إلى الباب العالي ـ دائرة الصدر العظمى ـ مكتب المكتوبي ـ مستعجل جداً من محسن والي البصرة بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٠١. ص١٠ ـ م٢ ملحق رقم (٨).

اشار بالمشير باشا والذي رد ميل الشيخ مبارك للإنكليز بسبب مبادرته التهديدية ضد الأخير، وأننا رجحنا أن يكون قائد البحرية والأسطول العثماني في البصرة، إعتماداً على الرتبة العسكرية التي أضفاها الوالي عليه، ثم إلى ما ذكره من أن تهديدات المذكور ضد الشيخ مبارك بدأت منذ وصوله إلى البصرة وبما أن قائد الأسطول قد قدم إلى البصرة مؤخرا ولم يكن يقيم فيها فإن هذا ما دفعنا إلى أن نرجح أن يكون المقصود هو قائد القوات التركية البحرية. ولكن إذا كان المقصود هو السيد رجب النقيب فإن هذا يتفق مع ما جاء في المراسلات البريطانية من حمل الأخير التهديدات العثمانية للشيخ مبارك والأمر الهمايوني بوجوب الخروج من بلاده. أما برقية قائد زحاف المرفقة ببرقية الوالي فتبين إنكار الشيخ مبارك لطلب الحماية من بريطانيا وذلك بالرغم من أنه كان يستظل بحمايتهم بالفعل، كذلك يفسر الشيخ طلب تدخلهم ويلمح بأنه قد يضطر إلى طلب هذا التدخل نتيجة التضييق عليه من قبل الدولة العثمانية وذلك في محاولة من الأخير لصرف الدولة العثمانية عن إستعمال الشدة معه، كما أن هذه السياسة من الشيخ مبارك تدرج في نطاق سياسة المراوغة التي درج الشيخ على إتباعها مع الجميع.

وقد كتب تحسين باشا رئيس كتّاب السلطان مذكرة بيّن فيها بأنه بناء على برقية ولاية البصرة التي أرفقت بمذكرة من الصدر الأعظم المتعلقة بذات الموضوع، والتي عرضت على السلطان (الأنظار العالية) حيث تشير إلى تصدي قائد السفينة البريطانية لقائد زحاف (الباخرة العثمانية) التي تقوم بجولة تفتيشية على السواحل النجدية، وإدعى قائد السفينة البريطانية بأن الكويت تحت الحماية البريطانية وأنه سيعلن الحرب إذا ما أنزل قائد زحاف عساكر ومعدات حربية إلى البر[1] لذا فإن مذكرة رئيس كتّاب السلطان تؤكد بأن الإدارة السنية السلطانية قد صدرت بأن يتذاكر مجلس الوكلاء (المجلس المخصوص) المنعقد في ذلك اليوم هذا الأمر، ويرفع في المساء عرضاً بما يؤول إليه قرار مجلس الوكلاء، إذ أن الكويت جزء من الممالك الشاهانية (كما يدعي كاتب السلطان) وملكية الدولة بتهامها هناك مصدق عليها ومؤيدة بالمعاهدات الدولية، ويضيف رئيس الكتاب بأن كلام قائد السفينة البريطانية مخل بحقوق السلطة السنية، وأن كلامه لا يمكن قبوله[2]، وإستكمالاً لما جاء في مذكرة رئيس كتاب السلطان فقد وردت مذكرة من المجلس المخصوص تفيد إطلاع أعضائه على المذكرة التي تبلغهم الإرادة السنية لصاحب الخلافة، بعد إطلاعه على مذكرة الصدر الأعظم والبرقية الواردة من ولاية البصرة، وبعد أن سبقه المجلس بأقوال قائد السفينة البريطانية حول الكويت أشار إلى أنه «لا يخفى على العلم وما هو مستغني عن البيان، ونص عليه الأمر والفرمان الهمايوني البادشاهي: أن الكويت جزء من أجزاء المملكة المحروسة، الشاهانة يمثلها فيها قائم مقام منصوب من قبل حكومتها السنية من قديم الأيام، وكمال وتمامية ملك الدولة مؤيد

(١) مذكرة من الصدر الأعظم إلى السلطان بتاريخ ١٤ جمادي الأول ١٣١٩ والموافق ١٥ أغسطس ١٩٠١م - الباب العالي - دارالصدارة العظمى - رقم ١٥١١.

(٢) مذكرة من رئيس كتّاب السلطان - قصر يلدز الهمايوني - في ١٤ جمادي الأولى ١٥ أغسطس (آب) ١٩٠١م.

بالمعاهدات ومصدق بها، والعبارات الصادرة على فم قائد السفينة البريطانية لا يتفق مع العلاقات الطيبة القائمة بين الدولتين، الدولة الإنكليزية تقدر هي نفسها مدى ما يغاير هذا الكلام للعهود (والحقوق) .

وهكذا أتاحت إتفاقية الحماية البريطانية الكويتية الفرصة للدولة العثمانية الإدعاء بتبعية الكويت تبعية فعلية لها، مستغلة في ذلك حرص بريطانيا على سرية إتفاقيتها مع الشيخ مبارك، مستندة إلى تشجيع صديقتها الحميمة ألمانيا، ودفعها لها لتأكيد نفوذها في الكويت، بينما ثبت لنا بصورة أكيدة لا تدعو مجالا للشك. ومن خلال الوثائق البريطانية والعثمانية معاً. بأنه لم يكن للدولة العثمانية أي نفوذ فعلي في الكويت، بل إن الأخيرة كانت أشبه بالجمهورية[1]، حتى أن مدحت باشا عندما أدخل إليها تنظيماته قدر ميل أهل الكويت إلى الإستقلال فإعتبرها سنجقاً عثمانياً مستقلاً إستقلالاً ذاتياً[2] .

وفي نطاق رفض الدولة العثمانية لما جاء على لسان قائد السفينة البريطانية بيرسوس «من أن الكويت تحت الحماية البريطانية» أبرقت إلى سفارتها في لندن لتحتج لدى الحكومة البريطانية كي لا يسمح بتكرار أمثال ذلك[3] وقد رفع الصدر الأعظم هذه المذكرة إلى السلطان، فرد رئيس كتّابه تحسين باشا بمذكرة ذكر فيها إطلاع السلطان على مذكرة المجلس المخصوص الذي يبين توقفه عن إتخاذ قرار حاسم بشأن ما جاء على لسان قائد الباخرة البريطانية، لحين وصول جواب سفارة تركيا في لندن حول إحتجاجها على ذلك، حيث أبرق لها رئيس كتاب السلطان، لإظهار إستغراب الدولة العثمانية مما أشار إليه قائد السفينة البريطانية من أن تكون الكويت تحت الحماية البريطانية. وشجبها وإستنكارها لهذا الإدعاء. وأوضح رئيس الكتّاب في مذكرته الموجهة إلى المجلس المخصوص بأن وزير الخارجية البريطانية قد كذب كلام قائد السفينة البريطانية «بيرسوس» في معرض رده على إحتجاج السفير العثماني لدى بلاده. ولكن لم يرد جواب رسمي من السفارة العثمانية في لندن حول إستفسار حكومتها عن حقيقة الإرتباطات بين بريطانيا وشيخ الكويت .

هذا ويضيف رئيس الكتّاب في مذكرته مشيراً إلى ورود بلاغ إلى نظارة البحرية من قائد البحرية في البصرة (Commondor) بقدوم سبع سفن حربية بريطانية إلى الكويت. وأنه قد سبق لناظر الخارجية العثمانية تقديم مذكرة ذكر فيها أنه علم بأن سفير ألمانيا قد قابل وزير خارجية إنكلترا، وكلمه عن هذا الموضوع ونفى الوزير البريطاني إدعاء وجود حماية على الكويت، وأشار إلى أنه لا بد أن يكون قد وقع خطأ في كلام قائد السفينة الحربية البريطانية، أو أن يكون هناك سوء

(١) مذكرات مدحت باشا (ترجمة حاله) وثائق وزارة الخارجية الكويتية .

(٢) كتاب من مدحت باشا إلى الصدر الأعظم.

(٣) مذكرة المجلس المخصوص الموجهة إلى السلطان بتاريخ ١٤ جمادي الأول ١٣١٩هـ الموافق ١٥ آب ١٩٠١م وتحمل التوقيعات التالية : التالية : الصدر الأعظم (خليل رفعت بن ابراهيم) ناظر الخارجية (أحمد توفيق بن اسماعيل) ورئيس مجلس شورى الدولة عيسى البحرية محمد ناظر البحرية قائد العسكر، ناظر العدل شيخ الإسلام محمد أمين مستشار الصدارة السيد محمد توفيق ناظر التجارة والنافعة ، ناظر السيد مصطفى وهبي، ناظر الأوقاف الهمايونية .

فهم، وما الكويت إلا جزء من الدولة العثمانية، ولا داعي أصلاً وقطعاً لأي مداخلة أو حماية أجنبية، وأن تمام الممتلكات العثمانية تؤكد تبعية الكويت للدولة العثمانية، على نحو ما هو وارد في أحكام المعاهدات ويستكمل رئيس كتّاب السلطان مذكرته مشيراً إلى ما ترجمته «أن ما أبداه وزير الخارجية البريطانية للسفير الألماني يقتضي» أن يؤيده سفير بريطانيا في إسطنبول (إستانبول) فلعل مبارك الصباح قد خشي مما قد تقدم عليه الدولة العثمانية نتيجة إتجاهه للإنجليز، وتمكينه لهم في بلاده فطلب الحماية. ولعل الحماية لا تشتمل إلا شخصه وليست بلاده، والتي تشكل جزءاً من الممالك العثمانية التي هي كما فات شرحه تحت ضمان وتأييد العهود الدولية»[1].

الدولة العثمانية تتراجع عن إرسال قوات إلى الكويت :

ونتيجة لإنكار بريطانيا حمايتها على الكويت وإعترافها بالسيادة العثمانية هناك ـ وذلك في معرض رد وزير خارجيتها على إحتجاج السفير الألماني على إدعاء قائد السفينة بأن الكويت تحت الحماية البريطانية ـ لذا فإن الدولة العثمانية بعد إبلاغها بهذا الإعتراف، وبما أنها وجدت أن الأمن لا يزال سائداً في ذلك المكان فإنها رأت أنه لا داعي لإرسال العسكر، وصرفت النظر عن تلك الفكرة، وقررت ترك الكويت إدارياً على ما كانت عليه. مع وجود حفظ الأمن فيها ووقايته من الخلل. إلا أن الدولة العثمانية ترى أنه لا يجوز الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء ما يجري في الكويت، وإن تأخر رد سفارتها في لندن يجب أن لا يؤخر الخطوات الإيجابية لمواجهة الكويت، لا سيما بعد مجيء السفن الحربية البريطانية إلى الكويت الذي يعتبر أمراً في غاية الدقة. لذا يجب إتخاذ قرار حاسم حسب ما يقتضيه الوضع، وتبليغ السفارة العثمانية في لندن : أن تسعى للحصول على الجواب المنشود على الإستفسارات العثمانية الرسمية. هذا من ناحية مع وجود مقابلة ناظر الخارجية العثماني للسفير البريطاني في الآستانة من ناحية أخرى ويسعى لأخذ الضمانات الكافية واللازمة منه، بإعتراف بريطانيا بحقوق الدولة العثمانية في الكويت[2].

وتتضح لنا عدة أمور مهمة من مذكرة رئيس كتّاب السلطان إلى المجلس المخصوص.

أولها : إصرار الدولة العثمانية على معرفة مدى صحة كلام قائد السفينة البريطانية (بيرسوس) لقائد زحاف وإحتجاجها بشدة على هذا الكلام وعلى كافة المستويات، وإعتباره ماسا بحقوق الدولة العثمانية، وتعدياً على سلطتها في الأجزاء التابعة لها. ويتضح أيضا من المذكرة إنكار الحكومة البريطانية لما جاء على لسان قائد سفينتها الحربية (بيرسوس) بل يصل فيها الأمر إلى حد الذهاب في رد وزير خارجيتها على إستفسار السفير الألماني في لندن للإعتراف بتبعية الكويت للدولة العثمانية، وأنه تبعاً لذلك فلا داعي لأي مداخلة أو حماية أجنبية، وهذا مادعا الدولة العثمانية إلى الميل لتصديق هذا الأدعاء، والشك في أن الشيخ مبارك ونتيجة ما بدر منه من أعمال تجاهلها فقد تخوف وطلب الحماية البريطانية.

(١) مذكرة من رئيس كتاب السلطان تحسين باشا قصر يلدز الهمايوني مكتب رئاسة الكتاب : ٣٦٧٤ ـ ص١ بتاريخ ٢٢ جمادي الأول سنة ١٣١٩هـ الموافق ٢٣ اغسطس (آب) ١٩٠١م.

(٢) نفس المذكرة من رئيس كتاب السلطان.

ولعل هذه الحماية لا تشمل إلا شخصه، لذلك فقد صرفت الدولة العثمانية النظر عن تنفيذ جميع الخطط التي أعدتها لمواجهة إدعاء قائد السفينة البريطانية، ما دامت بريطانيا تكذب هذا الإدعاء، وتعترف بسيادتها على الكويت. كما أنه لا داعي لإرسال العساكر (الجيوش) إلى الكويت ما دامت الأحوال مطمئنة، والأمن لا يزال سائداً. ولكنها تطلب أن يؤكد السفير البريطاني في «إسطنبول» ما سبق أن أكده وزير خارجيته للسفير الألماني في لندن من الإعتراف الكامل بتبعية الكويت للدولة العثمانية. كما أنها في نفس الوقت تريد جواباً رسميا من الحكومة البريطانية حول حشود الأسطول البريطاني المتواجدة في الكويت، (سبع سفن حربية)، وإلى جانب كل ما تقدم توضح المذكرة إصرار المانيا على التدخل من جانبها لإرغام بريطانيا على تأكيد السيادة العثمانية على الكويت، والإمتناع عن أي تدخل في شؤونها، كذلك لأن في تأكيد السيادة العثمانية على الكويت، وإبعاد النفوذ البريطاني عنها ضماناً للمصالح التي تتطلع ألمانيا للحصول عليها هناك.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد رأت في ذلك الوقت عدم الحاجة إلى إرسال العساكر إلى الكويت لأنها وجدت أنه ليس هناك أمر يستوجب إرسالهم، بعد نفي وزير الخارجية البريطانية لوجود أي نوع من الحماية البريطانية في الكويت، وتأكيد إعتراف بلاده بالسيادة العثمانية عليها، إلا أن الدولة العثمانية لم تطمئن تماماً إلى هذا الإدعاء، وظلت الشكوك تساورها بشأن ما أشار إليه قائد السفينة الحربية البريطانية (بيرسوس) إلى قائد الباخرة الحربية العثمانية (زحاف) والتي كانت تحمل وفداً عثمانياً يرأسه نقيب أشراف البصرة. وهذا ما نجده في كتاب آخر لرئيس كتاب السلطان حيث يفيد ما ترجمته «بأن السلطان اطلع على مذكرة من الصدر الأعظم (رئيس مجلس الوزراء) المؤرخة في ٤ رمضان سنة ١٣١٩هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ١٩٠١م، والتي تبين المعاملة التي لقيها نقيب أشراف البصرة ورفاقه الذين وفدوا إلى الشيخ مبارك من قبل قائد السفينة الحربية البريطانية، وهذا ما أكدته أيضا مذكرة من نائب السفير الروسي في بغداد (أرفقها الصدر الأعظم مع مذكرته للسلطان) وكذلك برقية من قائد البحرية العثمانية في البصرة الموجود صورة منها في وزارة البحرية، والتي تحتوي على بند يشير إلى توقيع معاهدة بين إنكلترا والدولة العثمانية، تنص على جعل الكويت دولة مستقلة، حسب ما يدعيه قائد السفينة الإنكليزية[1] وتنفي الدولة العثمانية على لسان رئيس كتّاب السلطان هذا الإدعاء، وتؤكد «أنه لا أصل ولا أساس لمثل هذه المعاهدة، بل على العكس أصرت الدولة العثمانية على الدوام على أن الكويت جزء من أجزاء الممالك المحروسة الشاهانية، وأن حق التبعية يعود للدولة العلية ـ هذه التغيرات كما جاءت في كتاب رئيس كتاب السلطان ـ وحقها محفوظ تقر به إنكلترا دولياً وتصدق عليه، إن الإرادة السنية (لصاحب العظمة الخليفة) تنفي كل ما يخل بحقوق السلطنة السنية» ويضيف رئيس الكتّاب «بأن نظارة الخارجية قد أبلغت مقتضى هذه الإرادة السنية. وإذا كانت الوزارة قد أدلت ببيان بشأن الإمتناع عن إرسال عسكر الآن إلى الكويت، فإن ضمن هذه العبارة بداهة الإحتفاظ بحقوق الدولة

(١) كتاب من رئيس كتاب السلطان (تحسين) ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٦٧٧٠ ص١٤ في ٥ رمضان سنة ١٣١٩هـ الموافق ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٠١م ملحق رقم ٨.

العثمانية (وعدم حدوث أي طارىء يخل بها)، وأنه بناء على ما كان قد صدر عن قائد السفينة الإنكليزية حقيقة عبارة خاطئة في هذا المعنى ينبغي إصلاح وتصحيح هذا الخطأ، ووقاية حقوق الدولة من تطرق الخلل، أو المساس بها» .

وفي هذا الكتاب أيضا يتضح مدى حرص الدولة العثمانية الشديد على التمسك بسيادتها على الكويت، والتي إعترفت بها بريطانيا، ورفض كل محاولة للتدليس والمماطلة وعدم الإعتراف من قبل بريطانيا بما تم توقيعه من معاهدة بينها وبين الشيخ مبارك في محاولة من الأخيرة للتستر على تلك المعاهدة وإبقائها سرية، حتى لا تدخل في مشاكل مع الدولة العثمانية والدول الاوربية ذات المصالح في الكويت، والتي كانت تقف وراء الدولة العثمانية، وتدفعها لتأكيد سيادتها على الكويت، مثل : ألمانيا، وفرنسا، وروسيا، وقد وجدنا الإشارة إلى إهتمامها في هذا الكتاب أيضا، كذلك تبين لنا من هذا الكتاب : أن الدولة العثمانية في الوقت الذي أصدرت فيه بياناً بشأن الإمتناع عن إرسال قواتها إلى الكويت في مقابل تأكيدات بريطانيا بأن كلام قائد السفينة (بيرسوس) خاطىء، وإنها تعترف بتبعية الكويت للدولة العثمانية، إلا أن الدولة العثمانية أكدت أن مجرد إصدار البيان بالإمتناع عن إرسال قواتها إلى الكويت يحمل في عباراته بداهة الإحتفاظ بحقوقها في الكويت، وعدم حدوث أي تغيير على هذه الحقوق، أي أنها تستطيع مثلما أوقفت إرسال القوات بأن تعود وترسلها عندما ترى أن الأمر يستلزم ذلك، ولقد كررت الدولة العثمانية هذه التأكيدات رداً على البيان الذي أدلى به السفير البريطاني لوزير (ناظر) الخارجية العثمانية، والذي جاء فيه : أن إرسال العساكر السلطانية إلى الكويت والصبيحية، وغيرها من المناطق الكويتية سيكون سبباً للحوادث، نتيجة تواجد رجال الشيخ مبارك في هذه الأماكن، وأن الحكومة البريطانية ستتوصل إلى إتخاذ التدابير اللازمة إذا لم تمتنع الدولة العثمانية من تكرار هذه الحوادث على السواحل النجدية .

فردت الدولة العثمانية بما ترجمته بأن الكويت ونجد من أجزاء المملكة الشاهانية (العثمانية) التي لن تسكت على ما يفعله الإنكليز، ولن تصمت على ما يقول سفيرهم، كلما إقتضى الأمر إتخاذ تدابير عسكرية من قبل الدولة العثمانية، فتقوم السفن الحربية البريطانية بمظاهرات على السواحل المذكورة، وتسعى للتأثير وإثارة أفكار أهاليها، كما أن الإنكليز يقومون ببعض الحركات المخلة بحقوق الدولة هناك، وبعض الإعتداءات على أمور سيادتها في أراضيها، لذلك رأت الحكومة العثمانية وجوب بذل المساعي الحثيثة لتأكيد ما سبق لها تأكيده من وجوب صيانة حقوقها ومنافعها في هذه الأراضي. وذلك بتكرار الإحتجاج لدى الحكومة البريطانية، والمبادرة الجدية والقوية من قبلها (الدولة العثمانية) لمنع تكرار ما يخل بحقوق ومنافع الدولة العلية (العثمانية) والتمادي من قبل بريطانيا في هذه الأمور)[1] .

---

(١) كتاب من رئيس كتاب السلطان (تحسين) قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب برقم ٩٧١٥ ـ ص ٥٢ .

ومن كل ما تقدم نجد أن الدولة العثمانية بعد أن إستنفذت كل وسائل اللين مع الشيخ مبارك في محاولة ثنيه عن الإتجاه للإنكليز. والإرتباط معهم في معاهدة تؤكد نفوذهم وسلطتهم في الكويت، وتسفه بالوجود العثماني هناك، راحت تستعمل وسائل القوة والشدة لتأكيد نفوذها في الكويت، والإصرار على إعتبار الأخيرة جزءاً من أراضيها، ورفضها للمشاريع البريطانية فيها، وذلك بممارسة وسائل الضغط على الشيخ مبارك، بإرسال الجيوش لإرهابه تارة، وتهديده بنفيه من بلاده تارة أخرى، ولم يكن أمام الحكومة البريطانية ـ إزاء ذلك ـ إلا ممارسة الأساليب الدبلوماسية، بالإحتجاج لدى الحكومة العثمانية، والتلويح بأنها ستساند الشيخ مبارك، ولن تتخلى عنه، في مواجهة التحديات والتهديدات العثمانية، التي يتعرض لها بين الحين والآخر.

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد طلبت من سفيرها في الآستانة لفت نظر الحكومة التركية إلى خطورة الوضع وإحتمال تدخل الإنكليز لصالح الشيخ مبارك، الذي تربطهم به علاقة صداقة، وذلك عند وصول السفينة (زحاف) لنفي الشيخ من بلده[1]. وقد جرت مفاوضات طويلة بين لندن وإسطنبول تعرضت الحكومة البريطانية خلالها لضغط من السفارات الروسية والألمانية. وفي جلسة مجلس الوزراء (النظار) التركي في١٣أغسطس ١٩٠١م رفض توفيق باشا ناظر الخارجية فكرة والي البصرة الجديد مصطفى نوري باشا للهجوم على الكويت، ولكنه أكد بأن الكويت جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية[2].

وعندما إحتشدت قوات تركية تقدم السفير البريطاني في الآستانة بإحتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة التركية وصف فيه عملها بأنه جعل بريطانيا تضطر إلى الإخلال بتعهداتها بالمحافظة على الوضع القائم في الكويت، وشرق الجزيرة العربية والخليج الفارسي (العربي). فرفض توفيق باشا هذا الإحتجاج وأكد أن الكويت جزء من ولاية البصرة، وأن جميع الأدلة التاريخية والقانونية تثبت أحقية الإمبراطورية العثمانية في هذه الأجزاء. وأشار إلى حملة مدحت باشا، وتعيينه محمد باشا (محمد نافذ باشا) والياً على سنجق نجد، مع إعطائه صلاحيات واسعة لإدارة الكويت، أما عن عدم وجود حاميات تركية في الكويت فقد ذكر: أن ذلك يعود إلى عدم الحاجة إليها لوجود معسكرات قريبة في كل من القطيف والبدعة. كما أن الإمبراطورية العثمانية لا تحتفظ بقوات مسلحة في كثير من البلدان العربية الواقعة تحت حكمها، ولكن ذلك لا يعني عدم إعتراف تلك الأجزاء بالسيادة العثمانية[3]. وأعلن توفيق باشا عدم إعتراف حكومته بأية معاهدة سرية أو علنية يوقعها أحد الشيوخ مع دولة أجنبية، لأن وجود الشيخ في جزء من الإمبراطورية لا يعطيه الصلاحية القانونية للتنازل عن هذا الجزء. وقد أجاب السفير البريطاني بأن المصالح البريطانية في الخليج الفارسي (العربي) واسعة، بحيث تفوق مصالح أية دولة أخرى، بما فيها الإمبراطورية

(١) F.O. 78/5147 Memorandum respecting Kuwait, pp. 9-12.

(٢) F.O. 78/5173 from sir O' conor to foreign office. Telegram 23 August1901.

(٣) F.O. 78/5173 from sir O' conor to lord Lansdowne. No. 310. 20 August1901.

العثمانية، والحكومة البريطانية سبق لها أن تعاهدت مع شيخ الكويت وهي ليست مستعدة للتخلي عن هذه التعهدات. قد حاول توفيق باشا معرفة ما إذا كان الإنكليز ينوون حقيقة إعلان الحماية على الكويت[1].

وأمرت الحكومة الألمانية سفيرها في الآستانة بإعلان وجهة نظرها التي تتلخص في أن إعلان الحماية البريطانية على الكويت أمر يتناقض مع قرارات مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م. ونظراً للمصالح الألمانية في الكويت ومستقبل خط سكة حديد برلين ـ بغداد، فإن الحكومة الألمانية سوف تعتبر مثل هذا العمل خطوة غير ودية، فأجابه السفير البريطاني بأن الحكومة البريطانية لا تنوي إعلان الحماية على الكويت، شريطة أن لا تجبرها الحكومة التركية بأعمالها على ذلك.

وقد قابل السفير الألماني في لندن الكونت مترنيخ Cont Metternich وكيل وزارة الخارجية البريطانية السير توماس ساندرسون Thomas Sanderson لتأكيد وجهة نظر حكومته القائلة بأن الكويت جزء من الإمبراطورية العثمانية، فأجابه ساندرسون بأن ليس في نية حكومته الإخلال بالتوازن الدولي في المنطقة. كما إستقبل ساندرسون السفير التركي في لندن الذي قدم له إحتجاج حكومته حول ما نشرته الصحف البريطانية من عزم الحكومة البريطانية إعلان الحماية على الكويت، ووصف السفير معاهدة ١٨٩٩م بأنها غير شرعية[2].

وعندما نقل السفير التركي إجابة وكيل الخارجية البريطانية له وللسفير الألماني إلى ناظر الخارجيةالتركي طلب منه الأخير إبلاغ اللورد لانسدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانية بأن الحكومة التركية ـ نظراً للضمانات التي أعطيت سوف تحترم الوضع القائم في الكويت بشرط أن لا تقوم الحكومة البريطانية بإرسال أية قوات إلى المنطقة من جهة، وأن تصرف النظر عن فكرة إعلان حمايتها على الكويت من جهة أخرى[3]، فأجابه اللورد لانسدون بأنه يسعده إعطاء مثل هذه الضمانات، وأن حكومته لا تهدف مطلقاً إلى إحتلال الكويت، أو إعلان الحماية عليها، ما دام الأتراك يحترمون الوضع القائم فيها[4].

التفسير العثماني لمفهوم الوضع القائم :

وبذلك نجد أن الوثائق البريطانية كانت دائما تشير إلى أن الإتفاق قد تم بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية على الحفاظ على الوضع الراهن، وذلك بعد وقوع أي خلاف بين الدولتين حول الكويت وأن هذا الاتفاق ينهي حالة الخلاف وقتياً.

أما أول إشارة إلى هذه العبارة في الوثائق العثمانية فنجدها في كتاب من رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم يبين فيه ما ترجمته : أن الخليفة أطلع على مذكرة الصدر الأعظم ومرفقاتها ومنها ترجمة البرقية الواردة من السفارة العثمانية في لندن تشير إلى رد مستشار الشؤون

(١) F.O. 78/5173 from Tawfik Pasha to foreign office, 29 August 1901.

(٢) F.O. 78/5174 foreign office to Viceroy. 9 September 1901. No. 65.

(٣) F.O. 78/5173 foreign office to Lascelles No. 306. 3 September 1902.

(٤) F.O. 78/5174 from foreign office to sir O' conor No. 132.
Telegraphic. 9 September 1901.

الخارجية في مجلس العموم البريطاني، على سؤال حول مؤدى عبارة الحفاظ على الوضع الراهن، وهل تعني فعلاً إلتحاق الكويت التي هي جزء متمم للممالك المحروسة الشاهانية (وفقاً للادعاء العثماني) بإنكلترا. ويؤكد كاتب السلطان في كتابه في مقابل هذا الإستفسار «أن الإرادة ألسنية للسلطان تفيد : أن الكويت هي إحدى ملحقات البصرة، وأنه بغض النظر عن التحركات العسكرية وعدم أرسالها إلى الكويت، والتي كان مزمعا إرسالها إثر تحركات الشيخ مبارك الصباح وبعض الأوضاع الصادرة عنه، فحين عبرت الدولة العلية (الدولة العثمانية) عن قرارها بالحفاظ على الوضع الراهن فإنها لا تقصد والكلمة لا تدل على حياد المنطقة ولا يعني الإمتناع عن إرسال العسكر إلى هناك، أي معنى يدل على تخليها عن حكمها أبداً، فكما تعتني الدولة بخصوص رعاية حقوق انكلترا، فإن على انكلترا أيضا أن تحمي منافع الدولة العلية السنية العثمانية، ولا تتعرض لحقوقها غير القابلة للإعتراض بالقيام ببعض (التجاوزات)، ويحث السلطان مجلس النظار في نهاية هذا الكتّاب على وجوب الإعتناء الدائم من قبلهم لحماية حقوق السلطنة السنية[1].

وبهذا نرى إصرار الدولة العثمانية على التأكيد بأن عبارة الحفاظ على الوضع الراهن التي تتفق عليها دائماً مع الحكومة البريطانية لا تعني إعتراف الدولة العثمانية بحياد أو إستقلال الكويت عنها، وإنما تؤكد في هذه العبارة على بقاء الكويت على وضعها التابع لها، وتعترف بريطانيا في هذه العبارة بهذا الوضع الذي تكون الكويت تابعة للدولة العثمانية : وفقاً لإرادة السلطان التي صدقت عليها المعاهدات الدولية وأيداتها. وتكرر الدولة العثمانية : أن لا هذه العبارة ولاقرار سحب القوات المزمع إرسالها إلى الكويت على أثر تحركات الشيخ مبارك الأخيرة ـ التي تشير إلى إتجاهه إلى الإنكليز ـ تعني أن الدولة العثمانية قد تخلت عن حقوقها المؤكدة في الكويت أبداً، وأن الدولة العثمانية ستستمر في المحافظة على حقوقها غير القابلة للإعتراض، وعلى إنكلترا أن تحمي حقوق ومنافع الدولة العثمانية، في مقابل حماية الدولة العثمانية للحقوق البريطانية.

ومن ناحية أخرى فقد أرسل اللورد لانسدون برقية سرية إلى سفيره في الاستانة بوجوب مناقشة الأمور المتعلقة بقضية الكويت بحذر وروية، وذلك لأن بنود الإتفاقية مع الشيخ غير واضحة، لأنها أبرمت من وراء ظهر السلطان. وأنه في حالة قيام الأتراك بإدعاءات قوية فيجب على السلطات البريطانية في الخليج الدخول في مفاوضات مع الشيخ، لوضع إتفاقية أكثر دقة ووضوح من سابقتها[2].

وبهذا إتفقت بريطانيا وتركيا على إحترام الوضع القائم في الكويت ووعدت تركيا ببذل مساعيها لإقناع أمير نجد بإتباع سياسة مسالمة تجاه الكويت في المقابل، ووعدت بريطانيا بإقناع الشيخ مبارك بالكف عن هجماته ومغامراته على نجد[3].

---

(١) كتاب من رئيس كتّاب السلطان (تحسين) إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني مكتب دائرة رئيس الكتاب ـ رقم ٩٠٣٧ ص٩ بتاريخ ٢٣ شوال ١٣١٩هـ الموافق ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢م.

(٢) F.O. 78/5173 Lord Lunsdowne to Sir O'Conor, Telegraphic No.131m 7 Sept,1901

(٣) محمود علي الداود، المصدر السابق، ص١٤٠.

وقد أثارت حكومة الهند قضية رفع الشيخ للعلم العثماني، وإقترحت إستبداله بعلم كويتي خاص، واقترح (كمبول) أن يكون العلم أحمر اللون، وتكتب عليه كلمة الكويت بالعربية، ولكن اللورد (لانسدون) رفض هذا الإقتراح لأنه يخل بتعهدات بريطانيا لتركيا بشأن المحافظة على الوضع القائم، وإقترح أن يكتفي بكتابة كلمة الكويت بالعربية على أحد جوانب الراية العثمانية[1]. ولكن الشيخ رفض ذلك لأنه سيعرضه إلى متاعب مع الدولة العثمانية، إذا لم يزود بحماية بريطانية كافية[2].

إبن الرشيد والشيخ مبارك :

ورغم موافقة الدولة العثمانية على الوضع القائم في الكويت إلا أنها ساعدت إبن الرشيد مادياً وعسكرياً، مما أدى إلى توقع حملة مشتركة من الأتراك وإبن الرشيد على الكويت[3]، لهذا إستعدت القوات البحرية البريطانية للدفاع عن المدينة، وحصنت قلعة الشيخ في الجهراء، كما صدرت الأوامر للسفينتين (فوكس) و(بيرسوس) للحاق بالسفن (بيجون) و(سفنكس) و(دبرست) الموجودة في الكويت ومعها مدافع إضافية. وهنا نصح الأتراك إبن الرشيد بعدم مهاجمة الكويت، ففعل إبن الرشيد، وإنتهت الأزمة بإنذار بريطانيا لإبن الرشيد، ثم تدخلها لدى الباب العالي فوافق السلطان[4].

لقد أكدت الوثائق العثمانية ما جاء في الوثائق البريطانية من وقوع صدام بين إبن الرشيد، وبين الشيخ مبارك، وأشارت إلى وجوب وقفه، حتى لا يترك المجال لتدخل بريطانيا وإعلان حمايتها على الكويت. إلا أن الوثائق العثمانية لا تشير إلى مساعدة الدولة العثمانية لإبن الرشيد ضد الشيخ مبارك.

فقد أشارت مذكرة من رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم لهذه الأمور فبينت ما ترجمته «إن السلطان إطلع على المذكرة الخصوصية المرفوعة من قبل الصدر الأعظم، بناء على إشعار وزارة الخارجية المؤرخة ٢٧ رمضان سنة ١٣٢٠هـ بأن النزاع القائم بين إبن الرشيد ومبارك الصباح إذا إنفجر فلا بد من أن تتصدى القوة البحرية الإنكليزية للدفاع عن شيخ الكويت، وإقامة حماية فعلية تخل بالوضع الراهن، ويتحقق بذلك عقد إتفاقيات مع إنكلترا والمشايخ الكائنين حول نجد، وفي جوار الكويت، ولا بد من أنهم (الإنكليز) يتصدون للدخول في مفاوضات مع إبن الرشيد أيضا، وقد يضر ذلك ويسري مفعوله حتى حوالي الحجاز، فينبغي وقف إبن الرشيد إذا كان تقربه من الكويت قد يؤدي إلى إحداث غوائل (تدخل) أجنبية، وإذا كان يحتمل إعتداء مبارك الصباح ومن يشد أزره فعلى الحكومة المحلية الحيلولة دون ذلك[5].

---

(١) British relation with Turky in the Persian Gulf repeated in Government of India 1st Dec 1900, India office Pol & Library p.181.

(٢) لوريمر، دليل الخليج، ص ١٥٥٤.

(٣) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت في ١٨٤، بيروت ١٩٦١م.

(٤) فون ميكوش، عبدالعزيز ص٥١. ترجمة أمين رويحة ـ بيروت، ١٩٥٣.

(٥) رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٧٥٠١ ص٢٥ ـ تاريخ ٢ شوال ١٣٢٠هـ الموافق ١٩ كانون الأول (ديسمر ١٩٠١م).

كما سادت الفوضى وإضطراب الأمن في المنطقة نتيجة تكرر الغارات والحروب بين إبن الرشيد والشيخ مبارك، مما دعا الكثيرين إلى الفرار من المنطقة وتقديم إحتجاجاتهم وتظلماتهم للباب العالي، مطالبين بفرض النظام والأمن، والقضاء على المظالم، ومن ذلك إشارة مذكرة من رئيس كتاب السلطان يرد فيها السلطان على مذكرة الصدر العالي (رئيس الوزراء) مؤرخة في١٧ رجب ١٣١٩هـ الموافق ١٩٠١م، ومرفقاتها برقية من ولاية سوريا تبين «أن أحد أتباع الشيخ مبارك الصباح ورد من قبله، وأن أربعين من المنتسبين للشيخ مبارك ومعهم مقدار كبير من الأسلحة على وشك القدوم إلى الشام. كما وردت الأخبار بوصول ٤٠٠ عربي (بدوي) إلى جوار الشام، وقد إستدعى بعض أعيانهم فبينوا أنهم فروا من اعتداء إبن الرشيد على الكويت، إن قسماً منهم سيبقى في الشام، بينما يرحل قسم منهم إلى مصر، كما أن أربعين رجلاً منهم ينوون شد الرحال إلى الأعتاب الملكية (السلطان)، للتظلم وطلب العدالة[1]».

وقد أرسل رئيس الكتّاب برقية إلى ولاية الشام لمنع المشايخ من القدوم إلى اسطنبول، وأن تقوم الولاية نيابة عنهم بعرض مطالبهم على السلطان[2].

وبالفعل فإن أوامر (إرادة)السلطان قد صدرت بناء على مذكرة الصدر الأعظم نيابة عن المجلس المخصوص، تشير إلى ما ترجمته «وجوب إستكمال وسائل الحكم في المنطقة الواقعة بين الكويت وبين إبن الرشيد، بأن يكتب إلى مشيرية الجيش السادس، وإلى ولاية البصرة، ثم يكتب لإبن الرشيد ليعود حسبما إستأذن به إلى مأواه الآن، لأن سوق القوات العسكرية غير مناسب في هذه الأوضاع[3]».

ولا شك أن أوامر السلطان بوجوب الكتابة إلى إبن الرشيد ليعود حسبما إستأذن تؤكد أن الدولة العثمانية وراء هجوم إبن الرشيد على الشيخ مبارك، وأنه قد إستأذنها في ذلك على أقل تقدير، وأذنت له، ولابد في هذه الحالة أنها ساعدته مساعدة فعالة. وأنها أمرت بعودته بعد أن تأكدت من الإستعدادات البريطانية لحماية الشيخ مبارك، بل ومن التهديدات البريطانية بإعلان حمايتها رسميا على الكويت، فتخل بذلك بإتفاقية الوضع الراهن في الكويت، ويتحقق بها عقد معاهدات وإتفاقيات مع كافة المشايخ في المنطقة الواقعة بين نجد حتى الكويت، وتوقعت الدولة العثمانية أن بريطانيا لا بد لها بعد ذلك أن تستعد للدخول في مفاوضات مع إبن الرشيد أيضا، لتوقع معه معاهدة حماية كبقية شيوخ المنطقة.

وقد صح ما توقعته الدولة العثمانية بالضبط بهذا الشأن.

وفي هذا الوقت طلب إبن الرشيد الحماية البريطانية، في مقابل تعهده بضمان سلامة خط السكة الحديد الذي سيمده الإنكليز عبر شمال نجد، من بورسعيد، وذكر أن بإستطاعته أن يرغم

(١) رئيس كتاب حضرت الشهريار (السلطان) تحبن - قصر يلدز الهمايوني - مكتب رئيس الكتاب ارقم ٦٦٤٦ في ١٢ رمضان سنة ١٣١٩هـ الموافق ١٠ كانون الأول ديسمبر (١٩٠١)م.

(٢) رئيس كتاب السلطان، قصر يلدز الهمايوني، مكتب رئاسة الكتاب رقم ٥٣٠٣ ص١٣ بتاريخ.

(٣) نفس المذكرة.

مبارك على التنازل عن المشيخة لإبن أخيه، شريطة وقوف الإنكليز على الحياد[1]. فأجابه وزير الخارجية البريطاني : بأنه في الوقت الذي يقدر فيه صداقة أمراء نجد إلا أنه ليس على إستعداد لتغيير الوضع في الكويت .

وقد حاولت الحكومة البريطانية عقد هدنة بين إبن الرشيد والشيخ مبارك، وأرسلت الكولونيل كمبول إلى الكويت، حيث قابل مبارك الذي إقترح أن يقوم الشيخ خزعل بدور الوسيط، وعند إستحالة ذلك إقترح كمبول أن يستدعي الأمير في البصرة، ويبلغه بأن مبارك يرغب في الصلح، وأن الحكومة البريطانية تريد إحلال السلام، ولن تسمح بأي هجوم على الكويت[2] .

إلا أن إبن الرشيد لم يأخذ بهذا الإقتراح، بل تقدم بقوة لمحاربة الكويت، لذلك أبلغ أوكنور ناظر الخارجية التركية بأنه من الصعب إقناع حكومة بريطانيا بأن الحكومة العثمانية ليست متغاضية عن إبن الرشيد، وحذر أوكنور ناظر الخارجية من وقوع إضطرابات في المنطقة وذكره بأن تعهد بريطانيا بأحترام الوضع الراهن قائم على شرط أن لا يحدث أي هجوم أو تدخل في شؤون الكويت. فأجاب ناظر الخارجية بأن الشيخ قد إشتكى إلى والي البصرة بأن رجال الأمير يعيثون فساداً في مزارعه، وأنهم يعتزمون مهاجمته، وأن الشيخ قد طلب من الحكومة العثمانية التدخل. وقد نظر مجلس الوزراء (مجلس النظار) بهذا الأمر وتقرر كبح جماح إبن الرشيد، وأبرق السلطان إلى قائد اللواء السادس ليبلغ الأمير أن حكومة الإمبراطورية العثمانية لا ترغب في أن يرتكب أي عمل عدواني ضد الكويت. وذكر ناظر الخارجية بأن إبن الرشيد قد تقدم بشكاوى مماثلة، لذلك فإنه ينبغي على الحكومة البريطانية تحذير مبارك، لكي يمتنع عن القيام بأعمال عدوانية ضد الأمير. وقد أيد أوكنور هذا الإقتراح، لأنه يعتبر إعترافا بسلطة بريطانية على الشيخ، لذلك فهو يقترح إبلاغ ناظر الخارجية العثمانية موافقة الحكومة البريطانية على ذلك[3] .

ولمواجهة تقدم قوات أمير نجد، إستعدت البحرية البريطانية لحشد مجموعة من السفن الحربية في الكويت، يبلغ طاقمها حوالي ستمائة وخمسين ضابطاً وجندياً، إلا أن الأميرال بوسانكويت ذكر أن قنابل مدفعية السفن ستكون قليلة الفائدة لوقف زحف القوات البرية، لا سيما أن قوات الأمير أكثر من عشرة آلاف عدا القوة الإحتياطية[4] .

لذلك قابل السير أوكنور ناظر الخارجية التركي الذي أكد له أن قوة الأمير الموجودة في السماوة مبالغ فيها، ولكن السلطان أمر بإعداد قوة كبيرة لصد أي محاولة لتقدم أمير نجد نحو

---

(١) F.O. 78/5147 from foreign office to Sir O' Conor No. 137, 21 Sept1901

(٢) Kuwait. Confident : 1900. section 1 Ratislow to O' Conor 3 July 1901 India off, Pol & secret. Library B 127 .

(٣) F.O. 78/5174 from Sir O' Conor to foreign office, Telegraphic O.118-120, 26 - 27 Sept. 190

(٤) أعتقد أن هذا الرقم لعدد قوات الأمير مبالغ فيه .

الكويت، وكرر الضمانات التي سبق وقدمها، بان إصدار أوامره للأمير بعدم القيام بأعمال عدائية ضد الكويت[1] .

وبهذا نرى أن الحكومة البريطانية حرصت على إستقلال الكويت وحمايتها من التدخل الأجنبي . وذلك بالوسائل الدبلوماسية، بالتفاوض مع الحكومات العثمانية، والألمانية، والدول الأوروبية صاحبة المصالح، وبالوسائل الحربية، عند ظهور خطر من هجوم خارجي، ولا شك أن ذلك يعود إلى رغبتها في المحافظة على ما حصلت عليه في إتفاقية الحماية سنة ١٨٩٩م من عدم تصرف الشيخ في أرضه إلا بإذنها، وجعلها منطقة نفوذ تابعة لها، وذلك بإبعاد النفوذ الأجنبي عنها، وما تبع ذلك مثل : حق تفتيش السفن، وحظر تجارة الأسلحة . أما الشيخ فقد كان مدركاً كبقية الشيوخ الذين عقدت معهم بريطانيا هذه الإتفاقيات أن من الصعب عليهم البقاء في الحكم دون حماية بريطانيا صاحبة النفوذ في المنطقة[2] .

ولم يتخلى العثمانيون في المقابل عما يدعونه من حقوق سيادة في الكويت، وإستمروا في محاولاتهم الرامية لتأكيد هذه السيادة، ورفض أي تغيير تحاول بريطانيا إحداثه في الكويت، حتى إن الدولة العثمانية في قرارها الأخير لمنع إصطدام إبن الرشيد مع الشيخ مبارك وأوامرها التي صدرت للأول بالعودة إلى مقره في السماوة إنما كانت تهدف إلى تأكيد سلطتها على الشيخ، وعلى إبن الرشيد، وتعزيز سيادتها في الكويت والتصدي لأي محاولة من بريطانيا لتغيير هذا الوضع، وإعلان حمايتها رسمياً على الكويت وبقية إمارات المنطقة، وبالفعل نجحت الدولة العثمانية في تنفيذ خطتها الرامية إلى منع الاصطدام بين إبن الرشيد والشيخ مبارك، مما أفسح المجال أمامها للتدخل لوضع حد لخلافاتهما، ولتثبيت سلطتها في الكويت، فأدى ذلك إلى نتائج سياسية خطيرة على مجريات الأمور في الخليج، إذ لم يرض بريطانيا أن تتاح هذه الفرصة للدولة العثمانية، فإتجهت نيتها إلى إرسال الكولونيل كمبول (المقيم السياسي البريطاني في الخليج) مرة أخرى إلى الكويت لإسداء النصح للشيخ مبارك، كي يتجنب إعطاء الفرصة للنفوذ العثماني بصورة فعالة في شئونه، إلا أن الحكومة البريطانية أوقفت هذه الزيارة نظراً لجو الهدوء الذي ساد بين الطرفين، لا سيما وقد بدأت لبريطانيا قدرة الشيخ على تسيير الأمور[3] .

كما أن الدولة العثمانية أصدرت أوامرها إلى إبن الرشيد بعدم إرتكاب أي عمل عدواني ضد الكويت، وأنه ينبغي على الأمير (إبن الرشيد) أن يظل محافظاً على النظام والهدوء، وأبدى إبن الرشيد إستعداده التام لإحترام أوامر السلطان . وفي مقابل ذلك إقترح ناظر الخارجية العثمانية على السفير البريطاني في الآستانة أن تقوم حكومته بإنذار الشيخ مبارك، بأن يمتنع من جانبه عن

---

(١) F.O. 78/5174 from Sir O' Conor to lord Lansdoun No. 365. 8 Oct1901.

(٢) Hav. (Rupert) 1959 The Persian Gulf state P.15 - 59, Washington, M.E.Instite

(٣) F.O. 78/5251 Report on the present situation in Najd. from the Commander incheef .

القيام بأية أعمال معادية وغير ودية ضد أمير نجد. فوجد السياسيون البريطانيون في ذلك حلاً مرضياً للمسألة ليس لأنه يؤدي إلى القضاء على المشاكل وإحلال السلام فحسب، بل لأنه يعتبر إعترافاً من الحكومة العثمانية بسلطة الحكومة البريطانية على الشيخ[1].

إحتجاج الدولة العثمانية على إنزال المدافع البريطانية إلى الكويت :

ومن ناحية أخرى فإن الدولة العثمانية في الوقت الذي أمرت فيه ابن الرشيد بالتوقف عن الإصطدام بالشيخ مبارك فإنها إحتجت كما تذكر الوثائق العثمانية على إنزال الإنكليز للمدافع إلى بر الكويت، لمساعدة الشيخ مبارك ضد هجوم إبن الرشيد، فإدعت بريطانيا بأنها ستسحبها بمجرد إنسحاب قوات إبن الرشيد. ولما كان إبن الرشيد قد إمتثل لأوامر السلطان وعاد إلى مقره، فإن الدولة العثمانية ترى أن في إخرج المدافع إلى الأرض العثمانية (كما تدعى الدولة العثمانية) أمر منافٍ لحقوق السلطة السنية (العثمانية)، وينبغي تأمين ضمان حقوق السلطنة بخصوص هذا الأمر، وبخصوص رفع الراية[2]، أي رفع العلم العثماني على الكويت وهذه أول إشارة في الوثائق العثمانية إلى موضوع العلم التركي ووجوب البقاء على رفعه في الكويت، بينما وردت إشارات متكررة إلى هذا الموضوع في الوثائق البريطانية، حيث أشارت بعض المراسلات البريطانية إلى أنه بإمكان الشيخ مبارك إضافة كلمة الكويت إلى العلم، لتميزه عن العلم العثماني.

وتشير مذكرة أخرى من تحسين باشا رئيس كتّاب السلطان بخصوص إنزال المدافع إلى إطلاع السلطان على مذكرة الصدر الأعظم ومرفقاتها مذكرة ناظر الخارجية والذي أوضح فيها رده على السفير البريطاني، الذي إدعى أن إنزال المدافع الإنكليزية إلى البر في الكويت كان مبنياً على مواجهة تهديدات إبن الرشيد، وليس لإبقائها هناك. فأوضح وزير (ناظر) الخارجية في رده وترجمته «أن الإرادة السنية لصاحب مقام الخلافة تشير بأن إخراج الإنكليز المدافع إلى البر في الكويت التي تشكل جزءاً متمماً للممالك الشاهانية يتنافى مع العهود التي تضمن وتؤيد تمامية ملك الدولة عليه، وتنافي قواعد الحقوق الدولية، والملاحظة المطروحة التي تتعلل بها بريطانيا بواسطة سفيرها ـ لا تبرر ذلك، فإن كان قد صدر عن إبن الرشيد وعن مبارك الصباح ما يهدد الأمن في المنطقة، فإن ذلك يرجع للدولة لأن الاثنين (إبن الرشيد ومبارك) من إتباعها، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكن قبول هذا الأدعاء. لذا يجب القيام بالمبادرة اللازمة لسحب المدافع من الأراضي العثمانية حالاً»[3].

وقد واصلت الدولة العثمانية إحتجاجاتها على إنزال المدافع إلى الكويت وإعتبرت أن في ذلك إعتداء على حقوقها في الكويت، وتجاوزاً للمعاهدات الدولية بهذا الصدد، ومن ذلك أن

(١) F.O. 78/5174 Horace Welpol of India office to under secretary of state 26 th of Sept. 1901 .

(٢) مذكرة رئيس كتاب حضرة الشهريار (السلطان) قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٧٢٩٢ ص١٧ في ٢٥ رمضان سنة ١٣١٩هـ الموافق ٢٣ كانون أول (ديسمبر) ١٩٠١م .

(٣) رئيس كتاب (حضرة الشهريار) لسلطان يلدز الهمايوني ـ دائرة رئيس الكتاب رقم ٧٤٦٧ ص١٨ ـ بتاريخ ٢ شوال سنة ١٣١٩هـ الموافق ٣٠ كانون الأول ١٩٠١م .

رئيس كتّاب السلطان كتب مذكرة ثالثة إلى الصدر الأعظم رداً على كتاب الأخير المرفوع للسلطان حول ذات الموضوع فبين رئيس الكتاب أن السلطان أطلع على مذكرة الصدر الأعظم ومرفقاتها مذكرة نظارة الخارجية والتي جاء فيها ما ترجمته : «إن السفينة الإنكليزية فارقت المياه العثمانية لدى المبادرة العثمانية بوجوب إسترجاع المدافع التي أنزلتها إلى البر»، وقد ذكر مستشار الخارجية في البرلمان البريطاني أن بريطانيا لا تجد في نفسها إمكانات تغيير الوضع الراهن في خليج البصرة (الكويت)، وقد إعتبرت الإرادة السنية أن ترك المدافع والإحتفاظ بها في الكويت أمر بحد ذاته مخل بالحفاظ بالوضع الراهن التي ترى إنكلترا نفسها ملزمة بالحفاظ عليه، كما أن هذا يخل بحق الحكم وتمامية التبعية للدولة العثمانية التي تؤيدها المعاهدات وتضمنها العهود، فإن امتنعت إنكلترا عن سحب المدافع، فإن الدولة العثمانية ترفعها بإرسال مقدار كاف من العسكر إلى الكويت، وإن حيل دون العسكر الشاهانية في قضية سحبها، فإن القضية سوف ترفع إلى محكمة العدل في لاهاي بالضرورة وينبغي المبادرة من قبل الحكومة العثمانية لتأمين أسباب ذلك[1] .

وبالفعل بادرت الحكومة العثمانية بإرسال برقية إلى سفارتها في لندن لتبين للحكومة البريطانية وجهة نظر الحكومة العثمانية التي ترى «أنه لما يغاير الائتلاف الواقع بين الدولتين (بريطانيا وتركيا) نهج ضباط البحرية الإنكليزية في الكويت لذا فإنها تطلب من الحكومة البريطانية إرسال أمر حاسم بشأن سحب المدافع التي أنزلت في الكويت، ووجوب إحجام قائد السفينة عن المداخلة في الشئون الداخلية للكويت التابعة للدولة العثمانية مهما كان الأمر. وأن تؤكد على أن منطوق الإرادة السنية لصاحب الخلافة هو في تكرار أن الكويت كما سبق تبليغه جزء متمم للممالك المحروسة الشاهانية (العثمانية) وإن إخراج إنكلترا المدافع إلى البر ينافي ضمان العهود الدولية لتمامية الممالك العثمانية»[2]. ويحذر السلطان حكومته على لسان رئيس كتّابه من أنه إذا كان الإنكليز مصرون وفقاً للإشعارات المحلية على الإستمرار فيما هم عليه فينبغي الحذر من مكائدهم التي قد تخل بحقوق الدولة، وينبغي تعقب القضية حتى تنفصل بصورة حاسمة على شكل يتوافق مع حقوق السلطنة[3] .

ومن هذه المذكرات الرسمية العثمانية نرى بوضوح كيف كان الإصرار العثماني وكالعادة في رفض أي تصرف من بريطانيا ترى فيه (الدولة العثمانية) تجاوزاً وتعدياً على حقوق السيادة. التي تدعيها على الكويت، والتي لم تبرز إلا بعد إتجاه الشيخ مبارك إلى بريطانيا وتوقيعه إتفاقية معها. فراحت تجابه بريطانيا في كل محاولة من قبل الأخيرة لإستغلال إتفاقية الحماية لصالحها، وتأكيد

---

(١) مذكرة رئيس كتاب (حضرة الشهريار) السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب ـ ٧٨٧٧ ص٢٠ بتاريخ ١٦ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢م.

(٢) رئيس كتاب (حضرت الشهريار) السلطان ـ قصر يلدز الهمايون ـ مكتب رئيس الكتاب ٧٦١٤ بتاريخ ٨ شوال سنة ١٣١٩هـ الموافق ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢م .

(٣) نفس المذكرة .

نفوذها في الكويت ولم تغض الدولة العثمانية الطرف عن أي من هذه المحاولات بل واصلت إحتجاجاتها لدى الحكومة البريطانية للإلتزام بالإتفاقات الدولية والمعاهدات الموثقة بين الدولتين، بإعتبار الكويت جزءاً من الأراضي العثمانية (كما تدعي الدولة العثمانية) ووجوب إحترام بريطانيا لهذه التبعية ، وعدم التجاوز عليها وتتخذ الدولة العثمانية إجراء من قبلها لتأكيد هذه السيادة من ناحية، وتهدد بريطانيا بمجابهة أي إجراء يخل بهذه السيادة بالقوة، إذا لم ترضخ بريطانيا للوسائل الدبلوماسية وإنها سترفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية إلى غير ذلك، ثم تعمد الدولة العثمانية لتأكيد سيادتها في الكويت بكافة الوسائل وذلك بدفع وتأييد الدول الأوروبية الأخرى المنافسة لبريطانيا، مثل: روسيا، وألمانيا، وفرنسا .

وذلك في ذات الوقت الذي تواصل فيه الدولة العثمانية ممارسة ضغوطها على الشيخ مبارك، للرضوخ لها، والإعتراف بسيادتها، بعد أن كان الأخير يتوسل إليها كي تعترف به، ويقر بتبعيته لها .

وقد تعددت وسائل الضغط على الشيخ مبارك من قبل الدولة العثمانية، كما سبق أن بينا، فأستعملت الشدة والتهديد، وذلك بإرسال الجيوش ومساندة أبن الرشيد ضده ومده بالمال والسلاح، لتنفيذ عداوته للشيخ مبارك ومحاربته، وكانت بريطانيا تقف مع الشيخ مبارك في كل مواجهاته مع الدولة العثمانية، ولما لم تنفع الدولة العثمانية كل هذه الوسائل في محاولة تثبيت سيادتها على الكويت، عادت إلى محاولة إستعمال اللين مع الشيخ، وأرادت أن توسط الشيخ خزعل حاكم المحمرة في محاولة إستمالة الشيخ مبارك، ومن ذلك : أن والي البصرة بحث مع الشيخ خزعل أن يقوم بالوساطة بين الشيخ مبارك والدولة العثمانية، عند الإلتقاء معه في أحد مصايف البصرة، فذكر الشيخ خزعل أنه يقيم وليمة (بمناسبة خاصة بنجله) وأن الشيخ مبارك مدعو إلى هذه الوليمة، وعرض على والي البصرة حضور هذه الوليمة، فاستأذن الوالي حكومته التي أذنت له، ووجدت في حضور الوالي للوليمة فرصة لإستمالة شيخ الكويت وسعدون باشا (شيخ المنتفك)[1] .

ولم تجد هذه المحاولات نفعاً مع الشيخ مبارك الذي كان قد إلتزم بكافة تعهداته مع بريطانيا، بموجب إتفاقية الحماية الموقعة في ٢٣ يناير ١٨٩٩م، والتي كانت لا زالت سرية بالرغم من إستغلال الدولة العثمانية لهذه السرية في محاولتها المتكررة الرامية إلى إحراج بريطانيا من ناحية، وتأكيد سيادتها على الكويت من ناحية أخرى، كذلك لم تجد الإحتجاجات المتكررة من الدولة العثمانية لبريطانيا عند تخطيها لأمور السيادة التي تصر عليها الدولة العثمانية في الكويت، وتبعاً لذلك قامت الدولة العثمانية بمجابهة أي عمل من بريطانيا لتجاوز حقوقها بالسيادة على

---

(١) مذكرة رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٩٧٩٠ ص٢٤ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣١٩هـ الموافق ١٧ آذار (مارس) ١٩٠٢م. ملحق ١ .

المنطقة بعمل من قبلها تؤكد فيه هذه السيادة بالقوة والعساكر، وهذا ما نجده حين أشارت مذكرة من رئيس كتّاب السلطان إلى ما ترجمته «أن الإنكليز قد ركزوا ثلاثة أعمدة[1] على شبه الجزيرة الواقعة على مدخل العقير، وخمسة أعمدة في الزبارة مركز مديرية قطر وسواحل العديد، كما أرسل من قبل مبارك الصباح إلى جانب الرياض إثنان من رجاله، يعتقد أن إرساله بقصد عرض مساعدته للأمير عبدالعزيز آل‌سعود في فتح الرياض) حسب إشعار مشيرية الجيش السادس ويضيف الكتاب بأن السلطان أصدر أوامره بأن لا يترك للإنكليز مقدار شبر من الأرض في اليمن، أو في خليج البصرة، ولإستكمال أسباب ذلك فقد صدرت الإرادة السنية مراراً وتكراراً ولم تأت بنتيجة عملية، لذلك يرى السلطان : أن الإنكليز في تمادي مع مرور الزمن، فبدلاً من الإنسحاب من الكويت فإنهم يتمادون في تجاوزاتهم، والوضع يشير إلى أنهم سيتمادون في ذلك بصورة أكبر، وبما أن نفس الوضع جار في اليمن لذا ينبغي إتخاذ التدابير السريعة المتحتم على الدولة إتخاذتها لحفظ حقوقها[2] .

الدولة العثمانية تحتل بعض مناطق الكويت :

وتنفيذاً لهذه الأوامر السلطانية بوجوب مواجهة تمادي الإنكليز وتجاوزهم على أملاك الدولة العثمانية في كافة مناطق الخليج والجزيرة العربية التابعة لها، فقد إتخذت الدولة العثمانية إجراءات من قبلها لحفظ حقوقها في هذه الأجزاء وتأكيد سيادتها، ففيما يتعلق بالكويت موضع دراستنا الحالية بادرت الدولة العثمانية بتقليص نفوذ الشيخ مبارك في المناطق الشمالية التابعة للكويت، وذلك إمعاناً من الدولة العثمانية في مضايقة الشيخ مبارك حليف الإنكليز، وخدمة لحليفتها ألمانيا التي فكرت في جعل خور عبدالله نهاية لخط حديد برلين ـ بغداد[3] فبعثت الدولة العثمانية حاميات عسكرية للإقامة في أم قصر، وبوبيان، وصفوان، كما انشأ العثمانيون محطات للبريد في بوبيان وأم قصر. ولا شك أن ألمانيا كانت وراء هذه التحركات[4]. فأرسلت الحكومة البريطانية السفينة الحربية (سفنكس) لإختبار صحة هذه المعلومات. وقد أكد قائدها وجود حاميات عثمانية، ولكن هذه الحاميات لم يستمر وجودها أكثر من أسبوعين[5] وفي مارس من نفس العام زيدت حاميات البصرة في محاولة لإحتلال الصبيحية ومنطقة مجاورة لرأس (خور الصبية) بحجة تبعيتها لها، ودخولها في حدود العراق فإحتج الشيخ ذاكراً أن أم قصر مركز سكن في نهاية خور الصبية نسبة الى وجود قصر فيها بناه إبن رزق وهو من رجال الكويت المشهورين (في عهد الشيخ جابر بن صباح)،

---

(١) لم توضح المذكرة ما المقصود بالأعمدة التي أشارت إليها ولم نعثر على أي تفسير لها أو إشارة في أي مذكرة أخرى. ولا بد أن المقصود بالأعمدة هنا علامات الحدود .

(٢) مذكرة رئيس كتاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٩٧٩٠ ص٢٤ بتاريخ ٢٠ ذي الحجة ١٣١٩هـ الموافق ١٧ آذار مارس ١٩١٢م .

(٣) Chirol, the proplem of Asia. P. 233, New York, 1903

(٤) Frazer, India Under curzon an after p. 102, London, 1956

(٥) Frazer, India under curzon and after, p.102

أما بوبيان فقد نصب الكويتيون مركزاً لهم لصيد السمك منذ أمد بعيد، ولم تصغ الحكومة العثمانية إلى إحتجاجه، مما دعاه إلى رفع الأمر للحكومة البريطانية[1] وكانت هذه أول إشارة يرد فيها موضوع الحدود بين الكويت والبصرة. وبهذا يتحول الصراع العثماني في الكويت إلى تحديد الوضعية الدولية لذلك الكيان بحدود معينة، بعد أن كان الصراع ينصب على وضع شيخ الكويت.

والعجيب أن بريطانيا رأت في احتلال تركيا لتلك المناطق خرقاً لسياسة الإبقاء على الوضع الراهن التي تبرر مطالبتها لتركيا بأنهاء هذا الإحتلال، ولم تعمل سوى أنها أبلغت الباب العالي بأنها ترجو ألا يكون في احتلال هذه الأماكن ما ينقص من حقوق شيخ الكويت، بل إنها تمادت في خذلانها للشيخ مبارك حين أبلغت حكومة الهند إعترافها بأن الكويت جزء من الأراضي العثمانية. وصرح لانسدون بأن مصالح بريطانيا في الكويت لا تتعدى خليج الكويت بما في ذلك ميناء الكويت، أي أنه ليس لبريطانيا أي مطامع في المناطق الداخلية، وإن بلاده على إستعداد للتفاوض مع الأتراك لتحديد مناطق النفوذ البريطاني بالنسبة لخليج الكويت فقط[2]. ومع ذلك لم ترض تصريحات اللورد لانسدون الدولة العثمانية وصرح توفيق باشا للسير أوكنور بأن هدف بريطانيا هو الحصول على الكويت التي هي جزء من ممتلكات السلطان، وذلك لإستعمالها كقاعدة في حالة قيام حرب مع روسيا، والتي كانت ترغب في مد خط حديدي من بحر قزوين إلى جنوب إيران، وربما إلى بندر عباس، وفي الوقت الذي صعب على بريطانيا فيه مقاومة التقدم الروسي في إيران أخذت تركز على الكويت[3].

ونتيجة لموقف الحكومة البريطانية السلبي من مبارك أثناء أزمته تعرضت السياسة البريطانية في المنطقة إلى نقد شديد حتى من مواطنيها وصحفها. كما أن موقفها فت في عضد الشيخ، وجعله يتجه للعثمانيين، لكسب تأييد كبار موظفيهم، وفي مقدمتهم نوري باشا والي البصرة، ويذكر للسلطات العثمانية بأنه إنما إتجه إلى بريطانيا بعد أن رفضت الدولة العثمانية مساعدته[4].

وأخيرا عدلت بريطانيا موقفها فأعاد أوكنور على توفيق باشا الإتفاق السابق بين حكومتيهما، لأجل المحافظة على الوضع القائم، ذكراً (أن بلاده إجتهدت في المحافظة عليه، بينما عملت السلطات التركية على إزعاج مبارك. وأوضح أوكنور أن لبلاده مصالح سياسية وإقتصادية في الخليج العربي، ولذلك فعليها تقع تبعة المحافظة على هذه المصالح)[5].

---

(١) F.O. 78/5251 Memorandom (Turkey Affairs of Kuwait, Dated 23 Jun1902.)

(٢) F.O. 78/5251 Memorandom by the Marquis of Lansdowne Kuwait condifential 20 March1902 .

(٣) F.O. 78/5251 from sir O' Conor to lord lansdowne, No.84. 29 Feb1902

(٤) F.O. 78/5251 from Mr. Wartislaw to Sir O'Conor no. 31, March1902.

(٥) F.O. 78/5251 from Sir Nicoholas O'Conor no. 144 - 28 March1902.

إعلان الحماية البريطانية رسمياً :

ورأى كيرزون أن المناقشات الدبلوماسية لا تجدي، ويجب الدفاع عن الكويت بصورة صريحة[1] وأيده المسئولون البريطانيون، وقرروا إيفاده إلى الكويت لإعلان الحماية بصورة علنية، مما رفع معنويات الشيخ، وجعله يخطط لتحرير العرب من الأتراك بمساعدة الإنكليز، وكتب بذلك إلى الإمام عبدالرحمن الفيصل ليساعده، ومن ثم يقسم معه المناطق المحررة[2] وفي هذا الوقت تعرض الشيخ لمضايقات من الدولة العثمانية، فقد حرضت أبناء أخوته للقيام بأخطر حملة عام ١٩٠٢م وقادها الشيخ عذبي محمد الصباح، والشيخ حمود جراح الصباح، إلا أن القائد ارمسترونج تمكن بالبارجة (Lapwing) من اللحاق بسفينتهم وتدميرها[3] وقد أوعزت الدولة العثمانية إلى شيخ الزبير بمصادرة أغنام الشيخ مبارك[4] وأرادت إقتطاع جزء كبير من أملاك الأسرة المتنازع عليها لصالح أبناء أخويه، وأصدرت محكمة البصرة حكماً غيابياً يقضي بعودة مقاطعة الزبير لأبناء أخويه، فإتصل مبارك مباشرة مع السلطان بعد أن أذنت له بريطانيا بذلك[5]، وسعت الحكومة البريطانية إلى حل جميع مشاكل الشيخ عقب زيارة كيرزون للكويت في نوفمبر ١٩٠٣م، وإعلانه الحماية عليها، وتقليده للشيخ وشاح الهند، ومنحه لقب سير[6] .

وكان لانسدون في بداية عام ١٩٠٣م في مجلس العموم : بأن شيخ الكويت خاضع للحماية البريطانية وله مع بريطانيا إتفاقية خاصة[7] وكان هذا أول إعلان رسمي بالحماية البريطانية .

وأوصت الحكومة البريطانية بضرورة إنسحاب الأتراك من الأماكن التي سبق ووضعوا فيها حاجياتهم، وأن تحل قوات الشيخ محلها، كما وعدت الشيخ بالمساعدة في إنشاء مركز عسكري في جزيرة بوبيان، لموازنة الحاميات العثمانية في أم قصر ولكن الشيخ خشي مغبة ذلك، وإكتفى بأن

---

(١) From Lord Curzon to Lord George Hamilton, May 1900, Correspondance of Lord Curzon with lord Hamilton part 11 Vol.51018 (India Office Library)

(٢) رسالة من الشيخ مبارك إلى الإمام عبدالرحمن الفيصل - جريدة اللواء في ١٦ ديسمبر ١٩٠٣ .

(٣) د. مصطفى عبدالقادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ص٨٣ - مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - ١٩٧٥ .

(٤) F.O. 78/5251 Kuwait confedentialNo.1 No. V, 1902, Inclosure No.2 pp.10-9

(٥) د. نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٦١ .

(٦) Craves, the life of sir Percy cox : p.247

(٧) د. جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص٢٨٤ .

تتردد السفن البريطانية على ميناء الكويت، وخور عبدالله، من آن إلى آخر[1] .

وفي يناير ١٩٠٤م تقدم الكلونيل كمبول بطلب قرض لمبارك ليمكنه من إنهاء الخلافات المالية بينه وبين أبناء أخوية، والتي نشأت من تقسيم عقارات الأسرة، فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك، موضحة أن موافقتها هذه نتيجة للعلاقات الطيبة التي تربطها بالشيخ، ولحرصها على إنهاء الخلافات الأسرية بينه وبين أخويه[2] .

وفي يونية ١٩٠٤م عين نوكس (Knox) كأول وكيل سياسي بريطاني في الكويت (political Agent) ووصل في أغسطس يحمل تعليمات بأن الهدف الأول من وجوده هو العمل على إقامة علاقات ودية، وتدعيمها في الكويت، والعمل على تأمين حماية التجارة البريطانية، والمشتغلين بالإتجار عبر الطريق الممتدة إلى الجزيرة العربية، وعليه أيضا مراقبة تحركات الأتراك على حدود الكويت، ومراقبة نواياهم. وبقية الدول الأجنبية لتغيير الوضع الراهن. وفيما يتعلق بالمرافىء الطبيعية داخل الكويت وما جاورها[3] . وإعترضت الدولة العثمانية على تعيين نوكس ووصفته بأنه خرق صريح لإتفاقية الحفاظ على الوضع القائم، فإضطرت الحكومة البريطانية إلى سحبه مؤقتا، بهدف الوصول إلى نتائج طيبة في المفاوضات التي كانت قائمة بينها وبين الدولة العثمانية بخصوص الحدود بين اليمن وعدن. ولكن الحكومة البريطانية أعادت وكيلها إلى الكويت في أكتوبر عام ١٩٠٥م[4]وإحتجت ألمانيا على إعلان الحماية البريطانية على الكويت، فكتب البارون رجثوفن (Baron Richthofen) نائب وزير الخارجية مذكرة ذكر فيها : أنه ليس من مصلحتنا حلول أية دولة أجنبية في الكويت، سواء كانت بريطانيا، أو روسيا،[5] وأعلنت الحكومة الألمانية : أنها لا تعترف بمطالب بريطانيا في الكويت. ولا بد من الإشارة في النهاية إلى أن الدولة العثمانية في نطاق تصديها لمواجهة النفوذ البريطاني في الكويت وتأكيدها على تبعية الكويت لها، كانت ترصد كافة التحركات البريطانية في الكويت وبحرص وإصرار شديدين، وتتربص لمجابهة هذه التحركات بقوة، بحيث لا تترك أي حركة أو محاولة بريطانية تمر دون التصدي لها بالإحتجاج عليها، ومقابلتها بعمل من قبلها، لتأكيد سيادتها على الكويت. وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا هذه ولا يفوتنا بهذا الصدد أن نشير إلى مذكرة من رئيس كتّاب السلطان للصدر الأعظم رداً على مذكرة الأخير للسلطان (بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣٢٢هـ)، والتي أشار فيها أن السفارة البريطانية قد أبلغت

---

(١) Memorandum of Information received during May 1905 (India off pol. & Ex. files Vol. 35 of 1904 file 1855 - Paris .

(٢) From secretary a Government of India to secretary of the Government of India to secretary of the Government of British sep. 1904 F.O. 78/8952

(٣) لوير المصدر السابق ص١٥٥٥ ـ ص١٥٥٧ .

(٤) Craves, op. cit. p.102

(٥) Lutsky, Modern History of the Arab countries p.359 .

رسمياً بالإستفسار عن سبب مجيء الموظفين الإنكليز إلى الكويت والبصرة، فأجابت بأن مجيئهم هو للقيام ببعض التدقيقات التجارية، وكشف وإستنباط الأحوال الطبيعية للمياه الجوفية، وتركيز علامات، فقط، ولم يوكل إليهم أبداً مهمة وصلاحيات تنطوي على فكرة توسيع الحدود، ثم وردت مذكرة أخرى تفيد بأن هؤلاء الموظفين الإنكليز توجهوا نحو النجف ونجد، وينوون الإتصال بإبن السعود، ولا بد من أن إصرارهم على هذا الخصوص ينطوي على مقاصد خفية تتستر وراء موضوع التدقيقات التجارية. لذلك صدرت الإرادة السنية بمنعهم من ذلك[1].

وهذه الإشارة الواردة في كتاب الصدر الأعظم عن الموظفين البريطانيين ومهمتهم تتعلق بالوفد البريطاني الذي كلف بمسح الحدود الكويتية عام ١٩٠٤م والذي كان برئاسة الكلونيل نوكس أول وكيل سياسي بريطاني. وتبين منه كيف كانت الدولة العثمانية تتابع التحركات البريطانية نحو الكويت، ولا تغض الطرف عنها. وذلك في نطاق تمسكها بالكويت، وعدم تخليها عنها. بل إن هذه المتابعة والحرص أدى إلى عدم إقتناع الدولة العثمانية بالتفسيرات البريطانية حول مهمة الوفد، وتتشككها في أن يكون البريطانيون يتسترون بهذه المهمة، لتحقيق أهداف خطيرة تنعكس على النفوذ العثماني في الكويت والمنطقة، لذلك فهي تأمر بمنعهم من أداء مهمتهم .

يتضح لنا من هذا الكتاب موضوع مهم جداً، وهو بوادر إعتراف الدولة العثمانية بما تحصلت عليه بريطانيا من نفوذ في الكويت. وذلك بالرغم من تنافي ذلك مع أهدافها الرامية للإحتفاظ بالكويت، وإبعاد بريطانيا عنها. ولكن لا بد أن الدولة العثمانية كانت مضطرة في نهاية الأمر للتسليم بالأمر الواقع. أما عن بوادر هذا الإعتراف فنجدها في تخوفها من أن تكون في مهمة الوفد البريطاني ما يتعلق بتوسعة الحدود الكويتية على حساب الأجزاء الأخرى التابعة للدولة العثمانية وهذا تسليم بأنها فقدت الكويت تقريباً. ولا تريد أن تفقد أكثر منها. وبناء على هذا التسليم بالأمر الواقع والاعتراف به، نجد الدولة العثمانية تدخل في مفاوضات مع بريطانيا للإتفاق على وضع المنطقة، ومنها الكويت بالنسبة للدولتين، وتسوية نقاط الخلاف بشأنها، وهو ما عرف بالإتفاقية الإنكليزية التركية لعام ١٩١٣م .

---

(١) كتاب من رئيس كتّاب (حضرة الشهريار) السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٧٨٧٣ ص٢٦ بتاريخ ١٨ ذو القعدة ٣٢٢، والموافق ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٤ .

خـاتمـة

من خلال دراستنا المقارنة بين الوثائق العثمانية حول موضوع المواجهة البريطانية العثمانية في أعقاب معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م وجدنا : أن هناك إختلافات واضحة بين المصدرين في تناول كل منهما للإحداث وسردها وتفصيلها، فحتى لو إتفقت وثائق الجانبين على حادث معين نجدها تختلف في دوافعه ومسبباته ونتائجه. وذلك وفقاً لإختلاف وجهتي النظر العثمانية والبريطانية بالنسبة للأحداث. وهذا ما نلمسه في دراستنا من بداية الموضوع حتى نهايته، إبتداء من وصف ردود الفعل العثمانية على معاهدة الحماية البريطانية للكويت، فبينما تصف الوثائق البريطانية ردود الفعل تلك بأنها إتسمت بالشدة والقوة منذ البداية، نجد الوثائق العثمانية تشير إلى محاولة حكومتها الجادة والمخلصة لإستمالة الشيخ مبارك، وثنيه عن الإتجاه إلى الإنكليز والتقرب منهم، وتمكينهم من وضع نفوذهم ومصالحهم في الكويت، وذلك بكافة الوسائل الممكنة، بإسداء النصح، وإيفاد مندوبها إليه لهذا الغرض، وبإعادة المخصصات من التمور التي كانت جارية لعائلته حتى وفاة الشيخ محمد الصباح، ومنحه وسام ورتبة شرف تليق بمقامه، إلى غير ذلك من وسائل الترغيب والتحبب واللين، ثم محاولة التأثير عليه من الناحية الروحية والدينية، بوجوب الولاء لدولة الخلافة الإسلامية، وللخليفة رأس العقيدة، والإبتعاد عن الكفار، لينال حسن الجزاء في الدنيا وخير الثواب في الآخرة. وعندما يئست منه بدأت تستعمل وسائل الضغط بمحاولة تأكيد سيادتها بالأدلة العينية. وذلك بإرسال موظفين من قبلها، وتهديد الشيخ مبارك بالعقاب الشديد إن لم يستجب لدعوتها، ثم نجد اختلافاً آخر واضحاً بين الوثائق البريطانية والوثائق العثمانية ففي حين تذكر الأولى أن الدولة العثمانية أنست من الشيخ مبارك ضعفاً بعد هزيمته أمام إبن الرشيد في معركة الصريف ١٩٠١م فإستغلت الفرصة للضغط عليه وتهديده بالقوة للرضوخ لمحاولتها الرامية لتأكيد سيطرتها وسيادتها على الكويت. هذا بينما تتهم الوثائق العثمانية الشيخ مبارك بأنه مال إلى جانب الإنكليز نتيجة لهزيمته أمام إبن الرشيد وأنها لن تتغاضى عن ذلك، ولن تتنازل عن سيادتها في الكويت، وتسمح بوصول النفوذ البريطاني إليها. لذلك فإنها تستعد لإرسال الجيوش لتأديب الشيخ مبارك، وتأكيد سيادتها على الكويت، التي تدعي أنها جزء من أملاكها، وترسل السيد رجب النقيب على ظهر الباخرة البحرية زحاف لتنفيذ تهديداتها للشيخ مبارك بهذا الشأن، وتدعي أنها أرسلت الباخرة في مهمة تفتيشية لمناطق نفوذها، وتحتج بشدة على مواجهة قائد السفينة الحربية البريطانية لقائد زحاف وتهديده بإعلان الحرب وبأن الكويت ترتبط ببريطانيا بمعاهدة حماية، وفي معرض إحتجاجات الدولة العثمانية الموجهة إلى بريطانيا وفقاً لما جاء في الوثائق العثمانية، تؤكد الدولة العثمانية تبعية الكويت لها، فهي حرة في إجراء ما تتوسم إتخاذه هناك. وليس لأي دولة حق الإعتراض على هذا الحق المؤكد بالنسبة لها، لذا فهي تستنكر بشدة ما قام به قائد السفينة الحربية البريطانية بيرسوس، وتستفسر عن إدعائه بأن الكويت تحت الحماية

البريطانية، فتنكر الحكومة البريطانية هذا الإدعاء، وتعترف بالسيادة العثمانية على الكويت، هذا بينما لا تشير الوثائق البريطانية إلى هذا الإعتراف، وإنما تبين إحتجاج حكومتها على تهديد الدولة العثمانية وإرسالها الجيوش له، وإن ذلك خروج على إتفاق الإحتفاظ بالوضع الراهن في الكويت، الذي كانت تتوصل اليه بعد الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية حول الكويت وحتى بالنسبة لهذه العبارة (الإحتفاظ بالوضع الراهن) نرى المسؤولين العثمانيين يصرون في الوثائق العثمانية، على التأكيد بأن دلالتها تعني البقاء على وضع الكويت التابع للدولة العثمانية، وليس فيها أي معنى لإستقلال الكويت. أو بقائها على الحياد. وفي حين إستجابت الدولة العثمانية لبريطانيا بشأن الإمتناع عن إرسال الجيوش إلى الكويت، وفي مقابل تهديد الأخيرة بإعلان حمايتها على الكويت رسمياً، إذا لم تستجب الدولة العثمانية لطلبها بهذا الشأن فإنها أكدت في ذات الوقت بأنها ستتوقف عن إرسال الجيوش، لأن بريطانيا أنكرت على لسان قائد السفينة بيرسوس توقيع إتفاقية حماية مع الكويت، وإعترفت على لسان وزير خارجيتها للسفير الألماني في لندن بتبعية الكويت للدولة العثمانية. كما أكدت الدولة العثمانية أنه في الوقت الذي توقف فيه إرسال الجيوش إلى الكويت نتيجة لإعتراف بريطانيا بسيادتها هناك، ولتأكدها من إستباب الأمن والنظام في الكويت فإن ذلك لا يتنافى مع حقها في إرسال الجيوش في اي وقت تشاء، وعندما ترى ضرورة لذلك، وتتفق الوثائق البريطانية والعثمانية حول رفض الشيخ مبارك للموظفين العثمانيين الذين أرادت الدولة العثمانية إرسالهم إلى الكويت . . وإستعداد الدولة العثمانية لإرسال قوات لتأديبه، وإحتجاج بريطانيا على الإستعدادات العسكرية، وإستعدادها لمواجهتها. إلا أن الوثائق العثمانية تضيف بأن الدولة العثمانية أبدت إستغرابها وإعتراضها على تدخل بريطانيا على لسان سفيرها في الإستانة على إجراء أو ترتيب عادي جداً تود الدولة العثمانية إدخاله على جزء تابع لها. وأصرت على حريتها وحقها في إتخاذ ما تراه مناسباً هناك، دون أن يكون لأي طرف حق التدخل في ذلك.
ومن أهم الأمور التي تتفق عليها الوثائق البريطانية والوثائق العثمانية تلك المتعلقة بإصرار الدولة العثمانية على تأكيد نفوذها في الكويت في مقابل التحركات البريطانية في الكويت. وذلك بدعم ومساندة الدول الأوروبية صاحبة المصالح في الكويت، وعلى رأسها ألمانيا، ثم روسيا، وفرنسا.
وإن المواجهة البريطانية العثمانية بهذا الشأن إستمرت ولم تنته إلا بتوقيع الإتفاقية الإنكليزية لعام ١٩١٣م والتي لم توضع موضع التنفيذ نتيجة لوقوع الحرب العالمية الأولى، وإنضمام الدولة العثمانية لألمانيا، ودول المحور التي خسرت الحرب في مقابل الحلفاء، فتلاشى نفوذ الدولة العثمانية على المنطقة بشكل كامل، ولم يبقى له أي أثر، وتركز النفوذ البريطاني هناك. وفي النهاية لا بد من التأكيد على أن المواجهة البريطانية العثمانية في أعقاب معاهدة الحماية البريطانية للكويت ٢٣ يناير ١٨٩٩م تركزت بشكل واضح حول موضوع السيادة على الكويت .

ففي حين أكدت بريطانيا إستقلال الكويت وعقدت معها معاهدة حماية، رسخت من

خلالها نفوذها ومصالحها هناك. أصرت الدولة العثمانية بشكل كبير وبعناد وعنجهية على تبعية الكويت لها، ولم يبرز هذا الإصرار والإندفاع من الدولة العثمانية في هذا الإتجاه إلا في أعقاب توقيع معاهدة الحماية البريطانية الكويتية. هذا بينما كان الإرتباط الكويتي بالدولة العثمانية مجرد إرتباط اسمي، لا يظلله أي مظهر من مظاهر التبعية، مثل وجود موظفين عثمانيين، أو حاميات عسكرية عثمانية، أو دفع ضريبي، من قبل الكويت للدولة العثمانية، إلى غير ذلك من مظاهر السيادة والتبعية الفعلية. بل قاومت بنجاح كافة المحاولات العثمانية لتحويل التبعية الأسمية إلى تبعية فعلية، وظلت الكويت مستقلة على الدوام.

والذي يهمنا من دراستنا المقارنة للوثائق البريطانية والعثمانية أنه في إتفاقها حول بعض الأحداث وإختلافها في البعض الآخر فإننا أوضحنا من خلال هذه الدراسة وجهة النظر العثمانية التي لم تتضح خلال الدراسات السابقة. إلى جانب وجهة النظر البريطانية التي إقتصر الكثيرون عليها.

مصادر البحث

أولا : وثائق بريطانية لم تنشر :

١ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign office Records) وهي موجودة في دار السجلات البريطانية العامة Public Record office مصنفة تحت الرقم F.O,371, F.O.78 وهي مدرجة في حلقات تحمل رموزاً وأرقاماً بالإضافة إلى وجود تسلسل زمني وإختصاصي وموضوعي لكل منها. وقد إحتوت هذه الوثائق على مراسلات بين المسؤولين البريطانيين في المنطقة : مثل المقيم السياسي في الخليج، المندوب، والوكيل السياسي، المعتمد البريطاني في الكويت، ووزارة الخارجية، وحكومة الهند. كما حفلت هذه الوثائق بالتقارير والمذكرات السرية التي تتناول بتفصيل ودقة أحوال المنطقة السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وقد إعتمدنا في هذا البحث على الملفات التالية :

F.O. 78 / 5113 (1897)
F.O. 78 / 5114 (1899)
F.O. 78 / 5174 (1901)
F.O. 78 / 18952 (1904)
F.O. 78 / 5252 (1901)
F.O. 78 / 5173 (1901)
F.O. 78 / 5251 (1901)
F.O. 78 / 8952 (1904)
F.O. 195, 1944
F.O. 317 / 552 (1908)
F.O. Handbook No.67;(The Persian Gulf) .

٢ - وثائق القسم السياسي السري Secret & political Department تشكل هذه الوثائق مادة أساسية تفرض على الباحث وجوب الرجوع إليها، ويمكن تتبع هذه الوثائق من عام ١٩٠١ حتى عام ١٩٤٨ وتشمل التقارير القنصلية والسياسية التي كان المسؤولون الإنكليز في المنطقة يرسلونها إلى حكومة الهند .

British relation with Turky in the Persian Gulf, 1st Des 1900 India office pol & secret Library .

Kuwait confidential 1900, section, India office, pol. & secret Liburary.

- Memorandum of Information received during may 1905, India office, pol 8 EX, Files vol 35 part III. XX.
- I.O., corres parl Enc, 6 in no 4¼ cov of india .

٣ ـ وثائق حكومة الهند الموجودة في المكتبة العامة في منطقة سوق المباركية في الكويت وهي مترجمة عن الأصول الإنكليزية وهي مجموعة مصنفة تحت الرمز (م ف ٢) وقد أخذت عن الوثائق التالية :

(١) وثيقة رقم (٢٣) ـ مجموعة م ف ٢ ـ وتحتوي على تقرير شامل عن أحوال الكويت في الفترة بين ١٨٧١م ـ ١٩٠١م .

(٢) وثيقة رقم (٢) ـ مجموعة م ف ٢ ـ وهي تقرير عن الكويت أعده المستر J.C.WHYT مساعد القنصل البريطاني في بوشهر وعضو المكتب الخارجي في حكومة الهند، بتاريخ ٨٩/٣/٢٢م .

(٣) وثيقة رقم (١٢) ـ مجموعة م ف ٢ ـ تقرير صادر من القسم السري في حكومة الهند بتاريخ ١٩٠٠/١٢/٣١م .

(٤) وثيقة رقم (٣) ـ مجموعة م ف ٢ ـ رسالة من اللورد جورج هاملتون إلى حكومة الهند بخصوص مسؤولية القرصنة في شط العرب بتاريخ ١٨٩٧/٢/٢٤ .

(٥) وثيقة (٢٤) ـ مجموعة م ف ٢ ـ رسالة من الماركيزلا تزداداون إلى السيرف لا سبل بتاريخ ١٩٠٠/١٠/٢٦ .

(٦) وثيقة (٦) ـ مجموعة م ف ٢ ـ تقرير عن موقف الشيخ مبارك بعد قتله لأخويه ولجوء أبنائهما للدولة العثمانية التي ساندتهم، ثم شكايتهم للقنصل البريطاني في البصرة .

(٧) وثيقة (٧) ـ مجموعة م ف ٢ ـ مرسلة من ميد المقيم السياسي في الخليج إلى حكومة الهند .

(٨) وثيقة (٩) ـ م ف ٢ ـ بالإضافة إلى مراسلات أخرى بين المسؤولين البريطانيين حول إتفاقية الحماية على الكويت .

(٩) وثيقة (١٠) ـ مجموعة م ف ٢ ـ عدة مراسلات بشأن إتفاقية الحماية على الكويت بين ميد وحكومة الهند وأهمها رسالة من ميد إلى حكومة الهند بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٩٩م .

(١٠) وثيقة (١٨) ـ مجموعة م ف ٢ ـ تقرير عن الإنذار التركي للشيخ مبارك بتاريخ ١٩٠١م .

(١١) وثيقة ٢٦ ـ مجموعة م ف ٢ ـ تقرير عن محاولة مشير بغداد تنفيذ الأوامر التي جاءت بالإنذار التركي للشيخ مبارك بالقوة ثم توسط محسن باشا وإعلان الشيخ ولائه للدولة العثمانية .

(١٢) وثيقة (٢٥) ـ مجموعة م ف ٢ ـ تقرير من الكوماندوربيرز قائد السفينة البريطانية بيرسوس عن وصول البارجة التركية (زحاف) وموقف بريطانيا منها ـ بتاريخ ١٩٠١/٨/٢٥م .

(١٣) وثيقة ٢٧ ـ مجموعة م ف ٢ ـ المن قائد السفينة البريطانية بيرسوس بتاريخ ١٩٠١/٩/٨م

يفيد فيها من الإستعدادات التركية لغزو الكويت ويقترح بتزويد الشيخ مبارك بعدة مدافع لمواجهة الهجوم التركي المنتظر .

ثانيا : وثائق غير منشورة

١ - تقرير مأخوذ من مذكرات مدحت باشا (ترجمة حاله) إعداد وزارة الخارجية الكويتية .

٢ - تقرير سري عن وضع الكويت التاريخي بالنسبة لتركيا (الدولة العثمانية) إعداد وزارة الخارجية الكويتية .

والتقرير من وثائق وزارة الخارجية الكويتية السرية .

٣ - نص المعاهدة الموقعة من قبل الشيخ صباح بن جابر - نيابة عن والده مع الإنكليز للمحافظة على السلام والأمن في البحر - والموقعة عام ١٨٤١م/١٢٥٧هـ من وثائق الديوان الاميري الكويتي .

ثالثا : وثائق عثمانية غير منشورة

كانت هذه الوثائق في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع دراستنا حيث إستفدنا منها فائدة قصوى في إظهار وتوضيح وجهة النظر العثمانية الرسمية من الموضوع ومكنتنا من إتمام عملية المقارنة بينها وبين الوثائق البريطانية لا سيما وأن الإعتماد على الوثائق البريطانية وحدها هو الذي عم على الدراسات المتعلقة بالموضوع ، دون الإلتفات إلى الوثائق العثمانية التي تمثل وجهة النظر الأخرى في الموضوع وذلك لصعوبة الوصول إليها والحصول عليها، أما الوثائق العثمانية التي رجعنا إليها في هذه الدراسة فهي :

١ - صورة مضبطة مجلس النظار (مجلس الوزراء العثماني الصادرة من الصدر الأعظم رئيس مجلس الوزراء والمؤرخة في ١٤ شعبان سنة ١٣١٣هـ والموافق فبراير ١٨٩٦م .

٢ - مذكرة من والي البصرة (تحسين باشا) في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٧م .

٣ - مذكرة من رئيس كتّاب السلطان رقم (٤١٦٦) ص٢ بتاريخ ٦ جمادي الأولى سنة ١٣١٧هـ المصارف ٣١ اغسطس (آب) ١٨٩٩م .

٤ - كتاب ناظر الداخلية (وزير الداخلية) إلى الصدر الأعظم الباب العالي - دائرة أمور داخلية مكتب المكتوبي رقم ٤٨١٨ ص م ملفوف م٢ بتاريخ ١٥ شوال ١٣١٧هـ الموافق ٣ فبراير ١٨٩٧م .

٥ - كتاب الصدر الأعظم إلى السلطان - الباب العالي دائرة الصدارة الأوراق الواردة للديوان الهمايوني رقم ٧٨ ص٥ في ٧ محرم ١٣٩٧هـ الموافق ٢٣ نيسان (ابريل ١٨٩٩م) .

٦ - كتاب رئيس كتّاب السلطان (يكتب نيابة عن السلطان) إلى الصدر الأعظم - قصر يلدز

الهمايوني ـ دائرة رئيس الكتاب ٦٢٢٩ ص٣ في ٢ شعبان ١٣١٧هـ الموافق ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٠م .

٧ ـ كتاب رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ رئيس الكتاب رقم ٧٢١٦ ص٤ في ٧ رمضان ١٣١٧هـ الموافق ٢٧ كانون الأول ديسمبر ١٨٩٩م .

٨ ـ كتاب نظارة الأمور المالية (وزارة المالية) المحاسبة العمومية إلى الصدر الأعظم عدد ٢٤٠ ص٥ م٤ بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٣١٧هـ الموافق ٢٦ مارس (آذار) ١٨٩٩م .

٩ ـ صورة للبرقية الواردة من قائد البارجة الحربية زحاف إلى والي البصرة ـ مرفقة ببرقية والي البصرة صادرة من الباب العالي ـ دائرة الصدارة العظمى إلى الخليفة ص١٠ م٢ بتاريخ ١٣ أغسطس (آب) ١٨٩٩م .

١٠ـ صورة من برقية والي البصرة محسن باشا في ١٣ أغسطس ١٨٩٩م والمرفقة مع برقية قائد زحاف بكتاب من الصدر الأعظم إلى السلطان ـ صادرة من الباب العالي ـ دائرة الصدارة العظمي ـ مكتب مكتوبي ـ مستعجل جداً .

١١ـ كتاب من رئيس كتّاب السلطان بشأن تسمية الشيخ مبارك لمسجد بناه بإسم السلطان رقم ٤٤٦٦ ـ في ٦ جمادي الآخرة ٣١٨ هـ ـ ١٨ سبتمبر ١٩٠٠م.

١٢ـ كتاب من رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٦٩٤٦ ص١٥ في ١٢ رمضان سنة ١٣١٩هـ الموافق ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠١م .

١٣ـ كتاب من رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب ـ رقم ٩٧٢٧ ص٢٣ في ١٧ ذي الحجة ١٣١٩هـ والموافق ١٤ اذار (مارس) ١٩٠١م .

١٤ـ مذكرة المجلس المخصوص رقم ٧٨ الموجهة إلى السلطان ـ الباب العالي ـ المجلس المخصوص ص٥ م١ .

١٥ـ مذكرة الصدر الأعظم إلى السلطان ـ الباب العالي ـ دائرة الصدارة العظمى ـ مكتب ديون الامدي (الواردة) رقم ١٥١١ في ١٤ جمادي الأولى ١٣١٩هـ والموافق ١٥ آب (أغسطس) ١٩٠١م .

١٦ـ مذكرة رئيس الكتاب الجوابية على كتاب الصدر الأعظم في ١٧ جمادي الأولى ١٣١٩هـ والموافق ١٨ آب (أغسطس) ١٩٠١م .

١٧ـ مذكرة رئيس كتّاب السلطان إلى المجلس المخصوص ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٣٦٧٤ ص١١ في ٢٢ جمادي الأولى ١٣١٩هـ الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٠١م .

١٨ـ كتاب المجلس المخصوص الموقع من أعضاء الصدر الأعظم ناظر الخارجية ورئيس مجلس شورى الدولة وناظر العدل وناظر الداخلية وناظر المالية ومسؤولين آخرين ـ الباب العالي ـ المجلس المخصوص رقم ١٥١١ ص ١٠ بتاريخ ١٤ جمادي الأولى ١٣١٩هـ الموافق ١٥ آب أغسطس ١٩٠١م .

١٩ـ كتاب رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتّاب رقم ٩٧١٥ ص٥٢ في ١٦ ذي الحجة ١٣١٩هـ الموافق ١٣ آذار (مارس) ١٩٠١م .

٢٠ـ مذكرة رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتّاب ـ رقم ٢٢٦٦ ص٨ بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٣١٩هـ الموافق ٤ تموز ١٩٠١م .

٢١ـ مذكرة من رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ دائرة رئيس الكتاب ـ رقم ٣٣٧٩ ص٩ في ١٤ جمادي الأولى ١٣١٩هـ الموافي ١٥ آب (أغسطس) ١٩٠١م .

٢٢ـ كتاب رئيس كتّاب السلطان رداً على كتاب الصدارة الخصوصية ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب رقم ٧٢٦٢ ص١٧ في ٢٥ رمضان ١٣١٩هـ الموافق ٢٣ كانون الأولى ديسمبر ١٩٠١م .

٢٣ـ كتاب رئيس كتّاب السلطان الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٦٧٧٠ في رمضان ١٣١٩هـ الموافق ٣١ ديسمبر .

٢٤ـ كتاب جوابي من رئيس كتّاب السلطان رد على مذكرة الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني دائرة الكتاب رقم ٧٤٦٧ ص١٨ بتاريخ ١٢ شوال ١٣١٩هـ الموافق ٣٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٠١م .

٢٥ـ مذكرة هوايته من رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم رداً على مذكرته بتاريخ ١٧ رجب ١٣١٩هـ الموافق ١٩٠١م رقم ٥٣٠٣ ص١٣ .

٢٦ـ مذكرة جوابية من رئيس كتاب السلطان إلى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٧٦١٤ ص١٩ في ٨ شوال ١٣١٩هـ الموافق ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٠٢م .

٢٧ـ مذكرة من رئيس كتاب السلطان الى الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئيس الكتاب رقم ٧٨٧٧ ص٢٠ في شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٣ كانون الثاني يناير ١٩٠٢م .

٢٨ـ مذكرة من رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب رئاسة الكتاب ـ رقم ٩٧٩٠ ص٢٤ في ٢٠ ذي الحجة ١٣١٩هـ الموافق ١٧ آذار (مارس) ١٩٠٢م .

٢٩ـ مذكرة رئيس كتّاب السلطان ـ قصر يلدز الهمايوني ـ مكتب دائرة الكتاب ـ رقم ٨٠٣٧ ص٩ في ٢٣ شوال ١٣١٩هـ الموافق ٢٠ كانون الثاني يناير ١٩٠٢م .

٣٠ـ مذكرة رئيس كتّاب السلطان رداً على مذكرة المجلس الخصوصي ـ قصر يلدز الهمايوني مكتب رئاسة الكتاب رقم ٧٥٠١ ص٢٥ في ٢ شوال ١٣٢٠هـ الموافق ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٢م .

٣١ـ مذكرة رئيس كتّاب السلطان رداً على مذكرة الصدر الأعظم ـ قصر يلدز الهمايوني مكتب رئاسة الكتاب رقم ٦٩٩٥ ص٢٧ بتاريخ ٢٢ ذي القعدة ١٣٢٤هـ الموافق ٢٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٠٤م .

٣٢ـ كتاب من مدحت باشا إلى والي بغداد إلى الصدر الأعظم ٨ ذي القعدة ١٢٨٦هـ الموافق ٨ يناير ١٨٦٩م .

٣٣ـ كتاب من رئيس كتّاب السلطان إلى الصدر الأعظم رداً على كتابه للسلطان .

٣٤ـ كتاب الصدر الأعظم إلى السلطان بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٩م .

رابعا : المراجع والمصادر العربية :

١ ـ د. جمال زكريا قاسم (١) الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠م ـ ١٩١٤م القاهرة ١٩٦٧م ـ وهو دراسة مفيدة وقيمة لتاريخ الإمارات العربية في منطقة الخليج وعلاقتها بالدولة العثمانية وإنجلترا ـ وقد ركز فيه المؤلف على كل من الكويت ونجد ومسقط والبحرين .
(٢) موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء ستخرج عن مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد ١٧ ـ سنة ١٩٧٠م .

٢ ـ حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ـ خمسة أجزاء ـ بيروت أربعة أجزاء من ١٩٦٢م ـ ١٩٦٥م ـ الجزء الخامس ـ القسم الأول ـ ١٩٧٠م .

٣ ـ د. حسن الإبراهيم : الكويت ـ دراسة سياسية ـ بيروت ١٩٧٤م .

٤ ـ د. أكوبرت ميكوش فون (مترجم) عبدالعزيز ـ ترجمة أمين رويحة ـ بيروت ١٩٥٣م .

٥ ـ د. سيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ـ الطبعة الثانية دار المعرفة ـ القاهرة ١٩٦١م .

٦ ـ سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ـ القاهرة ١٩٥٩م يعرض المؤلف لتاريخ وجغرافية الكويت ومنشأ آل صباح ـ ثم ينشر عدة مقالات منشورة في مجلة البعثة الكويتية ـ

تتناول بعض أحوال الكويت وعلاقتها ببريطانيا ـ والكتاب لا يخلو من الأخطاء التاريخية إلا أن مؤلفه إجتهد في جمع معلومات مفيدة بالنسبة لتاريخ الكويت .

٧ ـ د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي ـ القاهرة ١٩٦٥م .

٨ ـ عبدالعزيز الرشيد : تاريخ الكويت ـ بغداد ١٩٣٦م ـ يتناول عرضاً لحكام الكويت والأحوال السياسية والإقتصادية كما يعرض للحركة الأدبية في الكويت .

٩ ـ د. عبدالعزيز نوار : المصالح البريطانية في أنهار العراق (بقية بيانات الكتاب) .

١٠ـ د. فتوح الخترش : (١) التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك عن ج.ج سلدانها (شؤون الكويت ١٨٩٦م ـ ١٩٠٤م) دراسة وثائقية مقارنة بالمؤرخين المحليين الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. منشورات دار ذات السلاسل .
(٢) تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠م ـ ١٩٢١م) .

١١ـ لوريمرج. ج : دليل الخليج ـ القسم التاريخي ـ مكتبة الترجمة ـ بالقسم الثقافي بديوان حكم قطر ـ الدوحة ١٩٦٨ .

١٢ـ لؤي بحري : سكة حديد بغداد (بغداد ١٩٦٧م) .

١٣ـ محمود علي الداود الخليج العربي والعلاقات الدولية. ١٨٩٠م ـ ١٩١٤م معهد الدراسات العربية الفاطمية ـ القاهرة ١٩٦٣م .
والكتاب عبارة عن دراسة وثائقية من دور المحفوظات البريطاني وقد ركز المؤلف في كتابه على الكويت ومسقط كما إهتم بأوضاع فارس والمنافسة البريطانية الروسية فيها. ولكنه أغفل أغلب إمارات الخليج العربي .

١٤ـ مصطفى عبدالقادر النجار : التاريخ السياسي لعلاقة العراق الدولية بالخليج العربي (منشورات مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة ١٩٧٥م) .

١٥ـ د. ميمونة خليفة الصباح : (١) العلاقات الكويتية النجدية في الفترة بين ١٨٩٦م ـ ١٩٣٩م) رسالة ماجستير غير منشورة .
(٢) العلاقات السياسية الكويتية البريطانية في الفترة بين : ١٩٢٢م ـ ١٩٦١م .

١٦ـ يوسف عيسى القناعي : صفحات من تاريخ الكويت ـ القاهرة سنة ١٩٤٦م .

خامسا: دوريات عربية :

١ ـ جريدة الإصلاح (بيروت) العدد ٦٨ مقال بعنوان الكويت وإنكلترا ١٥ يوليو سنة ١٩٣ .

سادساً : المصادر الأجنبية :

1 - Aitchishon, C.U.A. Collection of Treaties, Engagement and sanads Relating of India and Neighbouring countries Delhi, 5th ed. vol. XI. persian Gulf No. XXIV .

2 - Brydges, Harford Jones An Account of the Transacyions of his Majesty's to the court of persia in the years 1810 - 1811, to which is appended a brief history of wahhabym 2 vols. London 1834 .

3 - Copper, James. observation on the passage to India through - Egypt and cross the great Desert. London, 1783 .

4 - Fraser, Lovat : India under Curzon and after London 1956 .

5 - Earle, Turkey the great power & the Bagdad Railway A study in Imperialism (New York 1924) .

6 - Craves, phillip : the life of sir Persy cox, London 1951 .

7 - Hay (Rupert) : The persian gulf state - Washington M.E. Institute 1959 .

8 - Huerwitz J.G. : Diplomacy in the Near & middle East 2vols. A Documentary Record vol. I. 1535 - 1914, vol. II. 1914 - 1956 .

9 - Lutsky : Modern History of the Arab countries (Moscow, 1969) Longregg, stephen, four Centuries of Modern Iraq. London Oxford university press 1925 .

10- Marlowe (John) : the persian Gulf in the 20th century - London 1962 .

11- V.Chirol, The Middle East Qnestion and Some .

ملحق رقم (١)
صورة عن المضبطة المعروضة
المؤرخة في ١٤ شعبان ١٣١٣

وقعت الأنظار العالية على المضبطة الصادرة من مجلس العبد بشأن طلب الإجازة لأجل التبليقات التي سوف تؤخذ إلى ولاية البصرة، بخصوص إنتخاب قائمقام نقيب الأشراف في البصرة، نجل شقيق أحمد باشا لإيفاده إلى مبارك الصباح الكائن في الكويت، للجد في نصحه وإقناعه للميل إلى هذا الجانب، وحظيت الفكرة بتصويب ملك العالم الذي كان يرى أساساً هذا الرأي، كما أن نجل النقيب المشار إليه حالياً هنا ذكر أن والده مستعد للقيام بهذه الخدمات بإخلاص، وأن والده يضمن ذلك، فتذكر مجلس الوزراء التدابير التي يجب أن تتخذ من قبل الدولة، والقرار الذي سوف يتخذ في هذا الصدد مع تقدير مبلغ مناسب يعطى من أجل مصاريف الطريق (خرج راه) ليتمكن نقيب الأشراف بمناسبة عودته إلى البصرة، وإقترنت المضبطة المرفوعة بهذا الشأن بموافقة الإدارة السنية لحضرة صاحب الخلافة العلية، كما عبرت عن ذلك المذكرة الخصوصية مطالعيها في مجلس عبيدكم، وتأملنا الوضع وتداولناه بالمذكرة .

فكما لا يخفى عن علمكم العالي أن المبادرة من قبل إنجلترا خصوص الكويت المار ذكرها، والواقعة على خليج البصرة، إزدادت حرارة، فإن إنجلترا تصرف جهدها لإغفال وإثارة مبارك الصباح، فإقتضى إتخاذ تدابير لإزالة مفعول تحريكها وعرضها، فإن حفظ الكويت ضد كل تجاوز أجنبي هو في غاية الأهمية واللزوم، نظراً لما لموقع الكويت ملكياً وعسكرياً لبالغ الأهمية، ونجل قائمقام نقيب الأشراف الموجود في هذا الجانب عرض وساطة أبيه الذي ذكر أنه يضمن القيام بهذه الخدمات التي تعرب عن الصداقة والإخلاص، لم ير بداً من ترك ذلك لتنسيب ولاية البصرة وإناطة ذلك لرأيها .

وكما أشار عبيدكم في المضبطة السالفة الذكر فإن إعزام النقيب المشار إليه إلى مبارك الصباح، مبني على الخوف من تحقيق النظريات الأجنبية لا سمح الله وسم سبورت تحققها من أضرار جسيمة بينما إيراث المقاصد الأجنبية العقم يوجب يقتضي توحيد كلمة المسلمين المرتبطين بمقام الخلافة العظمى بالروابط الدينية، ويؤدي في ما يخص الدولة والدين إلى الإتفاق في العمل بالطوع في صف واحد، مع إبراز آثار الديانة والحمية، ومن سعى في سبيل الخدمات المبرورة والمشكورة ضمن إطار النجاة والسلامة نال السعادة المادية والمعنوية، ومبارك الصباح نفسه بصفته موظف على رأس قسم إداري يجب عليه مراعاة أهداف الدولة، وتحقيق ما ترضاه في إجراءاته في حكومته، وككل مأمور موظف يقع عليه واجب حماية حقوق الأهالي، وتأمين وسائل راحتهم، فهم وديعة الباري عند مقام الخلافة الكبرى، والحمية الإسلامية تقضي عليه إظهار ذلك وإخراجه

إلى حيز العمل، بالمبادرة لما فيه النفع والفائدة للدولة والمملكة، بالحيلولة دون الآمال الخارجية والمقاصد الأجنبية، وإتخاذ التدابير المجدية لما فيه رفاهية وسعادة الأهالي المسلمين، فكل مسافة يقطعها في هذا الطريق تعود عليه بالألطاف والتشريفات من الدولة، هذا إلى جانب نيل الرضا العالي ورضا الباري وعلى الرسول أن يذكر وبكل هذا بلسان مناسب، وبكلام مؤثر، ويفهمه بأن هذا يعود عليه بالمكافآت والذكر الحميد فيجلب قلب مبارك الصباح ويستميله ويجد لتقوية أواصر إرتباطه بالسلطنة السنية ومطاوعته لها ويأخذ عرضاً من يده يفيد معنى ما سبق ويسعى لإنقاذ العرض إلى هذا الجانب، ففي هذه الحالة يبلغ نقيب الأشراف الموصى إليه مقتضى تنسيب الرتبة والوسام الذي يتكرم بهما على مبارك الصباح ويتذكر إعطاء نجل النقيب الموصى إليه لدى عودته إلى البصرة ٢٠,٠٠٠ غرشاً من الخزانة الحليلة على سبيل المزاح راه (أي مقابل مصاريف الطريق). وفقاً للأمر والعرفان الحكيم الصادر على حضرة مقر الخلافة .

جعل على نظارة (وزارة) الداخلية تنفيذ ما يخص إنقاذه إلى ولاية البصرة وعلى نظارة الحالية ما يخص دفعه من أجرة الطريق (فرح راه) للمذكور، والأمر والعرفان في هذا الخصوص وبخصوص أي شيء مكان لولي الأمر .

١٤ س سنة ١٣١٧ (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠)

ملحق رقم (١)

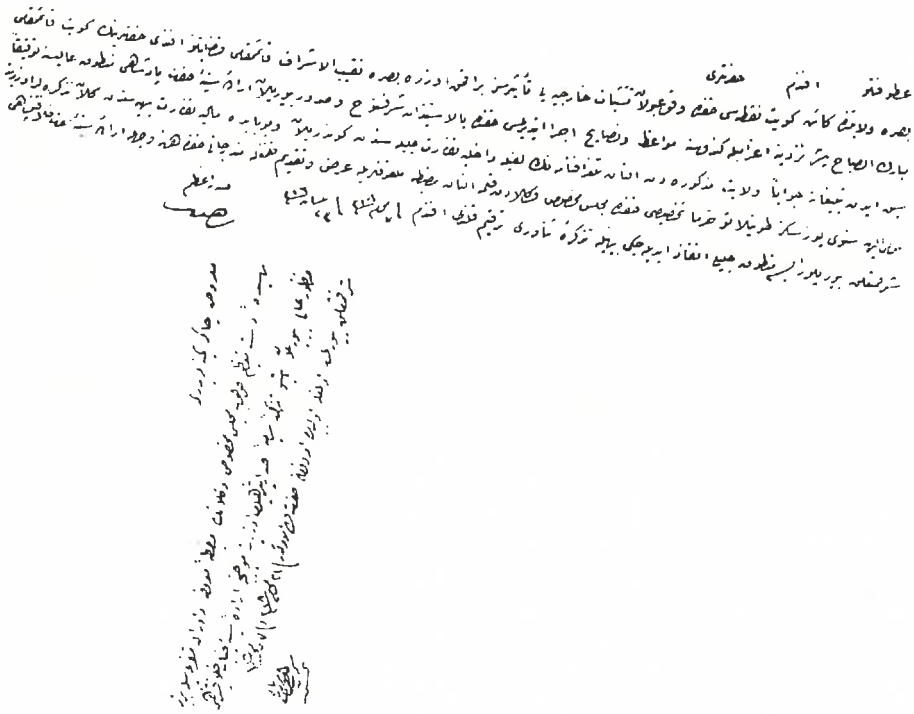

نحيط العلم الكريم بـ والامر والفرمان في هذه الخصوص وفي كل مخصوص غيره
مولانا (افندينا) ولي الامر

في ٧ محرم ١٢١٨ هـ
الموافق ٢٠ نيسان ابريل ١٢١٦ م

ناظر الخارجية
المدقق فيه به
اسماعيل حقي

رئيس شورى الدولة

ناظر البحرية

السر عسكر
قائد القوات البحرية

وزير العدل

شيخ الاسلام
محمد جمال الدين

وزير المالية
السيد احمد رضا

مستشار الصدارة
المدقق فيه السيد محمد

الصدر الاعظم
خليل بن ابراهيم

ناظر التجارة والنافعة

ناظر المعارف

ناظر الاوقاف

رئيس العلوجخانه (وضع المدافع)
العامرة

وزير الداخلية
محمد محمد ع

ملحق رقم (٥)

الباب العالي
المجلس المخصوص
ص م
٧٨

قرئ في مجلس عبيدكم وطالعوا التبليغات بشأن انقياد الاهتدي قائم مقام نقيب الاشراف في البصرة لتقديم النصائح المقتضية ووعظ مبارك الصباح قائمقام الكويت بعد المبادرة الاجنبية في النقط المعروفة بالكويت القاشئة في ولاية البصرة واحباط التسويلات الخارجية وازالة مفعولها الذي يرمي لاثارة واغفال المومى اليه مبارك الصباح وفقا لمنطوق الارادة السنية لصاحب مقام الخلافة والبرقية الواردة من البصرة وفيها بعض الافادات وراجع لفالها من تذكرة نظارة الداخلية والتذكريتين الواردتين رداعليها من قبل نظارة المالية ومن جانب الولاية (البصرة) فيفهم من مقال استفسارات الولاية ان النصح قد اسدى للمومى اليه تباعا للارادة السنية للحضرة الخليفية، وان العرض حال المأخوذ من يده مراسيل وهو في البريد، وانه يقتضي تلطيفه بصورة فاسبب تأييده لصداقته وارتباطه واعطائه ١٠٨ طونيلاتو من التمر الذي فاسد يؤدي الى عائلة الصباح على المعتاد من القديم ويستفاد من " الاستطلاعات " الواقعة ان مبارك يستدعي ويسترجع المقدار المخصص الذي كان يعطى الى عائلته تماما قبل التنقيح وذلك ١٥٠ طونيلاتو، وان يؤدى اليه اذا الحاله تستوجب دفع راتب عوضا عن التمر، مبلغ عشرة الاف غرش شهريا، فان المصلحة تقتضي ان لايقل الراتب عن ذلك، ويفيد قال " استفسارات " نظارة المالية انه كان يدفع لقائم مقام الكويت السابق منذ تحملة الله الصباح المتوفى قائم مقام المدعو محمد الصباح اعتبارا من ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٩ مع شرط رعاية حقوق الدولة كاملة في قضاء الكويت، وتأمين ادارة صحة والحفظ عليها وتأمين استقرار ايصال ١٠٨ طونيلاتو من التمور وتبيين سر قيمتها وعندما قدم الطلب سابقا للاجازة والسماع بتلطيف المومى اليه مبارك الصباح اجيز اسباغ مخصصاته وتأدية الى البصرة بالمساعدة المكنية لاحباط التسويلات الاجنبية لما للكويت من موقع هام بكونها في نقطة معتمادة على الساحل في ولاية البصرة.

وبعد المذاكرة تقرر تأدية وقبض صلغ ١٠٨ طونيلاتو من التمور من محصولات البصرة اليه وذهبت بشأن ذلك مذكرة (تذكرة) وترفع البرقية والتذكرة لفالها لهذا، وكل ذلك معروض للجناب الخليفي ورهن تنسيبه ما يرى مقتضى بحال الى وزارتي الداخلية والمالية لتنفيذه.

ملحوظة رقم (٣)

قصر يلدز الهمايوني
دائرة رئاسة الكتاب

ص ع

٧٥١٦

استلمنا بالتعظيم المضبطة المحررة في مجلس الوكلاء المخصوص الواردة مع التذكرة السامية الصادرة من مقام الصدارة العظمى بتاريخ ١٤ شعبان ١٣١٧ ومرقوما على الأنظار العالية بشأن احباط مساعي الانكليز وازالة مفعول أطماع انجلترا في الكويت من تحريك واغفال مبارك الصباح وذلك بإلزام قائم مقام نقيب الأشراف في البصرة وإنفاذه إلى مبارك الصباح المومى إليه ليفهمه بكلام مؤثر ولسان مناسب درجة مايورث لاسمح الله - منافع الدولة العلية من اظهار حسيمة تحقيقه افكار الدول الاجنبية في الكويت، وما يكسب من سعادة صورية ومعنوية ابراز الاعمال الاسلامية المرتبطة بروابط الدين بمقام الخلافة العظمى آثار الحمية الاسلامية في الشؤون المتعلقة بالدين والدولة، وانه بصفته موظف في المملكة يتراس ادارة قطرها يجب عليه مراعاة وحدة مقاصد الدولة وترويج ما يرضيها في اجراءاته مع السعي حفظ وحماية حقوق الاهالي وتامين أسباب راحتهم اذهم ودائع الهية للخلافة الكبرى وانه كلما جد بالتدابير المفيدة توسل بالتلطيف والتشريف من الدولة وان تيسره ما يرضيه رضاء الباري مع الرضاء العالي يستلزم المكافاة والتبع فليسع لانه بأخذ مديده عرضاً برفعه للاعتاب العالية يفيد مزيد قوة ارتباطه بها وازدياد مطاوعته لها، ففي هذه الحالة يبلغ قائم مقام نقيب الاشراف ان يكتب الينا مقتضى تلطيف مبارك الصباح المومى اليه برتبة وسام او تبلغ وزارة المالية اعطاء ٥٠٠٠ غرش لطالب باشا نجل نقيب الاشراف الذي افاد باسم المشار اليه الذي رفع عرضاً لصفاء ابيه انجاز المهمة من الخزينة مقابل مصاريف الطريق (الحرج ساعا) واستصوبتها ارادته السنية والامر والفرمان لحضرة ولي الامر

تحريرا
رئيس كتاب غرة الشهر
في ٧ رمضان ١٣١٧
٢٧ تشرين الاول (نوفمبر) ١٣١٥

ملحق رقم (٤)

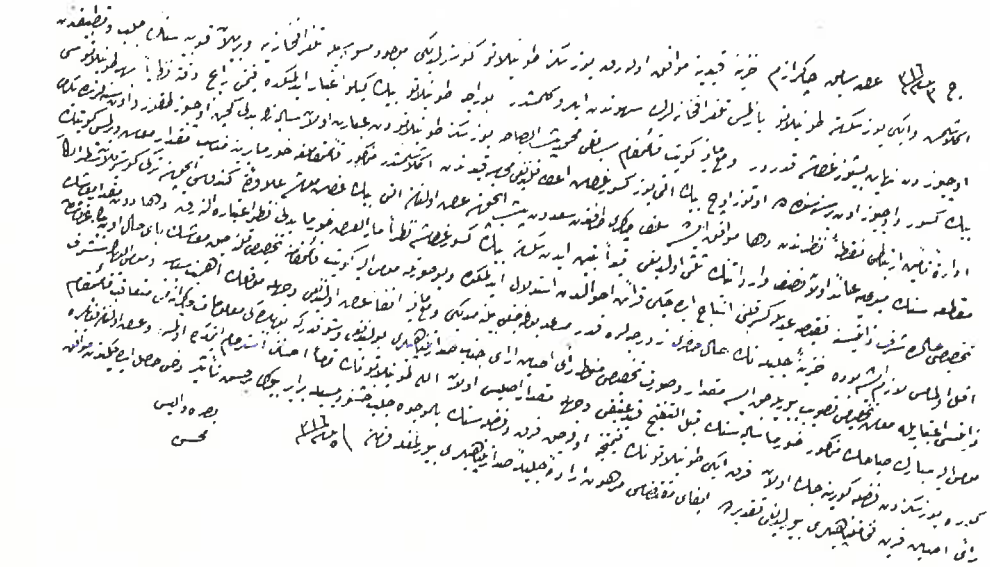

ملحوظة رقم (٤)

الباب العالي
دائرة الأمور الداخلية
مكتوب المكتوبي:

سبق أن أعزمنا حضرة السيد رجب افندي قائم مقام نقيب الأشراف في البصرة إلى عند مبارك الصباح قائم مقام الكويت طمعًا في جلب قلبه واستمالته لرسالة مفعول مبادرات الإنجليز المضرة في نقطة الكويت، فيعي لدن يأخذ من يده عرض حال" يعبر عن صداقته وارتباطه حسب ما ورد في الأمر الوزاري الذي حصل الشرف بوصوله بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٢١٥ هـ والصادر بناء على الإرادة السنية الصادرة عن مقام صاحب الخلافة بهذه الشأن والتي جاءت على ابن النقيب المومى اليه بـ ٢٠٠٠ غرش لأجل مصارف الطريق، وقد عاد السيد رجب البارحة واسلغ انجاز المهمة حسب منطوق الإرادة السنية المنيفة، وهاك العرض حال سديد مبارك الصباح المومى إليه وأودعه يد عبدكم العاجز وقدم رجب أفندي والعرضحال والتذكرة برسم الإرسال في الريدة جاء فيها: أن النقيب يرجو قبول استرحامه بتوجيه رتبة ميرميران (أميرامراي) الى مبارك الصباح شيخ منه به وسام متناسب مع وضعه وإدامة إعطاء الغور التي قطعت وقطعت عنه وقدرها ٢٨٠ طومنلا تو، فائدة ذلك فائدة عظيمة في تمتين (تزييد صداقته وادئا ومعنويا)، والأمر والفرمان لمقر الخلافة العلية في تلطيفه مع النحو المقرر مع اعطاء الغور المذكورة سنويا فان فيه نفع لا يزيد على ٥٠٠ ليرة في البصرة

في ٣١ كانون الثاني ١٢١٥ : ٨٩

والي البصرة
حسين

صورة طبق الأصل
فؤاد.

ملحق رقم (٥)

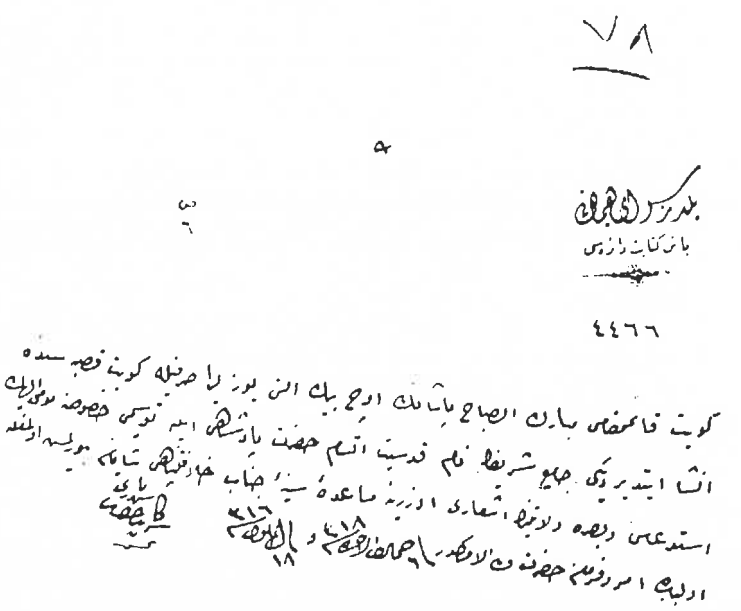

المحفوظ رقم (٥)

قصر يلدز الهمايوني
مكتب رئيس الكتاب
٤٤٦٦

ص ٦

وافقت واصدرت الإرادة السنية الصادرة عند مقام الخلافة
تسمية الجامع الذي بناه قائمقام الكويت - مبارك الصباح باشا -
بـ نصبة الكويت وصرف على بنائه ٢٦٠٠ ليرة باسم السلطان البادشاه
وفقا لاستدعاء المومي اليه ، واشعار ولاية البصرة
والامر لمولي الامر

في ٦ جمادى الاخرة ١٢١٨
الموافق ١٨ ايلول سبتمبر ١٢١٦

رئيس كتاب حضرة الشهريار
كتبه

ملحق رقم (٦)

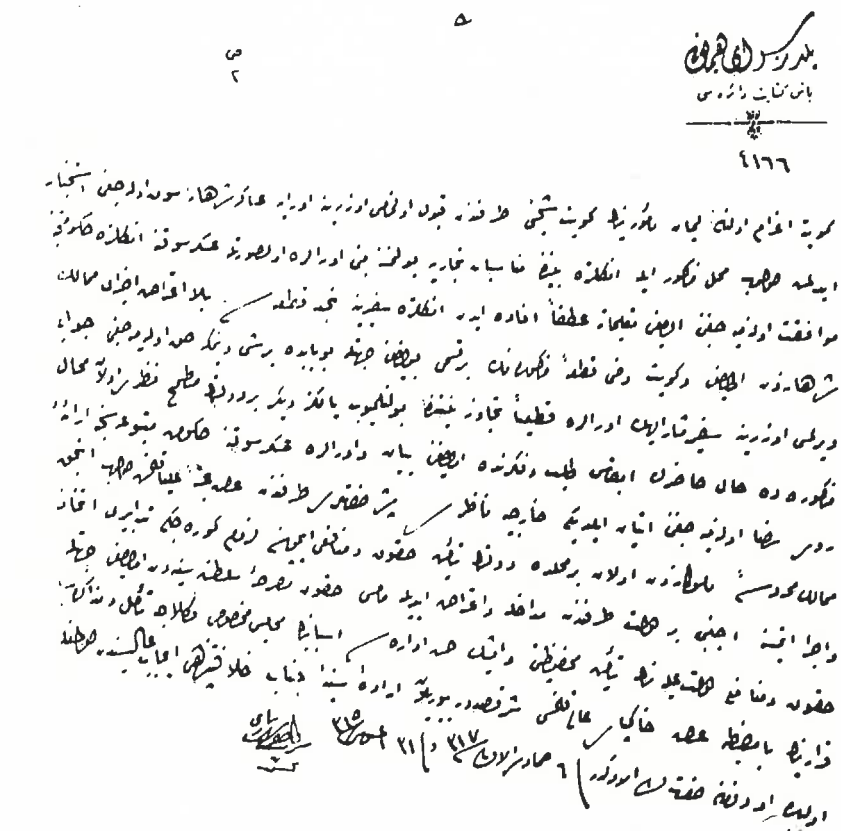

قصر يلدز الهمايوني
دائرة رئيس الكتاب

ملحوظة رقم ٩

ص ٢

٤١٦٦

رفض شيخ الكويت مقبول موظفين الكويت الذين أرادت الدولة ارسالهم اليها ، والمح السفير الانكليزي على عزم الدولة العثمانية مداومة ارسال العساكر الشاهانة اليها فبادر يقول ، بان حكومته لاترضى بسوق عسكر على هذا النحو الى الكويت بسبب العلاقات التجارية القائمة بين انكلترا وبين هذا الموضع فاجيب بان خط نجد هي بلا منازع جزء من الممالك الشاهانه وان الكويت جزء منه وان لايحق لاحد شيئا يقوله بشان ذلك ، فاجاب السفير قائلا: أن حكومته لاتنوي قطعيا أن تتجاوز على الكويت وهو لايريد الا أن تبقى على ماهي عليه في الحاضر ، لانها تطمع أنظار دولة أجنبية أخرى ، وعندما كرر حضور الباشا وزير الخارجية حيث جيء به اليه ، ان حكومته لم تعترض من وجه الرضى لسوق العساكر اليها ، فرفع عرضا بشأن ذلك الى الأعتاب العالية بعد ان اجيب السفير ، ان من حق السلطنة السنية الطبيعي انه لا يحق لدولة اجنبية ان تتدخل او تعترض على ماتريد أن تتخذ من تدابير وتضطلع في موضع التطبيق ، لتأمين حقوقها ومنافعها في مكان بعد من ملكها ، وبعد أن تأملت في القضية مجلس الوكلاء الوزراء الخاصة وتذكرها ، رفع بخصوص القرار الذي اتخذه مضبطة الى تراب أقدام المقام العالي مكررا بالأصفاد والصدوع بما يتشرف به من ارادة سنية تقدر من مقام جناب صاحب الجلالة ، والأمر والنهي لحضرة ولي الأمر .

في ٦ جمادى الاولى ١٢١٧
المصادف لـ ٢١ اغسطس (آب) ١٢١٥

تحسين
رئيس كتاب حضرت
الشهرياري (السلطاني)

ملحق رقم (٧)

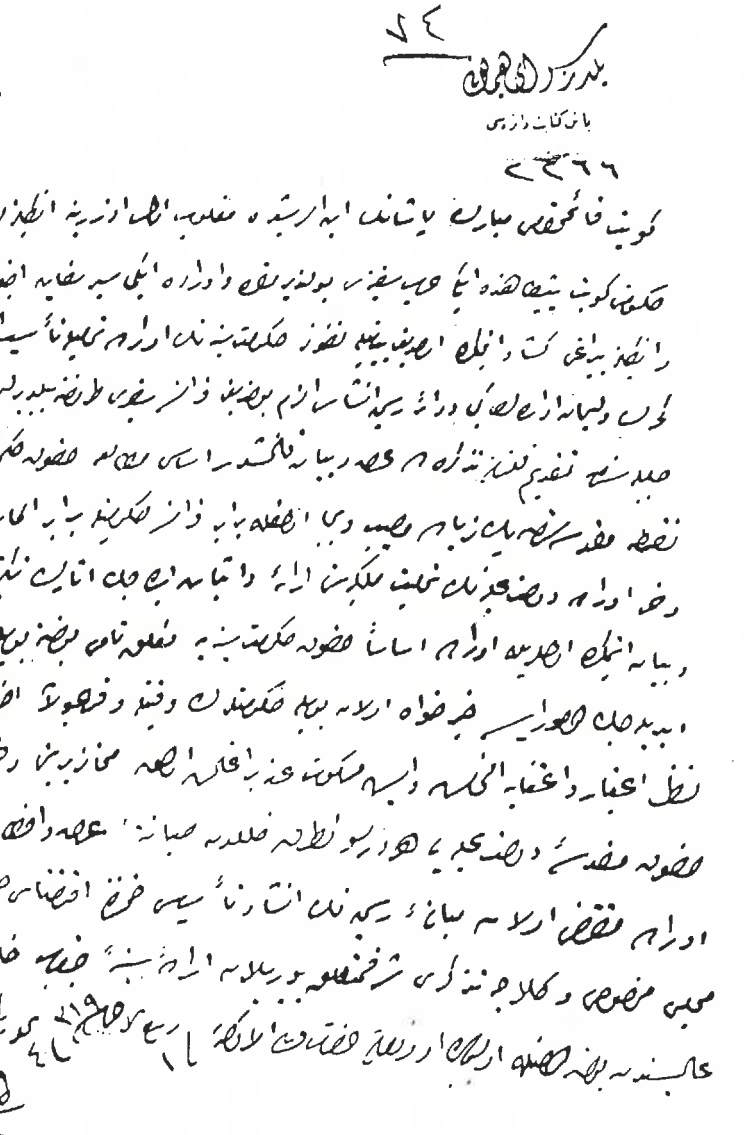

ملحق رقم ٧

مصطفى الهايوي
مكتب رئيس الكتاب
٢٢٦٦
مفيشانه حريقانه

ص ٨

قال / مبارك باشا بعد انكساره امام ابن الرشيد الى انكلترا ويوجد الان سفينتين حربيتين لانكلترا راسيتان في مقابل الكويت كما قد فتحت وكالتين انكليزيتين للنقل البحري في ميناء الكويت ورفع عليها العلم الانجليزي ، واضحى اليوم في غاية اللزوم احداث دوائر حكومية من ادارة الجمارك وادارة الميناء وامثالها سريعة لوضع اساس لنفوذ الحكومة السنية هناك كما اشار اليه السفير الفرنسي في مذكرة قدمها لنظارة الخارجية الجليلة ، على اي حال ، وان تكن المطالعة الاساسية هي محفوظة بلفظ السلطان المقدسة ورأيه الصائب السديد لحقوق الحكم في المنطقة ، فان حكومة فرنسا تنبه من شدة ضرورة اكثار ما يعبر من رسوخ الملكية العثمانية من اثار واشاركها الدولة الالمانية في خصوص الاعراب من ذلك .

فالمنطقة عثمانية لا ينبغي التخلي عن التعبير من حق الحكومة السنية في الحكم (بانشاء الدوائر الحكومية) فان في الامحاض من ايقاظ هاتين الدولتين اللتين تريدان غير الدولة ، وعدم الالتفات والاعتناء بآرائهم محاذير ترك الجهر بالحكم ، وترك حقوق الدولة العلية المقدسة سكوت عن شيء فتذكر مجلس الوكلاء المخصوص اليوم قضية انشاء المباني الرسمية المقتضى تأسيسها في الكويت) تنفيذا لارادة السنية الصادرة من مقام الخلافة العلية ، والامر والفرمان لحضرة ولي الامر

في ١ ربيع الاول ١٢٩٩ (١٩٠١
الموافق ٤ كانون ١٢١٧
رئيس كتاب حضرت السترياد

ملحق رقم (٨)

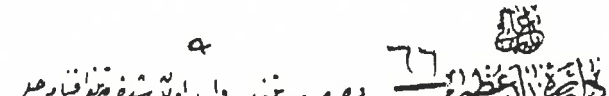

صورت

غایه مستعجله

کویته دخولم آنده انکلیز سفینهٔ حربیسی سواریسی کلدرك کویتك انکلیزه دولتی حمایه سنده بولندیغی رسماً اعلان ایده رك وطرفه عسکر ومهمات حربیه اخراج ایدیلمه جك اولورایسه حرب ایده جکنی تهدیداً بصورتله افاده وبو اوامر مخصوصه یه لبوندره دیاهذا ایدیلکن علاوه ایدرك بعده بتمخ مبارك ملاحظات وانکلیزه دولتنك حمایه سنه رضالت ایدیلکن انکلیز وفقط تضییقات کورولیسی ایلرو ده رضالت ایده جکلری ضروریدر افاده سنده بولندیغی وبکر صورتله کویته دخولم آنده بیه الدول جاری اولان قواعد سیاسیه ویزیته یه اجرا ایلمکزیه انکلیز حربیسنه سواریسی بالکذاهه بنی تهدید ایدیکزدن وبولیس حضوریه دولم ومراسم تحریریه مغایر بولندیغندن لزوم کلدیکی معلوم سیمز اجراسی بابنده ۱۲ شوال ۱۳۱۷

سؤال نجه یه دور ونقطه ایکونه ۱۵ شوال ۱۳۱۷ تاریخ بعده ورده حرکتایدرك زخاف قرونه کلوب انکلیز معاهده الیوم فاوه عودتله سواریسنك بعده تحریر قواعد دقه یازدیغی ایکی فقره نك فقره ثانیه سنده مخرجی عیناً بالاده عرضه اولندیغی شرباشا حضرتلرینك بصیره مواصلتی بی مبالك حضرتلرینك تهدیداتنه کویته رائر اولدیغی تقدیرده نتیجهٔ مضره سی شوصورتله یونه کوستریلمك باشلاندیغی ایده رسیدن کویته حرکتایدیکی جمعه ایرتسی اولدیغی الله علوم قدر انتقال ایده جکلری مقال مبارك پاشانك ده عشایر نجدیه یه تبره ایتمك اوزره عبد الرحمه الفیصل ، اوغلنه عشایر وقبایل نزدینه کوندرمکله موثوقاً اخبار قلنمه وکرکه بوجهتله پاشای موما الیهه مکرراً استفسار ایدلسه ده جواب الندیغی کبی اهالی سائره ده فتنه وشر طلبی حکومته انقلاب اتمکدن کوشه جله بر درجه محدوده ده بولنمه شوحالده حائد وانبا کبی ایده جکی وخلقت سائقهٔ صداقت وعبودیتله اول وآخر عرضه ایدلسه وبحریه قوماندانلرایله ضابطان حرکته مقتضی جواب انتظار اتمکله بوتمنه ارلسنه قطعاً اولوجهه معلم عرضه واستیذانه اولنور

۱۲ شوال ۱۳۱۷

بصره والسی

محمد

ملحق رقم ٨

ص ١٠ م ٢

الباب العالي
دائرة الصدارة العظمى
مكتب المكتوبي
مستعجل جدًا

صورة للأصل
حول البرقية الشيفرة الواردة من ولاية البصرة

أفاد سواري السفينة الحربية الانكليزية منذ دخولي الى الكويت من سبيل التهديد بانه سوف يعلن رسميًا بان الكويت توضع تحت الحماية الانكليزية، وانه سوف يعلن الحرب اذا اقرضت عكرًا او سفن حربية الى البر، واضاف بانه أخذ ضمنه الاوامر المخصوص من سدلوندره واستبان بعد ملاقاة الشيخ مبارك من بانه لم يطلب الحماية من الدولة الانكليزية وانكر طلب ذالك، وافاد بالاضافة ولكن اذا ما ضيق على الخناق فقد اري ذالك ضروريًا في المستقبل. هذا ومن جانب آخر، ان سيد السواري الانكليزي شخصيًا لي من دخولي الى الكويت من دون اجراء مراسيم التحريه (الزيارة) الرسمية مناف للعقود الدوليه والمراسيم البحرية ويقتضي اجراء المعاملة الرسمية.
في ٢٣ اغسطس ١٩١٧

تقدم اعلاه لفأ صورة من أصل البرقيتين الواردتين من سواري القروت الهايوني زهاف الذي غادر البصرة في ٩ أغسطس ١٩١٧ ليقوم بجولة تفتيش في السواحل النجدية، وقد عاد اليوم من دهفان الى الفاو والمرسلتين خطابًا الى القيادة البحرية، وهذا ما آلت اليه مبادرة المتحرياتنا المصرح من قواصلته الى البصره وقيامه بتهديد لاستفزاز العشائر مبارك ٢ فقد بادر مبارك باستارسال اثنا عبدالرحمن المتصل لاستفزاز العشائر النجدية من دار على السنة العوام خبر صدا ابن الرشيد العشائر لزحف على الكويت، وقد بلغنا ذلك من مصادر موثوقة، وقد ارسلنا مرارًا نستفسر من الجد من لدى الباشا المشار اليه، ولم نطلع على جواب منه، كما وسائل المخابرة في الاحوال السائرة معدومة، وبما دليل انسلاب الامن، وقد اسرعنا على توجيه العبودية والاخلاص من اصناف والمدفع حضاركم على اقامة الوقاية التي يكبح الوضع في الحال، وما سيكبح في المستقبل، وفائد البحرية ينتظر الجواب لتعيين الطريقة الذي يجب على سواري زهاف سلوكها وينفذه العمل بموجبها.

١٣ اغسطس ١٩١٧
محسن
والي البصرة

ملحق رقم (٩)

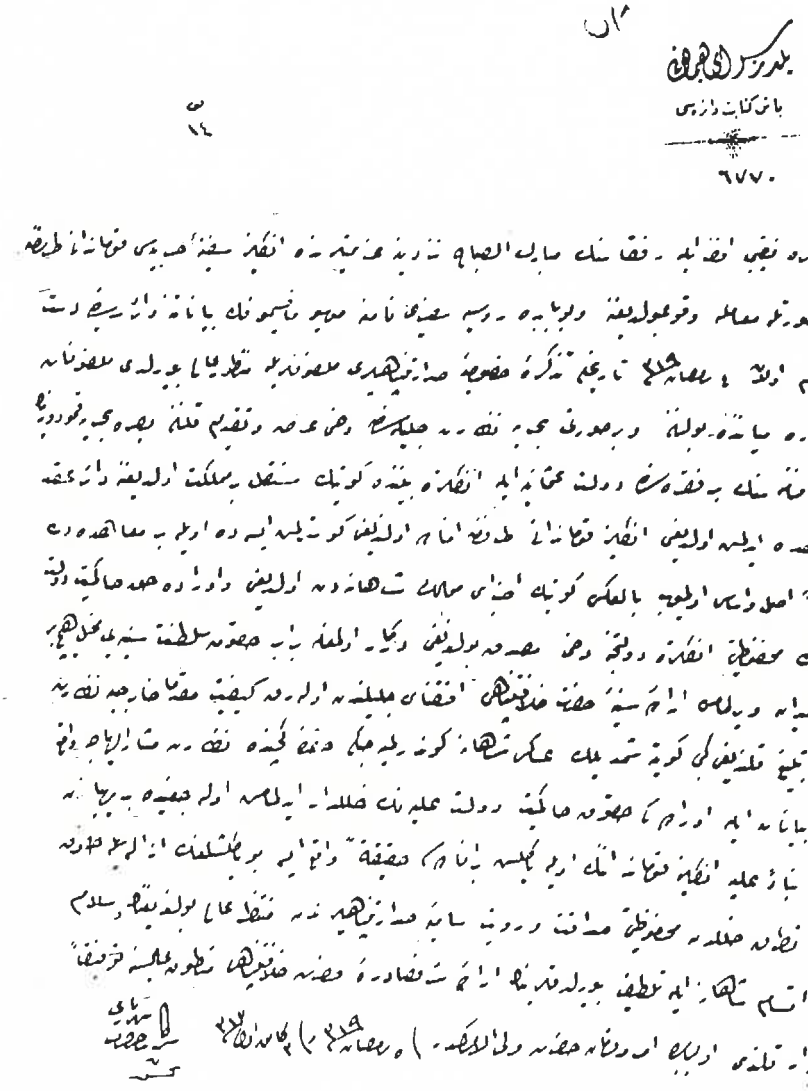

ملحق رقم (٨)

قصر يلدز الهمايوني
مكتب رئيس الكتاب
ص ١٤
٦٧٧٠

وردت واطلع صاحب السمو الخليفة مذكرة الصدارة السنية المؤرخة في ٤ رمضان ١٣١٩هـ وفي لصها بيان المعاملة التي لقطع الافندي نقيب البصرة ومرافقه الذين اعزموا الى عند مبارك الصباح من قومندان السفينة الحربية الانكليزية، وبيان موسيو ماتيمو نيابة عن السفير الروس، وفي أحد هذه الملفوفات برقية وردت من كومودور Commodore لبصرة وصورة منها في وزارة البحرية الجليلة، وفيها بند يشير على توقيع معاهدة بين انكلترا والدولة العثمانية تنص على جعل الكويت دولة مستقلة على حسب ما يدعيه القومندان الانكليزي، فلا أصل ولا أساس لمثل ذلك من معاهدة بل بالعكس قل أحد على ان الكويت جزءاً من اجزاء الممالك المحروسة الشاهانية، وان حق الحاكمية يعود للدولة العلية، وحقها محفوظ تقر به انكلترا فعلياً وتصدق عليه شاهانياً، وان الارادة السنية لصاحب السمو الخليفة تنفي كل ما يخل بحقوق السلطنة السنية، وقد لمعن نظارة الخارجية الجليلة فمقتضى الارادة السنية، وان ادلت الوزارة (النظارة) الخارجية ببيان بشأن الامتناع عن ارسال عسكر الآن الى الكويت، فان تحت هذه العبارة مداهنة الاحتفاظ بحقوق الحاكمية للدولة العلية وعدم خروج خلل عليها، بناءً على ذلك ان كان قد صدر من القومندان الانكليزي حقيقة عبارة خاطئة في هذا المعنى ينبغي اصلاح وتصحيح هذا الخطأ، ووقاية لحقوق الدولة من تطرق الخلل وهذا مايؤمل من صداقة ورؤية الصدر الاعظم السامية مع ابداء تلطيفه بسلامه السامي، هذا مضمون الارادة السنية لصاحب السمو الخليفة، بادرنا لابلاغه والامر والفرمان لولي الامر

في ٥ رمضان ١٣١٩هـ الموافق ٣١ كانون الاول ديسمبر ١٩١٧
رئيس كتاب حضرة الشهريار
حسين

ملحق رقم (١٠)

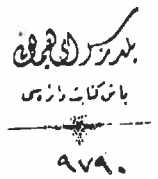

ملحق رقم (٩)

قصر بلدز الهمايوني
مكتب رئاسة الكتاب
٩٧٩٠

ص ٤٢

ركز الانكليز ثلاث أعمدة على شبه الجزيرة الواقعة على مدخل العجير وهي أعمدة في زمبارة مركز قديرية قطر وسواحل العديدة ، كما ارسل منه قبل مبارك الصباح الى جانب الرياض مرفقين مع مردوفيها حسب اشعار مشيرية الجيش السادس واصدرتا امرنا بان لايترك للانكليز مقدار شبر من الأرض في اليمن او في خليج البصرة ، واستكمال اسباب ذلك مرارًا وتكرارًا ، صدرت الاوامر السنية بشان ذلك ، ولم تاتِ نتيجة عملية ، فالانكليز مع تمادي الزمن بالعوصه عبد الاسحاب عبد اللوميه فانهم يتمادون في مبادراتهم ، والوضع يشير على انهم سيتمادون في ذلك ، وبما ان الحال في جانب اليمه ٢ هذا ينبغي تسريع التدابير المحكمة المحكم المتخذ اتخاذها هذا الدولة في اجراءاتها ، صدر صي الارادة السنية لصاحب مقام الخلافة والامر والغفران لحضرة ولي الامر

في ٢٠ ذي الحجة ١٢١٩
الموافق ١٧ اذار (مارس) ١٢١٨
رئيس كتاب حضرة الشهرياري
حسين